الجامع الصحيح

وهو

سنن الترمذي

لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة

٢٠٩ — ٢٧٩

من كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم

بتحقيق وشرح

أحمد محمد شاكر

القاضي الشرعي

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه

الحمد لله ربّ العالمين . وصلى الله على أشرف خلقه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب . الذى بعثه هادياً ونذيراً . انقذ به النوع الإنسانى من ظلمات الجهالة إلى نور العلم ، وبصّرهم طريقَ الهدى والرشاد ، فكان بذلك رحمةً للعالمين . وأنزل عليه الكتاب هدًى للناس وبيناتٍ من الهدى والفرقان ، وأمره بأن يبين للناس ما نُزّل إليهم ، فكانت سنته هى البيانَ الواضح المنير ، وأمر الناسَ كلَّهم بطاعة الرسول فى شأنهم كله ، «فَلَاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فى أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً[1] » .

« فصلى الله على نبينا كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، وصلى الله عليه فى الأوّلين والآخرين ، أفضلَ وأكثر وأزكى ما صلّى على أحدٍ من خلقه . وزكانا وإياكم بالصلاة عليه ، أفضلَ ما زكّى أحداً من أمته بصلاته عليه ، والسلامُ عليه ورحمة الله وبركاته ، وجزاه الله عنا أفضلَ ما جزَى مرسَلاً عن من أُرسل إليه ، فإنه أنقذنا به من الهلكة ، وجعلنا فى خير أمةٍ أُخرجتْ للناس ، دائنين بدينه الذى ارتضى ، واصطفى به ملائكتَه ومَن أنعم عليه من

(١) سورة النساء (٦٥)

خلقه ، فلم تُمسِ بنا نعمةٌ ظَهَرَتْ ولا بَطَنَتْ ، نِلْنَا بها حظًّا فى دينٍ ودنيا ، أو دُفع بها عَنَّا مكروهٌ فيهما وفى واحدٍ منهما ـ : إلاّ ومحمدٌ صلى الله عليه سَبَبُها ، القائدُ إلى خيرها ، والهادى إلى رُشدها ، الذائدُ عن الهلكة وموارد السَّوْء فى خلافِ الرُّشد ، المُنَبِّهُ للأسباب التى توردُ الهلكة ، القائمُ بالنصيحة فى الإرشاد والإنذار فيها . فصلى الله على محمد وعلى آل محمد ، كما صلَّى على إبرٰهيم وآل إبرٰهيم ، إنه حميدٌ مجيدٌ[1] » .

أما بعد :

فإنى منذ بضع وعشرين سنة ، أو على التحقيق ، فى أواخر جمادى الآخرة سنة ١٣٢٩ ـ : شرعتُ فى كتابة شرح على [سنن الترمذى] ولم أكد أبدأُ حتى وضعتُ القلم ، إذ وجدتُنى أُقْدم على عمل لم تهيأ لى أسبابُه ، وكان نزوة من نَزَوَات الشباب، وما أقدمت عليه إلاّ عن حبّ لهذا الكتاب، ثم صار فكرةً تدور فى رأسى ، وأمنيةً تجول فى خاطرى ، وكنت أرجو أن أوفق إلى إخراجها فى يوم من الأيام ، لِمَا أيقنتُ فى نفسى ، عن مراسٍ وخبرةٍ وتجربةٍ : أنّ هذا الكتابَ (كتابَ الترمذى) أنفعُ كتب الحديث لعلماء هذا العلم ومتعلميه ، إذ جعله مؤلفه ـ رحمه الله ـ معلّماً لتعليل الأحاديث تعليماً عمليًّا ، فيكشف للقارئ عن درجة الحديث من الصحة أو الضعف ، مبيّناً ما قيل فى رجاله ممن تُكُلِّم فيهم ، مرجّحاً بين الروايات إذا اختلفت . فإن فنّ تعليل الأحاديث أعوصُ أنواع (علوم الحديث) ، وأكبرُها خطراً ، وأدقّها مَسَالِكَ ، لا يُتقنه إلاّ من رسخت قدمُه فى معرفة الطرق والرجال ، واستنارت بصيرتُه بالكتاب والسنة . وكان أبو عيسى الترمذىّ من أساطين هذا الفنّ وأساتذته الكبار ، تخرج فيه وتدرّب بين يدى أعرف الناس به فى ذلك العصر ـ عصر النور والعلم

(١) اقتباس من كتاب [الرسالة] للامام الشافعى (رقم ٣٩) .

فى القرن الثالث ـ وفى مقدمتهم أبوعبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، وأبو عبد الله محمد بن إسمٰعيل البخارى ، وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى .

ثم قيض الله لنا إخواننا الأفاضل أولاد المرحوم السيد مصطفى الحلبى فتحدثنا فى شأن [سنن الترمذى] ورغبوا فى طبعه طبعة علمية محققة ، وأن يُشرح الكتابُ شرحاً وسطاً ، فاتفقنا على ذلك ، وحُمّلتُ هذه الأمانة الخطيرة ، مستعيناً بالله ، مهتديًا به ، متوكلاً عليه ، ولستُ أدرى أأفادتنى السنينُ علماً إلى علم ، أم هى الثقةُ بالنفسِ والغرورُ بها ؟ ولكنى أقدمتُ وأمرى إلى الله ، وظنى بربى أن يجعل نيتى خالصةً لوجهه الكريم ، وبإخلاص النية يُتَقَبَّلُ العملُ ، و « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى[1] » .

«فنسألُ اللهَ المبتدئَ لنا بنعمهِ قبلَ استحقاقها ، المُدِيمَها علينا ، مع تقصيرنا فى الإتيان على ما أُوجبَ به من شكره بها ، الجاعِلَنا فى خير أمةٍ أُخرجتْ للناس : أن يَرزُقَنا فَهْماً فى كتابه ، ثم سنةِ نبيه ، وقولاً وعملاً يُؤدِّى به عنّا حقَّه ، ويُوجبُ لنا نافلةَ مَزيده[2] » .

نُسَخُ الكتاب التى بيدى فى التصحيح

طُبع كتابُ الترمذىّ فى مصرَ مرةً واحدةً ، بمطبعة بولاق سنة ١٢٩٢ بدون شرح ، فى مجلدين لطيفين ، وسنعود لذكر هذه الطبعة فيما بعد . وقد طبع أخيراً بمصر مرةً ثانية ، ومعه الشرح المسمى [عارضة الأحوذى] للقاضى أبى بكر بن العربى ، فى ١٣ جزءاً ، طبع منها ٧ أجزاء بالمطبعة المصرية سنة ١٣٥٠ وطبع

(١) حديث صحيح معروف ، رواه الشيخان : البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، ورواه سائر أصحاب الكتب الستة وغيرهم .

(٢) اقتباس من كتاب [الرسالة] للشافعى (رقم ٤٧) .

الباقى بمطبعة الصاوى سنة ١٣٥٢ وهذه الطبعة لا يوثق بشىء منها ، لكثرة الغلط والخلط فيها من المصححين ، وقد كان صديقى محمد أفندى محمد عبد اللطيف صاحب المطبعة المصرية استعار منى المجلد الأول من نسختى من طبعة بولاق ، ليصحح الكتاب عليها ، ثم لما رأيت الجزء الأول من المطبوع الجديد خشيتُ أن تكون لى يدٌ فى إفساد كتب السنة والتلاعب بها ، إذ وجدتُ الأغلاط فيه لاحصر لها ، حتى لقد وجدت مصححيه أدخلوا فى متن الكتاب بعض التعليقاتِ التى كتبتها بحاشية نسختى، وجعلوها من كلام الترمذى[1]، فاستعدتُ ما أعرتُه إياهم ، آسفاً متألماً ، ولذلك أعرضت عن ذكر هذه الطبعة فى اختلاف النسخ التى سأذكرها من كتاب الترمذى ، وإنما أشرتُ إليها فى هذا الموضع اضطراراً ، نصيحةً للمسلمين « والنصيحةُ لهم فرضٌ لا ينبغى تركُه ، وإدراكُ نافلةِ خيرٍ لا يَدَعُها إلاّ من سَفِهَ نفسَه ، وتَرَكَ موضعَ حَظِّهِ[2] »

وطُبع الكتابُ أيضاً فى بلاد الهند مراراً ، مع تعليقات مفيدة لبعض الأفاضل المتقنين من العلماء هناك ، وقد طبع أيضاً مع شرح وافٍ اسمه [تحفة الأحوذى]

والذى اعتمدته من نسخ الكتاب المخطوطة والمطبوعة سبعُ نسخ ، ذكرتُ رموزَ ستةٍ منها مع وصفها باختصار فى أول الكتاب (ص ٤) وسأصفها كلها هنا وصفاً مفصلا ؛ وهى :

(١) من أمثلة ذلك أننا نجد فى الجزء الأول (ص ١٣ س ٣) : « وأبو هريرة اختلف [على نحو ثلاثين قولا] فى اسمه » فإن جملة « على ثلاثين قولا » ليست من كلام الترمذى ، بل هى من تعليقاتى نقلا عن الشيخ الرفاعى . وفى (ص ٨٣ س ٨) جملة « رواه أحمد وأبو داود » وهذه من تعليقاتى أيضا ، وظاهر بداهة أنها ليست من قول الترمذى .

(٢) اقتباس من كلام الشافعى فى (الرسالة رقم ١٧٠) .

١ — نسخة من طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ كانت فى ملك الأستاذ العالم الكبير الشيخ أحمد الرفاعى المالكى ، من كبار علماء الأزهر ، وقد ضُمت هى وسائر كتبه إلى مكتبة الجامع الأزهر ، صوناً لها عن الضياع ، تبرعاً من ابنه الأستاذ الفاضل الشيخ على الرفاعى (القاضى بالمحاكم الشرعية الآن) ، وهى نسخة نفيسة جليلة ، قرأ الأستاذ الرفاعى الكبير الكتابَ كلَّه فيها قراءة درس وعناية ، وصححها تصحيحاً جيداً ، وضبط بقلمه كلَّ ما كان موضعاً للإشكال والاشتباه .

وكتب فى أولها بخطه مانصه : « قال أحمد الرفاعى المالكى : أروى سنن الإمام الترمذى عن مشايخ ، منهم شيخنا العلامة الشيخ إبراهيم السقّا الشافعى ، وهو يرويه عن مشايخ ، منهم الشيخ الأمير الصغير ، عن والده العلامة الأمير الكبير ، عن الشيخ العدوى ، عن الشيخ عقيلة المكى ، عن الشيخ حسن العُجَيمى، عن الشيخ أحمد بن محمد القشاش ، عن الشيخ أحمد بن علىّ الشناوى، عن والده الشيخ علىّ بن عبد القدوس الشناوى ، عن الشيخ عبد الوهاب الشعرانى ، عن الشيخ زكريا بن محمد ، عن زين الدين المراغى العثمانى ، عن شرف الدين إسمعيل بن إبرهيم الجبرتى ، عن أبى الحسن علىّ بن عمر الوانى ، عن الشيخ محيى الدين محمد بن علىّ بن عربى الطائى الحاتمى ، عن عبد الوهاب بن علىّ بن سكينة البغدادى ، عن أبى الفتح عبد الملك بن عبد الله الكروخى، عن أبى إسمعيل عبد الله بن محمد الأنصارى الهروى ، عن عبد الجبار الجرّاحى ، عن أبى العباس محمد بن أحمد بن محبوب ، عن مؤلفه الترمذى أبى عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى الضحاك السلمى الضرير البُوغى نسبة إلى : بوغ : قرية من قرى ترمذ ، ضبط بفتح التاء والميم ، وبكسرهما ، وبضمهما ، والمتداول على ألسنة تلك المدينة فتح التاء وكسر الميم ، والمعروف قديماً كسر التاء

والميم. توفى الترمذى بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين ، ومولده سنة تسع ومائتين والله سبحانه وتعالى أعلم » .

وكَتَبَ فى آخر الجزء الأول بخطه ما نصه : « انتهى تصحيح هذا السفر بحسب الطاقة مع عدة نسخ والمراجعة ، فى ٣ رمضان من سنة ١٣١١ على يد كاتبه أحمد الرفاعى المالكى ، أحسن الله له ولإخوانه والمسلمين بحسن الختام ، وسمعه منا جمع كثير من الإخوان ، لَطَفَ اللهُ بنا وبهم » .

وكَتَبَ فى آخر الجزء الثانى بخطه ما نصه : « قد تمّ تصحيح هذا الجزء مع التحرّى والمقابلة على عدّة نسخ ، فصار كأصل سابقه بحسب الإمكان ، فى الثالث والعشرين من شوال سنة ألف وثلاثمائة وأحد عشر ، وكان ابتداء القراءة مع جمّ كثير من الإخوان إلى المنتهى ، فى رجب سنة تاريخه ، على يد مالكه أحمد الرفاعى المالكى الأزهرى ، لطف الله به وبالمسلمين » .

وهذه النسخة نرمز لها بحرف (ب) .

٢ — نسختى الخاصة من نفس طبعة بولاق ، وقد عنيتُ بها أشدَّ العناية ، وسمعتُ الكتابَ فيها كلّه — إلاّ فوتاً يسيراً — من والدى الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقاً ، وكتبتُ فى أوّلها على الجزء الأول فى وقت السماع ما نصه : « ابتدأ سيدى الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر وكيل مشيخة الأزهر فى قراءة هذه السنن ، يوم الأحد ١٣ محرم سنة ١٣٣١ هجرية ، وأنا وأخى الشيخ على[1] نسمع منه ، وأنا مع ذلك أصحح هـذه النسخة على

(١) هو شقيق السيد على محمد شاكر ، ولد بالقاهرة وقت أذان العصر من يوم السبت ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣١١ ونال شهادة العالمية من الجامع الأزهر الشريف فى يوم الاثنين ١٤ محرم سنه ١٣٣٩ وعين قاضيا بالمحاكم الشرعية فى رمضان سنة ١٣٤٥ وهو الآن قاض بمحكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية حفظه الله .

نسخة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الرفاعى المالكى ، فإنه قرأها وضبطها تمام الضبط ، وكتب عليها سنده » . ثم نقلت صورة ما كتبه العلامة الرفاعى .

وكتبتُ عليها فى آخر الجزء الأول ما نصه : « بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، آمين . وبعد : فقد فرغ مولانا الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر وكيل مشيخة الأزهر الشريف ومدير القسم الأولى للأزهر الشريف من قراءة هذا الجزء يوم الاثنين تاسع شهر المحرم من سنة ١٣٣٢ هجرية ، وقد سمعته منه غير فوت يسير من أول : باب ما جاء فى المرأة تعتق ولها زوج ، إلى آخر : باب حدثنا الحسن بن عرفة . وكانت قراءته فى نسخة مسموعة على الأستاذ الشيخ أحمد الرفاعى ، وهى طبع الهند ، وكانت معى فى الدرس نسخة الأستاذ الرفاعى نفسه ، وعليها خطه ، وكلها مضبوطة بخطه ، فكنت أضبط نسختى هذه عليها ، وما اشتبهنا فيه من الرجال والألفاظ بحثنا عنه فى مظانّه ، حتى برزت هـذه النسخة تختال من الصحة والضبط فى برد قشيب ، لا توازيها أخرى ولا تدانيها ، بل قد فاقت — والحمد لله — نسخة مولانا الأستاذ الرفاعى رضى الله عنه ورحمه ، هذا عدا السهو والخطأ ، وفقنا الله تعالى لما فيه رضاه ، وأصلح أحوال أهل الاسلام ، ووفقنا للتمسك بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، آمين » .

وكتبتُ فى آخر الجزء الثانى ما نصه : « ختم مولانا الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر قراءة هذا الجزء يوم الثلاثاء ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٣٢ هجرية[1] ، وكانت قراءته فى النسخة الهندية ، وكنت أقابل وأصحح هذه ، ومعى نسخة الشيخ الرفاعى رحمه الله ، فصارت هذه من أصح النسخ التى يعتمد عليها ، وفقنا الله سبحانه وتعالى إلى الخيرات ، وأصلح أحوال المسلمين ، آمين » .

(١) من طرائف الموافقات ومحاسنها أنى أنقل هـذا الكلام هنا فى يوم الأحد ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧ أى بعد ٢٥ سنة كاملة .

وهذه النسخة هى التى نرمز لهـا بحرف (ب) .

٣ — نسخة مطبوعة فى مدينة دهلى فى الهند سنة ١٣٢٨ هـ وبحاشيتها شرح يسمى [نفع قوت المغتذى] للبجمعوى ، وتعليقات لبعض الأفاضل من علماء الهند .

وهذه النسخة هى التى نرمز إليها بحرف (هـ) .

٤ — نسخة مطبوعة فى دهلى أيضاً سنة ١٣٤١ — ١٣٥٣ فى أربعة مجلدات كبار ، ومعها شرح [تحفة الأحوذى] تأليف العالم العلامة الشيخ محمد عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم المباركفورى ، من كبار علماء الحديث بالهند ، وهو شرح نفيس جداً ، وقد توفى مؤلفه منذ عامين تقريباً فيما بلغنا ، رحمه الله ورضى عنه . والمفهوم من كلامه فى مواضع من الشرح أنه كان يعتمد فى تصحيح متن الترمذى على النسخة السابقة المطبوعة بالهند وعلى نسخ أخرى مخطوطة ، وقد ذكر فى أثنائه أنه كتب مقدمة لهذا الشرح ، ولعله وصف فيها النسخ التى اعتمدها ، ولـكن هذه المقدمة لم تصل إلينا ، وبلغنى أنها طبعت بالهند .

وهذه النسخة هى التى نرمز لهـا بحرف (ك) .

٥ — نسخة مخطوطة فى أربعة مجلدات ، بقلم واضح جميل ، محفوظة بدار الـكتب المصرية ، برقم (٦٤٨ حديث) والمجلد الأول والثالث ناقصان من أول كل منهما ، وأول المجلد الأول فيها (باب ما جاء فى مباشرة الحائض) فى الصفحة (٢٣٩) فى الجزء الأول من هذه الطبعة . وعدد أوراق كل جزء منها كما ذكر بفهرس دار الـكتب (٢٢٣ ، ٢٦٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧) وقد تمت كتابة هذه النسخة فى ٣ رجب سنة ٧٢٦ وهى نسخة جيدة ، يغلب عليها الصحة ، وخطؤها قليل .

وهذه النسخة هى التى نرمز لهـا بحرف (م) وقد كتب خطأ فى كشف الرموز (ص ٤) من هذا الجزء أنه حرف (س) .

٦ — نسخة هى العمدة فى تصحيح الـكتاب ، وهى ضمن مجموعة نفيسة ، وقعت لى بالشراء فى ربيع الأول سنة ١٣٥٥ : مجلدٌ واحدٌ ضخم ، فيه من الـكتب ما أذكره : الموطأ ، وصحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وسنن أبى داود ، وسنن الترمذى ، وسنن النسأى . ومجموع أوراقه ٥٧٥ ورقة ، وتفصيلها : الموطأ (٥٠) ، والبخارى (١٥٤) ، ومسلم (١٢٠) ، وأبو داود (٦٤) ، والترمذى (٩٩) ، والنسأى (٨٨) ، وذلك غير ما فيه من الأوراق البيضاء والفهارس وبعض فوائد وأسانيد ، وطول الورقة من أوراقه ٣١٫٥ سنتى ، وعرضها ٢١ سنتى ، وهو مكتوب بخطوط مختلفة دقيقة ، وكلها مصحح مقابل على أصول معتمدة ، قابلها العالم العظيم الشيخ محمد عابد السندى ، محدث المدينة المنورة فى القرن الماضى ، وقابلها كلها فى نحو سبعة أشهر من سنتى ١٢٢١ ، ١٢٢٢ فقد أتمّ مقابلة الموطأ فى يوم ٢٢ رمضان ١٢٢١ مع أن الناسخ أكمل نسخه فى ١١ رمضان من تلك السنة ، وأتمّ مقابلة النصف الثانى من مسلم فى ٢٤ شوال ، والنسأى فى ١٠ ذى القعدة ، والترمذى فى ١٥ ذى الحجة ، كل ذلك من سنة ١٢٢١ وأتم مقابلة أبى داود فى صفر ، والنصف الأول من مسلم فى ٢ ربيع الأول ، والبخارى فى ٤ ربيع الثانى ، كل ذلك من سنة ١٢٢٢ وكتب على الموطأ ما يفيد أن مقابلته كانت (فى جامع صنعاء) .

ويظهر لى من كل هذا أن المجموعة كلها كتبت وقوبلت فى صنعاء ، لأن من المعروف أن أكثر شيوخ الشيخ عابد السندى من اليمنيين ، ولأن المدة ما بين ٢٢ رمضان سنة ١٢٢١ و ٤ ربيع الثانى سنة ١٢٢٢ لا تكفى لـكتابة الـكتب الخمسة ومقابلتها مع السفر من صنعاء إلى المدينة . ومن الواضح أن الناسخين كانوا يكتبون فى وقت واحد تقريباً فى هذه الـكتب . وكلما أتموا شيئاً قابله وصححه الشيخ عابد السندى ، الذى ينسخون الـكتب برسمه ، ولذلك ترى أن النصف الثانى من صحيح مسلم قوبل قبل النصف الأول .

والشيخ عابد ذكره شيخنا الحافظ الكبير السيد عبد الحيّ الكتانى فى كتابه [فهرس الفهارس والأثبات] المطبوع بفاس سنة ١٣٤٦ ووصفه بقوله (ج ١ ص ٢٧٠) : « شيخ شيوخنا ، محدّث الحجاز ومسنده ، عالم الحنفية به ، الشيخ محمد عابد بن أحمد بن على السندى الأنصارى المدنى الحنفى ، المتوفى بالمدينة المنورة سنة ١٢٥٧ » .

وهذه النسخة هى أصح النسخ التى وقعت لى من كتاب الترمذى ، على بعض أغلاط قليلة فيها ، مما لا يخلو منه كتاب ، وفيها زيادات صحيحة ليست فى سائر النسخ ، تظهر للقارئ من الاطلاع على هذا الشرح ، وكتب ناسخها فى آخرها ما نصه : « حرر فى النصف الأول من شهر الله الحرام القعدة عام إحدى وعشرين ومائتين وألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها وآله وصحبه أفضل الصلوات ونوامى البركات ، فى البُكَر[1] والعشيات » ولم يذكر فيها اسم ناسخها ، لأنها مكتوبة بخط كاتبين ، ثم كتب الشيخ عابد السندى بخطه ما نصه : « بلغت مقابلته على أصل صحيح معتمد بحسب الطاقة البشرية ، وأرجو الصحة ، وكان ذلك فى ١٥ شهر الله الحرام ذى الحجة سنة ١٢٢١ » .

وهذه النسخة هى التى نرمز إليها بحرف (ع) .

٧ — نسخة مخطوطة وقعت لى بالشراء بعد الشروع فى طبع هذا الشرح ، ابتداء من الباب (رقم ٨٥ ج ١ ص ١٩٨) وهى نسخة جديدة ، يظهر من ورقها وخطها أنها مكتوبة فى القرن العاشر أو الحادى عشر ، ويظهر أن ناسخها نقلها من نسخة لأحد تلاميذ الحافظ ابن عساكر ، لأن فى أولها ما نصه : « أخبرنا الشيخ الإمام العالم الحافظ الثقة أبو القاسم علىّ بن الحسن بن هبة الله الشافعى[2] أيده الله ، قراءة عليه ونحن نسمع ، فى شهور سنة ثمان وخمسين

(1) « البكر » بضم الباء وفتح الكاف : جمع « بكرة » بضم الباء وإسكان الكاف ، كغرفة وغرف .

(2) هو الحافظ الكبير ، محدث الشأم ، ابن عساكر الإمام ، صاحب التصانيف=

وخمسمائة ، بمدينة دمشق ، فى جامعها ، قيل له : أخبركم الشيخ أبو الفتح عبدالملك بن أبى القاسم بن أبى سهل الأزرجى الهروى قراءة عليه وإنّا نسمع ببغداد ، فأقرأنيه[1] ، قال : أخبرنا القاضى أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد الأزدى وأبو نصر عبد العزيز بن محمد الترياقى وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغورجى ، قالوا : أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد الجرّاحى المروزى ، قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر المروزى المحبوبى قال : أخبرنا أبوعيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذى الحافظ رحمه الله» . فالذى يروى الكتاب عن ابن عساكر سنة ٥٥٨ ليس كاتب النسخة قطعاً ، لأن خطها وورقها لا يناسب ذلك التاريخ ، وإنما نقل ناسخها الإسناد الذى وجده فيما ينقل عنه ، ولو كان آخر النسخة موجوداً لتبين ذلك فى الغالب .

وهذه النسخة ناقصة من موضعين : أولهما : من أثناء أبواب الحج ، مما يوازى السطر ١١ من الصفحة ١٦١ من الجزء الأول من طبعة بولاق ، إلى أثناء أبواب الجنائز ، مما يوازى السطر ١٧ من الصفحة ١٨١ من نفس الجزء . ثانيهما : من أثناء كتاب العلل ، مما يوازى السطر ٣ من الصفحة ٣٣٨ إلى آخر الكتاب ص ٣٤١ من الجزء الثانى من طبعة بولاق .

وهى نسخة متوسطة الصحة ، ليست مما يعتمد عليه فى التصحيح ، ولكنها أفادتنى كثيراً فى مواضع متعددة ، خصوصاً فى الترجيح عند اختلاف النسخ ، وقد لاحظت أنها كثيراً ماتوافق النسختين المطبوعتين فى الهند ، ولم أنبه على مافيها من خطأ إلاّ فى القليل النادر ، وإنما يُحْفَظُ الغلطُ على مَن غَلَب عليه الصواب .

=والكتب ، ومؤلف تاريخ دمشق ، فى نحو من خمسين مجلدا كبيرا ، وهو موجود بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية ، ولد ابن عساكر فى أول سنة ٤٩٩ ومات فى ١١ رجب سنة ٥٧١ ، وانظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ للذهبى (٤ : ١١٨ — ١٢٣) .

(1) كذا فى النسخة ، وهو خطأ من الناسخ ، صوابه « فأقربه » كما هو ظاهر واضح .

وهذه النسخة هي التي نرمز إليها بحرف (مه)

تصحيحُ الكُتُب

تصحيحُ الكتب وتحقيقُها من أشقِّ الأعمال وأكبرها تَبِعَةً ، ولقد صوَّر أبو عمرو الجاحظ ذلك أقوى تصوير ، في كتاب (الحيوان) فقال (ج ١ ص ٧٩ من طبعة أولاد السيد مصطفى الحلبي بمصر) :

« ولربما أراد مؤلفُ الكتاب أن يُصلِح تصحيفاً ، أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشرِ ورقاتٍ من حُرِّ اللفظ وشريف المعاني : أيسَرَ عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يردَّه إلى موضعه من أمثلة الكلام ، فكيف يطيقُ ذلك المعارضُ المستأجَرُ ، والحكيم نفسُه قد أعجزه هذا البابُ ! وأعجبُ من ذلك أنه يأخذُ بأمرين : قد أصلحَ الفاسدَ وزاد الصالحَ صلاحاً ، ثم يصيرُ هذا الكتابُ بعد ذلك نسخةً لإنسانٍ آخَرَ ، فيسير فيه الورَّاق الثاني سيرةَ الورَّاق الأول ، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية ، والأعراضُ المفسدةُ ، حتى يصير غَلَطاً صِرفاً ، وكذباً مصمتاً ، فما ظنكم بكتاب تتعاقبه المترجمون بالإفساد ، وتتعاوره الخُطَّاطُ بشرٍّ من ذلك أو بمثله ، كتابٍ متقادمِ الميلاد ، دُهْرِيِّ الصنعة ! » .

وقال الأخفش : « إذا نُسِخَ الكتابُ ولم يُعارَضْ ، ثم نُسِخَ ولم يُعارَضْ ـ : خرَجَ أعجمياً(١) » .

وصدق الجاحظُ والأخفشُ ، وقد كان الخطر قديماً في الكتب المخطوطة ، وهو خطر محصور ، لقلة تداول الأيدي إياها ، مهما كثرتْ وذاعتْ ، فماذا كانا قائلَيْنِ لو رأيا ما رأينا من المطابع ، وما تجترحه من جرائم تسميها كُتُباً ! !

(١) عن كتاب علوم الحديث لابن الصلاح طبعة المطبعة العلمية بحلب سنة ١٣٥٠ (ص ١٧٦) .

ألوف من النُّسَخ من كل كتاب ، تُنْشَر في الأسواق والمكاتب ، تتناولها أيدي الناس ، ليس فيها صحيح إلا قليلاً ، يقرؤها العالم المتمكن ، والمتعلم المستفيد ، والعاميّ الجاهل ، وفيها أغلاط واضحةٌ ، وأغلاط مشكلةٌ ، ونقصٌ وتحريف : فيضطرب العالم المتثبت ، إذا هو وقع على خطأ في موضع نظر وتأمل ، ويظن بما علم الظنون ، ويخشى أن يكون هو المخطئ ، فيراجع ويراجع ، حتى يستبين له وجه الصواب ، فإذا به قد أضاع وقتاً نفيساً ، وبذل جهداً هو إليه أحوج ، ضحيةَ لعبٍ من مصحح في مطبعة ، أو عَمْدٍ من ناشرٍ أُمّيّ ، يأبى إلا أن يُوَسِّدَ الأمرَ إلى غير أهله ، ويأبى إلا أن يركب رأسه ، فلا يكون مع رأيه رأيٌ : ويشتبه الأمرُ على المتعلم الناشئ ، في الواضح والمشكل ، وقد يثق بالكتاب بين يديه ، فيحفظ الخطأ ويطمئن إليه ، ثم يكون إقناعه بغيره عسيراً : وتصوَّرْ أنت حالَ العاميّ بعد ذلك ! !

وأيُّ كتبٍ تُبتلَى هذا البلاء ؟ كتبٌ هي ثروةٌ ضخمةٌ من مجد الإسلام ، ومفخرةٌ المسلمين ، كتبُ الدين والعلم : التفسيرِ والحديثِ ، والأدب والتاريخ ، وما إلى ذلك من علوم أُخَر .

وفي غَمرة هذا العبث تضيء قِلَّةٌ من الكتب ، طبعت في مطبعة بولاق قديماً ، عند ما كان فيها أساطين المصححين ، أمثال الشيخ محمد قطة العدوي ، والشيخ نصر الهوريني ، وفي بعض المطابع الأهلية كمطبعة الحلبي والخانجي .

وشيء نادر عُني به بعضُ المستشرقين في أوروبة وغيرها من أقطار الأرض ، يمتاز عن كلّ ما طبع في مصر بالمحافظة الدقيقة ـ غالباً ـ على ما في الأصول المخطوطة التي يطبع عنها ، مهما اختلفت ، ويذكرون ما فيها من خطأ وصواب ، يضعونه تحت أنظار القارئين ، فربَّ خطأ في نظر مصحح الكتاب هو الصواب الموافق لما قال المؤلف ، وقد يتبينه شخصٌ آخر ، عن فهم ثاقب أو دليل ثابت .

وتمتاز طبعاتهم أيضاً بوصف الأصول التي يطبعون عنها ، وصفاً جيداً ، يُظْهِرُ القارئَ على مبلغ الثقةِ بها ، أو الشكِّ في صحتها ، ليكون على بصيرة من أمره .

وهذه ميزة لن تجدها في شيء مما طبع بمصر قديماً ، بلغ مابلغ من الصحة والاتقان، فهاهي الطبعات الصحيحة المتقنة من نفائس الكتب المطبوعة في بولاق، أمثال الكشاف والفخر والطبري وأبي السعود وحاشية زاده على البيضاوي وغيرها من كتب التفسير ،وأمثال البخاري ومسلم والترمذي والقسطلاني والنووي على مسلم والأم للإمام الشافعي وغير ذلك من كتب الحديث والفقه ، وأمثال لسان العرب والقاموس والصحاح وسيبويه والأغاني والمزهر والخزانة الكبرى والعقد الفريد وغيرها من كتب اللغة والأدب ، وأمثال تاريخ ابن الأثير وخطط المقريزي ونفح الطيب وابن خلكان وذيله والجبرتي وغيرها من كتب التاريخ والتراجم ، إلى غير ذلك مما طبع من الدواوين الكبار ، ومصادر العلوم والفنون ـ : أتجد في شيء من هذا دليلا أو إشارة إلى الأصل الذي أخذ عنه ؟! .

وأقربُ مَثَل لذلك [كتاب سيبويه] : طبع في باريس سنة ١٨٨١ م (توافق سنتي ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ هـ) ثم طبع في بولاق في سني ١٣١٦ ـ ١٣١٨ هـ وتجد في الأولى اختلافَ النسخ تفصيلا بالحاشية ، ومقدمةً باللغة الفرنساوية فيها بيان الأصول التي طبع عنها ، ونصٌّ ما كتب عليها من تواريخَ وسماعاتٍ واصطلاحاتٍ وغير ذلك حرفيًّا باللغة العربية ، ثم لا تجد في طبعة بولاق حرفاً واحداً من ذلك كله ، ولا إشارة إلى أنها أُخذت عن طبعة باريس .

فكان عملُ هؤلاء المستشرقين مرشداً للباحثين منّا المُحْدَثين ، وفي مقدمة من قلّدهم وسار على نهجهم العلامة الحاجّ أحمد زكي باشا رحمه الله ، ثم من سار سيرته واحتذى حذوه .

وعن ذلك كانت طبعات المستشرقين نفائسَ تُقتنَى وعِلْقاً تُدَّخر ، وتغالى الناسُ وتغالينا في اقتنائها ، على علوِّ ثمنها ، وتعسّر وجود كثيرٍ منها على راغبيه .

ثم غَلاَ قومُنا غلوًّا غيرَ مُسْتَساغٍ ، في تمجيد المستشرقين ، والإشادةِ بذكرهم ، والاستخذاء لهم ، والاحتجاج بكل ما يصدر عنهم من رأي : خطإٍ أو صوابٍ ، يتقلدونه ويدافعون عنه ، ويجعلون قولَهم فوقَ كلِّ قولٍ ، وكلمتَهم عاليةً على كلِّ كلمةٍ ، إذْ رأوهم أتقنوا صناعةً من الصناعات : صناعةَ تصحيح الكتب ، فظنوا أنهم بلغوا فيما اشتغلوا به من علوم الاسلام والعربية الغايةَ ، وأنهم اهتَدَوْا إلى ما لم يهتد إليه أحدٌ من أساطين الاسلام وباحثيه ، حتى في الدين : التفسيرِ والحديثِ والفقهِ .

وجهلوا أو نَسُوا ، أو علموا وتناسَوْا ـ : أن المستشرقين طلائعُ المبشِّرين ، وأن جُلَّ أبحاثهم في الإسلام وما إليه إنما تصدر عن هَوًى وقصدٍ دَفِينٍ ، وأنهم كسابقيهم (يُحَرِّفُونَ الكلم عن مواضِعِهِ) وإنما يَفْضُلونهم بأنهم يحافظون على النصوص ، ثم هم يحرفونها بالتأويل والاستنباط .

نعم : إن منهم رجالاً أحرارَ الفكر ، لا يقصدون إلى التعصب ، ولا يميلون مع الهوى ، ولكنهم أخذوا العلم عن غير أهله ، وأخذوه من الكتب ، وهم يبحثون في لغةٍ غيرِ لغتهم ، وفي علوم لم تمتزج بأرواحهم ، وعلى أُسُسٍ غيرِ ثابتة وضعها متقدموهم ، ثم لا يزال ما نشئوا عليه واعتقدوا ، يغلبُهم ثم ينحرفُ بهم عن الجادّة ، فإذا هم

قد ساروا فى طريقٍ آخرَ ، غيرِ ما يؤدّى إليه حريةُ الفكر والنظرُ السليم .

ومعاذ الله أن أبخس أحداً حقَّه . أو أُنكرَ ما للمستشرقين من جهدٍ مشكور فى إحياء آثارنا الخالدة ، ونشر مفاخر أئمتنا العظماء. ولكنّى رجلٌ أريدُ أن أضعَ الأمورَ مواضعَها ، وأن أقِرَّ الحقَّ فى نصابه ، وأريدُ أن أعرفَ الفضل لصاحبه ، فى حدود ما أسدى إلينا من فضلٍ ، ثم لا أجاوزَ به حدَّه ، ولا أعلوَ به عن مستواه . ولكنّى رجلٌ أتعصبُ لدينى ولغتى أشدَّ العصبية ، وأعرف معنى العصبية ، وحَدَّها ، وأنْ ليس معناها العدوانَ ، وأنْ ليس فى الخروج عنها إلاّ الذلُّ والاستسلامُ ، وإنما معناها الاحتفاظ بآثرنا ومفاخرنا ، وحَوْطُها والذودُ عنها ، وإنما معناها أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين ، وأعرف أنه « ما غُزِىَ قومٌ قطُّ فى عُقْر دارهم إلاّ ذَلُّوا » وقدْ ـ والله ـ غُزِينَا فى عُقْرِ دارنا ، وفى نفوسنا ، وفى عقائدنا ، وفى كل ما يقدسُه الاسلامُ ويَفْخَرُ به المسلمون .

وكان قومُنا ضعافًا ، والضعيف مُغْرًى أبداً بتقليد القوىّ وتمجيده ، فرأوا من أعمال الأجانب ما بهر أبصارهم ، فقلدوهم فى كل شىء ، وعظّموهم فى كل شىء ، وكادت أن تعصفَ بهم العواصف ، لولا فضل الله ورحمته .

غرّ الناسَ ما رأوا من إتقان مطبوعات المستشرقين ، فظنوا أن هذه خطةٌ اخترعوها ، وصناعةٌ ابتكروها ، لا على مثال سبق ، ليس

لهم فيها من سلف ، ووقع فى وهمهم أن ليس أحد من المسلمين يستطيع أن يأتى بمثل ما أتَوْا ، بَلْهَ أن يبزّهم ، إلاّ أن يكون تقليداً واتباعًا ، وراحوا يثقون بالأجنبىّ ، ويزدرون ابنَ قومهم ودينهم ، فلا يعهدون له بجلائل الأعمال وعظيمها ، بل دائمًا : المستشرقون ! المستشرقون !! ويَلقى الأجنبىُّ منهم كلَّ عونٍ وتأييد ، إلى مالَهُ فى قومه وبلاده من عون وتأييد . وقد يُلْقُون للمسلم والمصرىّ فضلاتٍ من الثقة ، على أن يكون ممن يعلنون اتّباعَ المستشرقين ، والاقتداء بهم والاهتداء بهديهم وعلى أن يكون ممن درسوا وتعلموا باللغات الأجنبية، حتى فيما كان من العلوم إسلاميًّا وعربيًّا خالصًا . وعلى أنه إذا عُهِد لأجنبى ومصرى بعمل واحد : كان الاسم كله للأول ، والثانى تابعٌ ، ولعله أن يكون الثانى أرسخَ قدمًا فيما عهد إليهما ، على قاعدة « عَلِّمْهُ وَأَطِعْ أمرَه » !!

وما كان هذا الذى نَصِفُ خاصًّا بالعمل فى الكتب وحدها ، وإنما هى ذلة ضُرِبت على المسلمين فى شأنهم كله ، عن خطط تبشيرية ثم استعمارية ، رُسِمتْ ونُفِّذَتْ ، فى كل بلد من بلدان الاسلام، وليس المقامُ مقامَ تفصيل ذلك ، ولكنا نعود إلى ما نحن بسببه من تصحيح الكتب .

لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكرى قواعد التصحيح ، وإنما سبقهم إليها علماء الاسلام المتقدمون ، وكتبوا فيها فصولاً قيمة ، نذكر بعضها هنا ، على أن يذكر القارئ أنهم ابتكروا هذه القواعد

لتصحيح الكتب المخطوطة ، إذ لم تكن المطابع وُجدتْ ، ولو كانت لديهم لأتوا من ذلك بالعجب العجاب ، ونحن وارثو مجدهم وعزهم ، وإلينا انتهت علومهم ، فلعلنا نحفزهمنا لإتمام ما بدؤا به .

نَبْني كما كانتْ أوائلُنا ... تَبْني ونَفْعلُ مثلَ ما فَعلُوا

قال أبو عَمرو بنُ الصَّلاَح[1] فى كتاب (علوم الحديث) ، (ص ١٧١ — ١٨٥ من طبعة حلب سنة ١٣٥٠) : «إن على كَتَبَة الحديث وطلبته صرفَ الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخطّ الغير من مروياتهم ، على الوجه الذى رووه ، شكلاً ونقطاً يؤمَن معهما الالتباس . وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثقُ بذهنه وتَيقُّظه ، وذلك وخيمُ العاقبة ، فإن الإنسان معرَّض للنسيان ، وأولُ ناسٍ أولُ الناس[2] ، وإعجامُ المكتوب يَمْنعُ من استعجامه ، وشَكلُهُ يَمنع من إشكاله . ثم لا ينبغي أن يتعنى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس ، وقد أحسنَ مَن قال : إنما يُشْكَلُ ما يُشْكِلُ .

وقرأت بخط صاحب كتاب [سِمَات الخطّ ورقومه] علىّ بن إبرٰهيم

(١) هو الامام الحافظ المفتى شيخ الاسلام تقى الدين أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزورى الشافعى ، ولد سنة ٥٧٧ ، ومات فى ٢٥ ربيع الآخر سنة ٦٤٣ وترجمه الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ (٤ : ٢١٤ — ٢١٥) . ويفهم من كلام الحافظ زين الدين العراقى — المتوفى سنة ٨٠٦ — أن كثيرا مما فى هذا الفصل ، أو أكثره — : أخذه ابن الصلاح من كتاب [الالماع فى ضبط الرواية وتقييد السماع] للقاضى عياض ، وهو الحافظ الامام العلامة عالم المغرب القاضى أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى اليحصبى ، ولد سنة ٤٧٦ وتوفى ليلة الجمعة ٩ ربيع الآخر سنة ٥٤٤ بمراكش ، وهو صاحب كتاب [الشفا بتعريف حقوق المصطفى] .

(٢) إشارة إلى قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا) سورة طه آية ١١٥ .

البغدادى ، فيه — : إن أهل العلم يكرهون الإعجامَ والإعراب إلاّ فى الملتبس .

وحَكَى غيرُه عن قومٍ أنه ينبغى أن يُشكَل ما يُشكِل وما لا يشكِل ، وذلك لأن المبتدئ وغيرَ المتبحر فى العلم لا يميّز ما يشكِل مما لا يشكِل ، ولا صوابَ الإعراب مِنْ خَطَئه ، والله أعلم .

وهذا بيان أمورٍ مفيدة فى ذلك :

أحدها : ينبغى أن يكون اعتناؤه مِن بَيْن ما يَلتبسُ بضبط الملتَبِس من أسماء الناس أكثرَ ، فإنها لا تدرك بمعنى ، ولا يُستدلُّ عليها بما قبلُ وبعدُ .

الثانى : يُستحبُّ فى الألفاظ المشكلة أن يُكرِّر ضبطَها : بأن يَضبطها فى متن الكتاب ، ثم يكتبها قُبالةَ ذلك فى الحاشية مفردة مضبوطةً ، فإن ذلك أبلغُ فى إبانتها ، وأبعدُ من التباسها . وما ضبطه فى أثناء الأسطر ربما داخله نقطُ غيرِه وشكلُهُ ، مما فوقه وتحته ، لاسيما عند دقة الخطّ وضيق الأسطر ، وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط[1] ، والله أعلم .

الثالث : يكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه ، روينا عن حنبل

(١) هذا من أدق أنواع الاحتياط فى الضبط ، وأتَمّ ما رأيت من ذلك فى خطوط العلماء : خط الربيع بن سليمان صاحب الشافعى ، فى كتاب [الرسالة] للشافعى ، المكتوب كله بخط الربيع فى حياة الشافعى ، أى فى المدة بين سنة ١٩٩ وسنة ٢٠٤ ، فانه عند ماتشتبه الكلمة فى السطر ويخشى أن يخطئ فيها قارئها ، يكتبها واضحة مرة أخرى بالحاشية . وقد اختار بعض العلماء طريقة أدق من هذه . قال الحافظ العراقى فى شرحه على كتاب ابن الصلاح: «اقتصر المصنف على ذكر كتابة اللفظة المشكلة فى الحاشية مفردة مضبوطة، ولم يتعرض لتقطيع حروفها ، وهو متداول بين أهل الضبط ، وفائدته ظهور شكل الحرف بكتابته مفردا ، كالنون والياء إذا وقعت فى أول الكلمة أو فى وسطها ، ونقله ابن دقيق العيد فى الاقتراح عن أهل الاتقان فقال : ومن عادة المتقنين أن يبالغوا فى إيضاح المشكل ، فيفرقوا حروف الكلمة فى الحاشية ويضبطوها حرفا حرفا» .

بن إسحٰق[1] قال : رآنى أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطاً دقيقاً ، فقال : لا تفعلْ ، أحوجُ ما تكون إليه يخونك[2] .

وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطًّا دقيقاً قال : هذا خط من لا يوقن بالخلف من الله ! والعذر فى ذلك هو مثل أن لا يجد فى الورق سعة ، أو يكون رحَّالا يحتاج إلى تدقيق الخط ليخفّ عليه محمل كتابه ، ونحو هذا ، والله أعلم .

الرابع : يُخْتار له فى خطِّه التحقيق ، دون المَشْقِ والتعليق ، بلغنا عن ابن قتيبة قال : قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : شرُّ الكتابة المَشْقُ ، وشرُّ القراءة الهذرمةُ ، وأجود الخطّ أبْيَنُه . والله أعلم .

الخامس : كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط : كذلك ينبغى أن تُضبط المهملاتُ غيرُ المعجمة بعلامة الإهمال ، لتدل على عدم إعجامها . وسبيل الناس فى ضبطها مختلف : فمنهم من يقلب النقط ، الذى فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات ، فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين ونحوها من المهملات[3] .

وذكر بعض هؤلاء أن النُّقَط التى تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفًّا ، والتى فوق الشين المعجمة تكون كالأثافىّ[4] .

(١) هو الحافظ حنبل بن إسحق بن حنبل بن هلال بن أسد ، ابن عم الامام أحمد بن محمد بن حنبل ، وهو تلميذه أيضا ، مات فى جمادى الأولى سنة ٢٧٣ وقد قارب الثمانين من عمره .

(٢) يعنى أنه إذا كبرت سنه وضعف بصره ، واحتاج أن يعود إلى ما سمع فى شبابه ليسمعه منه تلاميذه ـ : خانه الكتاب الدقيق ، فعسرت عليه قراءته .

(٣) قال الحافظ العراقى فى تعليقه : « أطلق المصنف فى هذه العلامة قلب النقط العلوية فى المعجمات إلى أسفل المهملات ، وتبع فى ذلك القاضى عياضا ، ولا بد من استثناء الحاء المهملة ، لأنها لو نقطت من أسفل صارت جيما .

(٤) الأثافىّ : حجارة ثلاثة توضع عليها القدر ، واحدها « أثفية » بضم الهمزة أو كسرها مع إسكان الثاء المثلثة وكسر الفاء وتشديد الياء .

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها ، ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة ، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين ، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك .

فهذه وجوه من علامات الإهمال شائعة معروفة .

وهناك من العلامات ماهو موجود فى كثير من الكتب القديمة ، ولا يفطن له كثيرون ، كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطًّا صغيراً ، وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة[1] ، والله أعلم .

السادس : لاينبغى أن يصطلح مع نفسه فى كتابه بما لايفهمه غيره ، فيوقع غيره فى حيرة ، كفعل من يجمع فى كتابه بين رواياتٍ مختلفةٍ ، ويرمز إلى رواية كلّ راوٍ بحرف واحدٍ من اسمه أو حرفين ، وما أشبه ذلك . فإن بيَّن فى أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأسَ ، ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمزَ ، ويكتبَ عند كلّ رواية اسمَ راويها بكماله مختصراً ، ولا يقتصر على العلامة ببعض . والله أعلم .

السابع : ينبغى أن يجعل بين كلّ حديثين دارةً تفصِلُ بينهما وتُمَيِّزُ ، وممن بلغنا ذلك عنه من الأئمة : أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبرٰهيم

(١) قال الحافظ العراقى : « اقتصر المصنف فى هذه العلامة على جعل خط صغير فوق الحرف المهمل ، وترك فيه زيادة ذكرها القاضى عياض فى [الالماع فحكى عن بعض أهل المشرق أنه يعلم فوق الحرف المهمل بخط صغير يشبه النبرة ، فحذف المصنف منه ذكر النبرة ، والمصنف إنما أخذ ضبط الحروف المهملة بهذه العلامات من [الالماع] للقاضى عياض ، وإذا كان كذلك فحذفه لقوله : يشبه النبرة ـ : يخرج هذه العلامة عن صفتها ، فإن النبرة هى الهمزة ، كما قال الجوهرى وصاحب المحكم ، ومقتضى كلام المصنف أنها كالنصبة لا كالهمزة . والله أعلم » .

بن إسحق الحَرْبى ، ومحمد بن جَرير الطبرى ، رضى الله عنهم .

واستحبّ الخطيب الحافظ أن تكون الداراتُ غُفْلاً ، فإذا عارض فكلُّ حديث يفرغ من عرضه ينقط فى الدارة التى تليه نقطةً ، أو يخطّ فى وسطها خطا .

قال : وقد كان بعض أهل العلم لا يعتدّ من سماعه إلاّ بما كان كذلك أو فى معناه ، والله أعلم .

الثامن : يكره فى مثل «عبد الله بن فلان بن فلان» أن يكتب «عبد» فى آخر سطر والباقى فى أول السطر الآخر ، وكذلك يكره فى « عبد الرحمن بن فلان» ، وفى سائر الأسماء المشتملة على التعبيد لله تعالى ـ : أن يكتب «عبد» فى آخر سطر واسم « الله » مع سائر النسب فى أول السطر الآخر .

وهكذا يكره أن يكتب « قال رسول » ، ويكتب فى السطر الذى يليه « الله صلى الله عليه وسلم » وما أشبه ذلك والله أعلم[1] .

التاسع : ينبغى له أن يحافظ على كِتْبَة الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، ولا يسأمَ من تكرير ذلك عند تكرره ، فإن ذلك من أكبر الفوائد التى يتعجّلها طلبةُ الحديث وكَتَبَتُهُ ، ومَن أغفل ذلك حُرِم حظًّا عظيماً . وقد روينا لأهل ذلك منامات صالحة ، وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يُثبتُه ، لا كلامٌ يرويه ، فلذلك لم يتقيد فيه بالرواية ، ولا يقتصر فيه على ما فى الأصل .

وهكذا الأمر فى الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه ، نحو « عز وجل »

(١) قال الحافظ العراقى : « اقتصر المصنف فى هذا على الكراهة ، والذى ذكره الخطيب فى كتاب [الجامع] امتناع ذلك ، فانه روى فيه عن أبى عبد الله بن بطة أنه قال : هذا كله غلط قبيح ، فيجب على الكاتب أن يتوقاه ويتأمله ويتحفظ منه . قال الخطيب : وهذا الذى ذكره أبو عبد الله صحيح فيجب اجتنابه ، انتهى . واقتصر ابن دقيق العيد فى [الاقتراح] على جعل ذلك من الآداب ، لا من الواجبات . والله أعلم » .

و « تبارك وتعالى » وما ضاهى ذلك ، وإذا وُجد شىء من ذلك قد جاءت به الروايةُ كانت العناية بإثباته وضبطه أكثرَ .

وما وُجد فى خط أبى عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبى صلى الله عليه وسلم ـ : فلعلّ سببَه أنه كان يرَى التقيد فى ذلك بالرواية ، وعز عليه اتصالها فى ذلك فى جميع مَن فوقه من الرواة .

قال الخطيب أبو بكر : و بلغنى أنه كان يصلى على النبى صلى الله عليه وسلم نطقاً لا خطًّا . قال : وقد خالفه غيرُه من الأئمة المتقدمين فى ذلك . ورَوى عن على بن المدينى وعباس بن عبد العظيم العنبرى قالا : ما تركنا الصلاةَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى كل حديث سمعناه ، وربما عَجِلْنَا فنبيّضُ الكتابَ فى كل حديث حتى نرجع إليه . والله أعلم .

ثم ليجتَنِبْ فى إثباتها نقصين : أحدهما : أن يكتبها منقوصةً صورةً ، رامزاً إليها بحرفين أو نحو ذلك . والثانى : أن يكتبها منقوصةً معنًى بأن لا يكتب « وسلم » ، وإن وُجد ذلك فى خط بعض المتقدمين .

سمعتُ أبا القاسم منصور بن عبد المنعم وأمّ المؤيد بنتَ أبى القاسم بقراءتى عليهما ، قالا : سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفرَاوى لفظاً ، قال : سمعت المقرئَ ظريفَ بنَ محمد يقول : سمعتُ عبدَ الله بن محمد بن إسحق الحافظ يقول : سمعتُ أبى يقول: سمعتُ حمزةَ الكنانىَّ يقول: كنتُ أكتب الحديث ، وكنت أكتبُ عند ذكر النبى «صلى الله عليه» ولا أكتب «وسلم» فرأيت النبى صلى الله عليه وسلم فى المنام ، فقال لى : مالَكَ لا تُتِمُّ الصلاةَ علىّ ؟ قال : فما كتبتُ بعد ذلك « صلى الله عليه » إلاّ كتبتُ « وسلم » .

ووقع فى الأصل فى شيخ المقرئ ظريف « عَبد الله » ، وإنما هو « عُبيد الله » بالتصغير ، ومحمد بن إسحق أبوه هو « أبو عبد الله بن منده » فقوله « الحافظِ » إذن مجرورٌ .

قلت : ويكره الاقتصار على قوله « عليه السلام » ، والله أعلم .

العاشر : على الطالب مقابلةُ كتابه بأصل سماعه وكتابِ شيخه الذى يرويه عنه ، وإن كان إجازةً .

روينا عن عروة بن الزبير رضى الله عنهما أنه قال لابنه هشام : كَتَبْتَ ؟ قال : نعم ، قال : عَرَضْتَ كتابَك ؟ قال : لا ، قال : لم تَكْتُب !

وروينا عن الشافعى الإمام وعن يحيى بن أبى كثير قالا : من كَتَبَ ولم يعارِضْ كمن دخل الماء ولم يَسْتَنج[1] . وعن الأخفش قال : إذا نُسخ الكتابُ ولم يعارَضْ ، ثم نسخ ولم يعارَضْ ـ : خرج أعجميًّا .

---

(١) قال الحافظ العراقى : « هكذا ذكره المصنف عن الشافعى ، وإنما هو معروف عن الأوزاعى وعن يحيى بن أبى كثير ، وقد رواه عن الأوزاعى أبو عمر بن عبد البر فى كتاب [جامع بيان العلم] من رواية بقية عن الأوزاعى ، ومن طريق ابن عبد البر رواه القاضى عياض فى كتاب [الالماع] باسناده ، ومنه يأخذ المصنف كثيرا ، وكأنه سبق قلمه من [الأوزاعى] إلى [الشافعى] . وأما قول يحيى بن أبى كثير فرواه ابن عبد البر أيضا ، والخطيب فى كتاب [الكفاية] وفى كتاب [الجامع] من رواية أبان بن يزيد عن يحيى بن أبى كثير ، ولم أر لهذا ذكرا عن الشافعى فى شىء من الكتب المصنفة فى علوم الحديث ، ولا فى شىء من مناقب الشافعى . والله أعلم » .

وانظر كتاب ابن عبد البر [جامع بيان العلم وفضله] (ج ١ ص ٧٧ - ٧٨) ففيه ماذكره العراقى هنا ، وزاد فيه أيضا مانصه : « وذكر الحسن الحلوانى فى كتاب [المعرفة] قال : سمعت عبد الرزاق يقول : سمعت معمرا يقول : لو عورض الكتاب مائة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقط ، أو قال : خطأ » . وابن عبد البر ولد بقرطبة فى ٢٥ ربيع الآخر سنة ٣٦٨ ، ومات ليلة الجمعة آخر ربيع الآخر سنة ٤٦٣ بمدينة شاطبة بالأندلس ، فعاش ٩٥ سنة . والحسن الحلوانى مات سنة ٢٤٢ . وعبد الرزاق مات سنة ٢١١ . ومعمر مات سنة ١٥٤ .

ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالبُ بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ فى حالة تحديثه إياه من كتابه ، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والاتقان من الجانبين ، وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها ، وما ذكرناه أولى من إطلاق أبى الفضل الجارودى الحافظ الهروى قولَه : أصدقُ المعارضة مع نفسك .

ويستحب أن ينظر معه فى نسخته من حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة ، لا سيما إذا أراد النقل منها .

وقد رُوى عن يحيى بن مَعين أنه سُئل عمن لم ينظر فى الكتاب والمحدثُ يقرأ : هل يجوز أن يُحَدِّث بذلك ؟ فقال : أما عندى فلا يجوز ، ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم .

قلتُ : وهذا من مذهب أهل التشديد فى الرواية ، وسيأتى ذكر مذهبهم إن شاء الله تعالى .

والصحيح أن ذلك لا يُشترط ، وأنه يصح السماعُ وإن لم ينظر أصلاً فى الكتاب حالة القراءة ، وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه ، بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوى ، وإن لم يكن ذلك حالةَ القراءة ، وإن كانت المقابلة على يدىْ غيره ، إذا كان ثقةً موثوقاً بضبطه .

قلتُ : وجائزٌ أن تكون مقابلتُه بفرعٍ قد قُوبل المقابلةَ المشروطةَ بأصلِ شيخِه أصلِ السماع ، وكذلك إذا قابل بأصلِ أصلِ الشيخِ المقابَلِ به أصلُ الشيخ ، لأن الغرضَ المطلوبَ أن يكون كتابُ الطالب مطابقاً لأصل سماعه وكتابِ شيخه ، فسواء حصل ذلك بواسطةٍ أو بغير واسطةٍ ، ولا يجزئُ ذلك عند من قال : لا تصحُّ مقابلته مع أحد غيرِ نفسه ، ولا يقلدُ غيرَه ، ولا يكون بينه وبين كتابِ الشيخ واسطة ، وليقابلْ نسختَه بالأصل بنفسه حرفاً حرفاً ، حتى

يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له ، وهـذا مذهبٌ متروكٌ ، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة فى أعصارنا ، والله أعلم .

أما إذا لم يقابل أصلَه بالأصل أصـــلاً فقد سئل الأستاذ أبو إسحق الإسفرائينى عن جواز روايته منه ؟ فأجاز ذلك . وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضاً ، وبيَّن شرطَه ، فذكر أنه يشترط أن تكون نسخته نقلت من الأصل ، وأن يُبين عند الرواية أنه لم يعارض ، وحكى عن شيخه أبى بكر البَرْقانى أنه سأل أبا بكر الإسمٰعيلى : هل للرجل أن يُحدِّث بما كَتَب عن الشيخ ولم يعارض بأصله ؟ فقال : نعم ، ولـكن لا بدّ أن يبيّن أنه لم يعارض ، قال : وهذا مذهب أبى بكر البَرقانى ، فإنه رَوى لنا أحاديث كثيرةً قال : فيها : أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل .

قلتُ : ولا بدَّ من شرطٍ ثالثٍ ، وهو : أن يكون ناقلُ النسخة من الأصل غيرَ سقيم النقل ، بل صحيحَ النقل قليلَ السَّقَطِ . والله أعلم .

ثم إنه ينبغى أن يُراعىَ فى كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه ــ : مثلَ ما ذكرنا أنه يراعيه من كتابه ، ولا يكونَنَّ كطائفة من الطلبة إذا رأَوا سماعَ شيخ لكتابٍ قرءوه عليه من أىّ نسخةٍ اتفقتْ . والله أعلم .

الحادى عشر : المختار فى كيفية تخريج الساقط فى الحواشى ، ويسمّى « اللَّحَقَ » بفتح الحاء ــ : أن يَخُطَّ من موضع سقوطه من السطر خطًّا صاعداً إلى فوق ، ثم يعطفه بين السطرين عطفةً يسيرةً إلى جهة الحاشية التى يكتب فيها اللحَقَ .

ويَبدأُ فى الحاشية بكتبةِ اللحَقِ مقابلاً للخطّ المنعطف ، وليكن ذلك فى حاشية ذات اليمين ، وإن كانت تلى وسط الورقة إن اتسعت له فليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة ، لا نازلاً به إلى أسفل .

قلت : وإذا كان اللحَقُ سطرين أو سطوراً ، فلا يبتدئْ بسطوره من

أسفل إلى أعلى ، بل يبتدئْ بها من أعلى إلى أسفل ، بحيث يكون منتهاها إلى جهة باطن الورقة ، إذا كان التخريج فى جهة اليمين ، وإذا كان فى جهة الشمال وقع منتهاها إلى جهة طرف الورقة .

ثم يكتب عند انتهاء اللحق «صح» ، ومنهم من يكتب مع «صح» «رجع».
ومنهم من يكتب فى آخر اللحَقِ الكلمةَ متصلة به داخل الكتاب فى موضع التخريج،ليؤذن باتصال الكلام ، وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل المغرب، واختيار القاضى أبى محمد بن خلّاد ، صاحب كتاب [الفاصل بين الراوى والواعى[1]] من أهل المشرق ، مع طائفة ، وليس ذلك بمرضيّ ، إذْ رُبَّ كلمةٍ تجىء فى الكلام مكررةً حقيقةً ، فهذا التكرير يُوقع بعضَ الناس فى توهم مثل ذلك فى بعضه .

واختار القاضى ابن خلّاد أيضاً فى كتابه أن يمدّ عطفة خطّ التخريج من موضعه حتى يلحقه بأول اللحق بالحاشية . وهذا أيضاً غير مرضىّ ، فإنه وإن كان فيه زيادة بيانٍ فهو تسخيمٌ للكتاب ، وتسويدٌ له ، لا سيما عند كثرة الإلحاقات . والله أعلم .

وإنما اخترنا كِتْبَةَ اللحق صاعداً إلى أعلى الورقة ــ : لئلا يخرجَ بعده نقصٌ آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كَتَب الأولَ نازلاً إلى

---

(١) هو كتاب [المحدّث الفاصل بين الراوى والواعى] و « الفاصل » بالصاد المهملة ، ويكتب فى أكثر الكتب المطبوعة بالضاد المعجمة ، وهو خطأ وتصحيف . وهو أول كتاب ألف فى علوم الحديث «المصطلح» على غالب الظن ، ومؤلفه : الحافظ الامام البارع أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسى الرامهرمزى القاضى ، له ترجمة فى [تذكرة الحفاظ] (٣ : ١١٣) وذكر فيها أن أول سماعه للحديث كان فى سنة ٢٩٠ ونقل عن ابن منده أنه عاش إلى قرب سنة ٣٦٠ وجزم صاحب كشف الظنون (٢ : ٣٩١) أنه مات سنة ٣٦٠ .

أسفل . وإذا كَتب الأولَ صاعداً فما يجدُ بعدَ ذلك من نقصٍ يجدُ ما يقابله من الحاشية فارغاً له .

وقلنا أيضاً : يخرّجه فى جهة اليمين ــ : لأنه لو خرّجه إلى جهة الشمال فربما ظهر بعده فى السطر نفسِه نقص آخر ، فإن خرّجه قدّامه إلى جهة الشمال أيضاً وقع بين التخريجين إشكال ، وإن خرّج الثانى إلى جهة اليمين التقتْ عطفة تخريج جهة الشمال وعطفة تخريج جهة اليمين أو تقابلتا ، فأشبهَ ذلك الضربَ على ما بينهما ، بخلاف ما إذا خرّج الأول إلى جهة اليمين فإنه حينئذ يخرّج الثانى إلى جهة الشمال ، فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال .

اللهم إلا أن يتأخر النقص إلى آخر السطر فلا وجه حينئذ إلاّ تخريجه إلى جهة الشمال ، لقربه منها ، ولانتفاء العلة المذكورة ، من حيث إنا لا نخشى ظهور نقص بعده . وإذا كان النقص فى أول السطر تأكد تخريجه إلى جهة اليمين ، لما ذكرناه من القرب مع ما سبق .

وأما ما يخرّج فى الحواشى من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل ــ : فقد ذهب القاضى الحافظ عياض رحمه الله إلى أنه لا يُخَرَّج لذلك خطُّ تخريج ، لئلا يدخلَ اللبسَ ويحسبَ من الأصل ، وإنه لا يخرج إلاّ لما هو من نفس الأصل ، لكن ربما جعل على الحرف المقصود بذلك التخريج كالضبة أو التصحيح ، إيذاناً به .

قلت : التخريج أولى وأدلُّ ، وفى نفس هذا المخرّج ما يمنع الإلباسَ . ثم هـــذا التخريج يخالف التخريج لما هو من نفس الأصل ، فى أن خط ذلك التخريج يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الساقط ، وخط هذا التخريج يقع على نفس الكلمة التى من أجلها خُرِّجَ المخرَّج فى الحاشية . والله أعلم .

الثانى عشر : من شأن الحُذّاق المتقنين العنايةُ بالتصحيح ، والتضبيب ، والتمريض :

أما التصحيح فهو : كتابة « صح » على الكلام أو عنده ، ولا يفعل ذلك إلاّ فيما صحّ روايةً ومعنًى غيرَ أنه عرضةٌ للشك أو الخلاف ، فيكتب عليه « صح » ليُعْرَف أنه لم يُغْفَل عنه ، وأنه قد ضُبط وصحّ على ذلك الوجه .

وأما التضبيب ، ويسمى أيضاً « التمريض » . فيجعل على ما صحّ وروده كذلك من جهة النقل ، غير أنه فاسد لفظاً أو معنى . أو ضعيف ، أو ناقص ، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية ، أو يكون شاذًّا عند أهلها يأباه أكثرهم ، أو مُصَحَّفاً ، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر ، وما أشبه ذلك ، فيمدُّ على ما هذا سبيلُه خطٌّ ، أوّلُه مثل الصاد ، ولا يلزق بالكلمة المعلّم عليها ، كيلا يُظَنَّ ضرباً ، وكأنه صاد التصحيح بمدّتها دون حائها(١) ، كُتبت كذلك ليفرق بين ماصحّ مطلقاً من جهة الرواية وغيرها ، وبين ماصحّ من جهة الرواية دون غيرها ، فلم يكمل عليه التصحيح ، وكُتب حرفٌ ناقصٌ على حرفٍ ناقصٍ ، إشعاراً بنقصه ومرضه ، مع صحة نقله وروايته ، وتنبيهاً بذلك لمن ينظر فى كتابه على أنه قد وقف عليه ، ونقله على ماهو عليه ، ولعلّ غيره قد يُخرج له وجهاً صحيحاً ، أو يظهر له بعد ذلك فى صحته ما لم يظهر له الآن ، ولو غيَّر ذلك وأصلحه على ما عنده ، لكان متعرّضاً لما وقع فيه غيرُ واحدٍ من المتجاسرين ، الذين غيّروا ، وظهر الصوابُ فيما أنكروه ، والفسادُ فيما أصلحوه .

وأما تسمية ذلك ضبةً فقد بلغنا عن أبى القاسم إبرٰهيم بن محمد اللغوى ، المعروف بابن الإفليلى : أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها ، لا يتجه لقراءةٍ ، كما أن الضبة مقفل بها . والله أعلم .

---

(١) يعنى ترسم هكذا « صـ » فوق الكلمة . وهذه فى معنى ما يكتبه المصححون فى المطابع الآن من كلمة « كذا » عند المواضع التى من هذا النوع .

قلت : ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التى تجعل على كسر أوخلل ، استُعير لها اسمها ، ومثل ذلك غيرمستنكَر فى باب الاستعارات[1] .

ومن مواضع التضبيب أن يقع فى الإسناد إرسالٌ أو انقطاعٌ ، فمن عادتهم تضبيب موضع الإرسال والانقطاع ، وذلك من قبيل ما سبق ذكره ، من التضبيب على الكلام الناقص . ويوجد فى بعض أصول الحديث القديمة ، فى الإسناد الذى يجتمع فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض ـ : علامةٌ تشبه الضبة فيما بين أسمائهم ، فيتوهم من لاخبرة له أنها ضبة ، وليست بضبة ، وكأنها علامة وصل فيما بينها ، أُثْبِتَتْ تأكيداً للعطف ، خوفاً من أن تجعل « عن » مكانَ الواو . والعلم عند الله تعالى .

ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح ، فجاءت صورتُها تشبه صورة التضبيب . والفطنةُ من خير ما أُوتيه الإنسان . والله أعلم .

الثالث عشر : إذا وقع فى الكتاب ما ليس منه فإنه يُنْفَى عنه بالضرب أو الحكّ أو المحو أو غير ذلك . والضربُ خير من الحكّ والمحو .

روينا عن القاضى أبى محمد بن خلّاد رحمه الله قال : قال أصحابنا : الحكّ تُهمةٌ .

وأخبرنى من أُخبر عن القاضى عياض قال : سمعت شيخنا أبا بحرٍ سفيانَ بنَ العاص الأسدىّ يحكى عن بعض شيوخه أنه كان يقول : كان الشيوخ

(١) قال العراقى : «قلت : وفى هذا نظر و بعد ، من حيث إن ضبة القدح وضعت جبرا للكسر ، والضبة على المكتوب ليست جابرة ، وإنما جعلت علامة على المكان المغلق وجهه ، المستبهم أمره ، فهى بضبة الباب أشبه ، كما تقدّم نقل المصنف عن أبى القاسم الإقليلى ، وقد حكاه أبو القاسم هذا عن شيوخه من أهل الأدب ، كما وجدته فى كلامه ، وحكاه القاضى عياض فى [الإلماع] فقال : من أهل المغرب ، بدل قوله : من أهل الأدب ، والمذكور فى كلام أبى القاسم ما ذكرته ، والله أعلم » .

يكرهون حضور السكين مجلس السماع ، حتى لا يُبْشَرُ شىء ، لأن ما يُبشر منه ربما يصحّ فى رواية أخرى ، وقد يسمع الكتابُ مرةً أخرى على شيخ آخر ، يكون ما بُشر وحُكّ من رواية هذا صحيحا فى رواية الآخر ـ : فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بُشر . وهو إذا خُطّ عليه من رواية الأوّل ، وصحّ عند الآخر ـ : اكتُفى بعلامة الآخر عليه بصحته .

ثم إنهم اختلفوا فى كيفية الضرب :

فروينا عن أبى محمد بن خلّاد قال : أجود الضرب أن لايطمسَ المضروبَ عليه . بل يخطّ من فوقه خطًّا جيداً بيّناً ، يَدلّ على إبطاله ، ويُقرأ من تحته ما خُطّ عليه .

وروينا عن القاضى عياضٍ مامعناه : إن اختيارات الضابطِينَ اختلفت فى الضرب: فأكثرهم على مدّ الخط على المضروب عليه ، مختلطاً بالكلمات المضروب عليها ، ويسمى ذلك « النَّشْقَ » أيضاً[1] ومنهم من لايَخلطه ، ويُثبته فوقه ، لكنه يَعطف طرفى الخطّ على أول المضروب عليه وآخره . ومنهم من يستقبح هذا ، ويراه تسويداً وتطليساً ، بل يُحوّق على أول الكلام بنصف دائرة ، وكذلك

(١) قال العراقى : « الشقّ : بفتح الشين المعجمة وتشديد القاف . وهذا الاصطلاح لا يعرفه أهل المشرق ، ولم يذكره الخطيب فى [الجامع] ولا فى [الكفاية] ، وهو اصطلاح لأهل المغرب ، وذكره القاضى عياض فى [الإلماع] ، ومنه أخذه المصنف . وكأنه مأخوذ من الشقّ ، وهو الصدع ، أو من شقّ العصا ، وهو التفريق ، فكأنه فرّق بين الكلمة الزائدة و بين ماقبلها وبعدها من الصحيح الثابت ـ : بالضرب عليها. والله أعلم. ويوجد فى بعض نسخ [علوم الحديث] : النشق : بزيادة نون مفتوحة فى أوّله وسكون الشين ، فإن لم يكن تصحيفا وتغييرا من النساخ ـ : فكأنه مأخوذ من نشق الظبى فى حبالته : إذا علق فيها ، فكأنه إبطال لحركة الكلمة وإعمالها ، بجعلها فى صورة وثاق يمنعها من التصرّف . والله أعلم » .

فى آخره ، وإذا كثر الكلامُ المضروب عليه فقد يفعل ذلك فى أول كل سطر منه وآخره ، وقد يكتفى بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع . ومن الأشياخ مَن يستقبح الضرب والتحويق ، ويكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها ، ويسميها « صفراً » كما يسميها أهل الحساب (١) . وربما كتب بعضهم عليه «لا» فى أوله ، و « إلى » فى آخره ، ومثل هذا يحسن فيما صح فى رواية وسقط فى رواية أخرى . والله أعلم .

وأما الضرب على الحرف المكرر ، فقد تقدم بالكلام فيه أبو محمد بن خلاد الرامَهُرْمُزى رحمه الله (٢) ، على تقدمه ، فروينا عنه قال : قال بعض أصحابنا : أَولاها بأن يُبْطَلَ الثانى ، لأن الأول كُتب على صواب ، والثانى كُتب على الخطأ ، والخطأ أولى بالإبطال .

وقال آخرون : إنما الكتاب علامةٌ لما يُقْرأ ، فأَولى الحرفين بالإبقاء أدلُّهما عليه وأجودُهما صورةً .

وجاء القاضى عياض آخراً ففصّل تفصيلاً حسناً : فرأى أنّ تكرُّرَ الحرفِ إن كان فى أوّل سطرٍ فليضربْ على الثانى ، صيانةً لأوّل السطر عن التسويد والتشويه . وإن كان فى آخر سطر فليضربْ على أولهما ، صيانةً لآخر السطر ، فإن سلامة أوائل السطور وأواخرها عن ذلك أولى . فإن اتفق أحدهما فى آخر سطر والآخر فى أول سطر فليضربْ على الذى فى آخر السطر ، فإن أول السطر أولى

(١) رسم الصفر دائرة عند أهل الحساب إنما هو فى اصطلاح أهل المغرب ، الذين منهم القاضى عياض ، وهم كانوا ولا يزالون إلى الآن يكتبون أرقام الحساب برسم الأرقام المعروفة عند الإفرنج ، بخلاف أرقام أهل المشرق .

(٢) « الرامهرمزى » قال السمعانى فى الأنساب : « بفتح الراء والميم بينهما الألف وضمّ الهاء وسكون الراء الأخرى وضمّ الميم وفى آخرها الزاى المعجمة ، هذه النسبة إلى رامهرمز ، وهى إحدى كور الأهواز من بلاد خوزستان » . وقد سبق الكلام على ترجمته فى (ص ٣١) .

بالمراعاة . فإن كان التكرر فى المضاف أو المضاف إليه ، أو فى الصفة أو فى الموصوف ، أو نحو ذلك : لم نُراعِ حينئذ أولَ السطر وآخرَه ، بل نراعى الاتّصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوهما فى الخطّ ، فلا نفصل بالضرب بينهما ونضرب على الحرف المتطرف من المتكرر ، دون الوسط .

وأما المحوُ فيقاربُ الكشطَ فى حكمه الذى تقدم ذكره ، وتتنوعُ طرقه : ومن أغربِها — مع أنه أسلمها — : مارُوى عن سُحْنون بن سعيد التنوخى الإمام المالكى (١) : أنه ربما كان كتب الشيء ثم لعقه . وإلى هذا يُومِئُ ما روينا عن إبراهيم النخعى رضى الله عنه أنه كان يقول : من المروءة أن يرى فى ثوب الرجل وشفتيه مِدادٌ ، والله أعلم .

الرابع عشر : ليكُنْ فيما تختلفُ فيه الرواياتُ قائماً بضبط ماتختلف فيه فى كتابه ، جيِّدَ التمييز بينها ، كيلا تختلطَ وتشتبهَ فيفسدَ عليها أمرُها .

وسبيلُه : أن يجعل أوّلاً متنَ كتابه على رواية خاصّةٍ ، ثم ما كانت من زيادةٍ لرواية أخرى ألحقَها ، أو من نقصٍ أَعْلَمَ عليه ، أو من خلافٍ كتَبَه ، إما فى الحاشية ، وإما فى غيرها ، مُعَيِّناً فى كل ذلك مَن رواه ، ذاكراً اسمَه بتمامه ، فإن رَمَزَ إليه بحرفٍ أو أكثر فعليه ماقدمنا ذكرَه ، من أنه يبين المراد بذلك فى أول كتابه أو آخره ، كيلا يطولَ عهدُه به فينْسَى ، أو يقعَ كتابُه إلى غيره فيقع من رموزه فى حَيْرةٍ وعمًى .

(١) « سحنون » بفتح السين المهملة وضمها وسكون الحاء وضمّ النون ، وفى فتح السين وضمها كلام من جهة العربية ، وأصله اسم طائر حديد الذهن بالمغرب ، ولقب به تشبيها له به . واسمه « عبد السلام بن سعيد التنوخى أبو سعيد » ولد فى أوّل رمضان سنة ١٦٠ وقرأ على ابن القاسم وابن وهب وأشهب » ، ومات يوم الثلاثاء ٩ رجب سنة ٢٤٠ وانظر ترجمته فى ابن خلكان (١ : ٣٦٦ — ٣٦٧) .

وقد يَدْفَعُ إلى الاقتصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة ، واكتفى بعضهم فى التمييز بأن خصَّ الرواية الملحقة بالحمرة ، فعل ذلك أبو ذرّ الهروىّ من المشارقة ، وأبو الحسن القابسى من المغاربة ، مع كثير من المشايخ وأهل التقييد .

فإذا كان فى الرواية الملحقة زيادةٌ على التى فى متن الكتاب كتبها بالحمرة .

وإن كان فيها نقصٌ ، والزيادةُ فى الرواية التى فى متن الكتاب ـ : حَوَّقَ عليها بالحمرة . ثم على فاعل ذلك تبيينُ مَن له الرواية المعلمةُ بالحمرة فى أول الكتاب أو آخره ، على ماسبق . والله أعلم .

الخامس عشر : غلب على كَتَبَة الحديث الاقتصار على الرمز فى قولهم « حدثنا » و « أخبرنا » ، غير أنه شاع ذلك وظهر ، حتى لايكاد يلتبس. أما « حدثنا » فيكتب منها شطرها الأخير ، وهو الثاء والنون والألف ، وربما اقتصر على الضمير منها ، وهو النون والألف[1] . وأما « أخبرنا » فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً[2] . وليس بحسن مايفعله طائفةٌ ، من كتابة « أخبرنا » بألف مع علامة « حدثنا » المذكورة أولاً[3] ، وإن كان الحافظ البيهقى ممن فعله . وقد يكتب فى علامة « أخبرنا » راء بعد الألف ، وفى علامة « حدثنا » دال فى أولها[4] . وممن رأيت فى خطه الدالَ فى علامة « حدثنا » الحافظُ أبو عبد الله الحاكم ، وأبو عبد الرحمن السُّلمى ، والحافظ أحمد البيهقى ، رضى الله عنهم . والله أعلم[5] .

---

(١) يعنى تكتب « ثنا » أو « نا » .

(٢) يعنى تكتب « أنا » .

(٣) أى تكتب « أنا » بدون نقط ، لأنها توقع القارئ فى الاشتباه واللبس .

(٤) يعنى أن تختصر «حدثنا» «دثنا» ، و «أخبرنا» «أرنا» .

(٥) وأقدم مارأيت أنا فى اختصار « أخبرنا » ـ : خطّ الربيع بن سليمان صاحب الشافعى ، فى كتاب [الرسالة] للشافعى ، فهو يختصرها « أرنا » .

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسنادٍ ماصورته ح وهى حاء مفردة مهملة ، ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيانٌ لأمرها ، غيرَ أنى وجدتُ بخطّ الأستاذ الحافظ أبى عثمان الصابونى ، والحافظ أبى مسلم عمر بن علىّ الليثى البخارى والفقيه المحدث أبى سعد الخليلى رحمهم الله فى مكانها بدلاً عنها ـ : « صح » صريحة . وهذا يُشعر بكونها رمزاً إلى « صح » ، وحَسُنَ إثباتُ « صح » ههنا لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط ، ولئلا يُرَكَّب الإسنادُ الثانى على الإسنادِ الأول فيُجعلا إسناداً واحداً .

وحَكَى لى بعضُ من جمعتنى وإياه الرحلةُ بخراسانَ ، ممّن وَصَفَه بالفضل من الأصبهانيين : أنها حاء مهملة من التحويل ، أى من إسناد إلى إسناد آخر .

وذاكرتُ فيها بعضَ أهل العلم من أهل المغرب ، وحكيتُ له عن بعض مَنْ لقيتُ من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا « الحديث » ، فقال لى : أهلُ المغرب ـ وما عرفت بينهم اختلافاً ـ يجعلونها حاء مهملةً ، ويقول أحدُهم إذا وصل إليها : « الحديثَ » ، وذَكر لى أنه سمع بعضَ البغداديين يذكر أيضاً أنها حاء مهملة ، وأن منهم من يقول إذا انتهى إليها فى القراءة ـ : « حَا » ويَمُرُّ.

وسألتُ أنا الحافظَ الرحّالَ أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوى رحمه الله عنها ؟ فذكر أنها حاءٌ من « حائل » أى : تحولُ بين الإسنادين ، قال : ولا يلفظ بشىء عند الانتهاء [إليها] فى القراءة ، وأنكر كونها من « الحديث » وغير ذلك ، ولم يَعرفْ غيرَ هذا عن أحد من مشايخه ، وفيهم عدد كانوا حفّاظَ الحديث فى وقته .

قال المؤلف : وأختارُ أنا ـ والله الموفقُ ـ أن يقول القارئُ عند الانتهاء إليها: « حَا » ويَمُرُّ ، فإنه أحوطُ الوجوه وأعدلُها . والعلم عند الله تعالى .

السادس عشر : ذكر الخطيبُ الحافظُ : أنه ينبغى للطالب أن يكتب بعد البسملة اسمَ الشيخ الذى سمع الكتابَ منه ، وكنيتَه ونَسَبَه ، ثم يسوقَ ماسمعه

منه على لفظه . قال : و إذا كَتَبَ الـكتابَ المسموعَ فينبغى أن يكتب فوقَ سطر التسمية أسماء مَن سمع معه ، وتأريخَ وقت السماع ، و إن أحبَّ كَتَب ذلك فى حاشية أول ورقة من الـكتاب ، فـكلاً قد فعله شيوخنا

قلتُ : كِتْبَةُ التسميع جنب ذكره أحوطُ له وأحرى بأن لايخفى على مَن يحتاجُ إليه . ولابأس بكِتبته آخرَ الـكتاب، وفى ظهره ، وحيث لايَخفى موضعه .

وينبغى أن يكون التسميعُ بخط شخص موثوقٍ به ، غيرِ مجهول الخطِّ ، ولاضير حينئذ فى أن لايكتب الشيخُ المُسْمِعُ خطَّه بالتصحيح. وهكذا لابأس على صاحب الـكتاب ـ إذا كان موثوقاً به ـ أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه ، فطالمـا فعل الثقاتُ ذلك .

وقد حدثنى بمَرْوَ الشيخُ أبو المظفَّر بنُ الحافظ أبى سعد المروزى عن أبيه عمن حدثه من الأصبهانية : أن عبد الرحمن بن أبى عبد الله بن منده قرأ ببغداد جزءاً على أبى أحمد الفرَضِى ، وسأله خطَّه ليكونَ حجةً له ، فقال له أبو أحمد : يا بُنَيَّ ، عليك بالصدق ، فإنك إن عُرِفتَ به لايُـكذِّبك أحدٌ ، وتُصدَّقُ فيما تقولُ وتنقلُ ، و إذا كان غيرَ ذلك فلو قيل لك : ماهذا خطُّ أبى أحمد الفرضى ، ماذا تقولُ لهم ؟ ! .

ثم إنّ على كاتب التسميع التحرِّيَ والاحتياطَ ، و بيانَ السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل ، ومجانبةَ التساهل فيمن يُثْبِتُ اسمَه ، والحذَر من إسقاط اسم واحدٍ منهم لغرضٍ فاسدٍ . فإن كان مُثبت السماع غيرَ حاضر فى جميعه ، لـكن أثبته معتمداً على إخبار مَن يثق بخبره من حاضريه ـ : فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى .

ثم إن مَن ثبَت سماعُه فى كتابه فقبيحٌ كِتمانُه إياه ، ومنعُه من نقل سماعه ومن نسخ الـكتاب ، و إذا أعاره إياه فلا يُبطئْ به .

روينا عن الزهرىّ قال : إيّاكَ وغُلولَ الـكتب ، قيل له : وما غلول الـكتب ؟ قال : حبسُها عن أصحابها .

وروينا عن الفُضَيْل بن عِياض رضى الله عنه أنه قال : ليس من أفعال أهل الورع ولا أفعال الحـكماء ـ : أن يأخذَ سماعَ رجل وكتابَه ، فيَحْبِسَه عنه ، ومَن فعل ذلك فقد ظلم نفسه .

فإنْ مَنَعَه إياه : فقد روينا أن رجلاً ادعى على رجل بالـكوفة سماعاً منعه إياه ، فتحاكما إلى قاضيها حفص بن غِيَاثٍ ، فقال لصاحب الـكتاب : أخرج إلينا كتبك ، فما كان من سماع هذا الرجل بخطِّ يدك ألزمناك ، وما كان بخطه أعفيناك منه .

قال ابنُ خلاّد : سألت أبا عبد الله الزُّبيرىَّ عن هذا ، فقال : لايجىء فى هذا الباب حكمٌ أحسنُ من هذا ، لأن خطَّ صاحب الـكتاب دالٌّ على رضاه باستماع صاحبه معه . قال ابن خلاّد : وقال غيرُه : ليس بشىء .

ورَوى الخطيبُ الحافظ أبو بكر عن إسماعيل بن إسحٰق القاضى : أنه تُحُوكِمَ إليه فى ذلك ، فأطرق مليًّا ، ثم قال للمدعَى عليه : إن كان سماعه فى كتابك بخطك فيلزمك أن تعيره ، و إن كان سماعه فى كتابك بخطِّ غيرك فأنت أعلمُ .

قلتُ : حفص بن غياثٍ معدود فى الطبقة الأولى من أصحاب أبى حنيفة[1] ، وأبو عبد الله الزُّبيرى من أئمة أصحاب الشافعى[2] ، و إسمٰعيلُ بن إسحق لسانُ

---

(١) هنا فى ابن الصلاح « جعفر بن غياث » وهو خطأ . وقد مضى قريبا على الصواب «حفص بن غياث » وهو من تلاميذ أبى حنيفة ، ومن شيوخ أحمد بن حنبل ، ولد سنة ١١٧ هـ وولى قضاء الـكوفة ١٣ سنة ، وقضاء بغداد سنتين ، ومات سنة ١٩٤ هـ .

(٢) هو أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان الزبيرى صاحب كتاب [الـكافى] =

أصحاب مالك و إمامُهم(١) ، وقد تعاضدت أقوالهم فى ذلك ، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبتَ فى كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه . وقد كان لايتبين لى وجهُ ، ثم وجهتُه بأن ذلك بمنزلة شهادةٍ له عنده ، فعليه أداؤها بما حوته ، و إن كان فيه بذلُ ماله ، كما يلزمُ متحملَ الشهادة أداؤها ، و إن كان فيه بذلُ نفسه بالسعى إلى مجلس الحكم لأدائها . والعلم عند الله تعالى .

ثم إذا نَسخ الكتابَ فلا ينقلْ سماعَه إلى نسخته إلاّ بعد المقابلة المَرْضيَّة. وهكذا لاينبغى لأحد أن ينقل سماعاً إلى شىء من النسخ ، أو يُثبتَه فيها عند السماع ابتداء ـ : إلاّ بعد المقابلة المرضية بالمسموع ، كيلا يغترّ أحدٌ بتلك النسخة غيرِ المقابلة ، إلاّ أن يُبيّن مع النقل وعنده كونَ النسخة غيرَ مقابلة . والله أعلم .

✲

هذا آخر ماقال أبو عمرو بن الصلاح فى هذا الفصل ، وقد طال جدًّا ، ولكنه نفيسٌ كله ، وفيه فوائدُ جمةٌ ، ودقائقُ بديعة ، وقد كَتب العلماء بعده فى ذلك الشىء الكثير ، منهم المختصِر ، ومنهم المطيل ، وذكروا وجوهاً وتفاصيل أُخَر ، وكلها فى تصحيح المخطوطات كما أسلفنا ، ولسنا نحب أن نطيل فيه أكثر من هذا الآن ، خشيةَ الملل والسآمة .

وهذه القواعد التى ذكر ابنُ الصلاح يصلح أكثرها فى تصحيح

= فى فقه الشافعى . قال النووى : «مات قبل سنة ٣٢٠» . وله ترجمة فى [تاريخ بغداد] للخطيب (٨ : ٤٧١) و [تهذيب الأسماء] للنووى (٢ : ٢٥٦) .

(١) هو إسمعيل بن إسحق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم ، ولد سنة ٢٠٠ ومات فى أواخر ذى الحجة سنة ٢٨٢ ، وله ترجمة فى [الديباج المذهب] (ص ٩٢ - ٩٥) .

الكتب المطبوعة وهى كلها إرشادٌ للمصحح عند النقل من الكتب المخطوطة ، حتى يعرفَ قيمةَ الأصول التى يطبع عنها ، أهى مما يوثق به ، أم مما يُحتاط فى الأخذ عنه ؟

ولو كانت الفرصُ مواتيةً لحرَّرْتُ قواعدَ التصحيح المطبعى ، ووضعتُ له القوانين الدقيقة على أساس مارسم لنا أئمتُنا المتقدمون ، وعلماؤنا الأعلامُ الثقاتُ ، لتكونَ دستوراً للمطابع كلها ، ومرشداً للمصححين أجمع ، وعَسى أن أفعل ، إن شاء الله ، بتوفيقه ، وهدايته وعونه .

الفهارس المعجمة

ومما امتازت به مطبوعات المستشرقين أنْ عُنُوا بوضع الفهارس المرشدة للقارئ أتمَّ عناية ، فى أغلب أحيانهم . وتفننوا فى أنواعها ، مرتبةً على حروف المعجم : فمن فهرس للأعلام ، ومن فهرس للشعراء ، ومن فهرس للقبائل ، ومن فهرس للأسانيد ، ومن فهرس للآيات القرآنية ، ومن فهرس للألفاظ النبوية ، ومن فهرس للمسائل العلمية ـ : على اختلاف مناحى الكتب التى تعمل لها الفهارس ، واختلاف علومها(١) . وهذا عمل قيّم جليل ، لايدرك خطرَه وفائدته ، إلاّ من ابتلى بالعناء فى البحث والمراجعة ، وعجز أو وصل إلى ما يريد البحث عنه .

وقد تبعهم فى ذلك كثير من المصححين المحدَثين عندنا ، تقليداً لهم ، على

(١) ومن المستغرب النادر أن أجلّ الكتب وأصحها بعد كتاب الله ، وهو : صحيح البخارى ، وهو أشدّ الكتب حاجة إلى الفهارس المعجمة ، لصعوبة البحث فيه إلا على من تحقق به ، وطالت له ممارسته ـ : هـذا الصحيح طبعه المستشرقون ولم يضعوا له الفهارس كعادتهم !!

اضطرابٍ فيما يصنعون وتقلقلٍ ، فمنهم من يُتْقِن ، ومنهم من يعجز ، ومنهم من يوفَّقُ ، ومنهم من يَفشَل ، ومَرَدُّ ذلك إلى إسناد العمل لغير أهله أحياناً ، وإلى ضنّ الناشرين بالنفقة والأجر غالباً .

وأما دور الطباعة القديمة عندنا — وفى مقدمتها مطبعة بولاق — فلم يُعْنَ مصححوها بهذا النوع من الفهارس أصلاً ، وما أظنهم فكروا فى شىء منه ، مع أن مطبوعات المستشرقين كانت موجودة معروفة . ومن أمثلة ذلك : [سيرة ابن هشام] نشرها المستشرق [وستنفلد] فى سنتى ١٨٥٩ — ١٨٦٠ ومعها فهارس مفصلة ، ثم طبعت فى بولاق سنة ١٢٩٥ (توافق سنة ١٨٧٨ م) بدون فهارس . وأنا أستبعد جدا أن لا تكون طبعة [وستنفلد] فى يد مصححى مطبعة بولاق عند طبع الكتاب !!

وصنع الفهارس على هذا النحو ابتكار طريف ، والفهارس مفاتيح الكتب ، وللمستشرقين الفضلُ الأوّل فى تطبيقه على المطبوعات العربية ، أعانهم على ذلك وجود المطابع .

وكما اغترّ الناسُ بصناعة المستشرقين فى التصحيح اغترّوا بصناعتهم فى الفهارس ، بل كانوا أشد بهم اغتراراً ، وأكثر لهم خنوعا وخضوعا ، ووقع فى وهمهم اليقينُ بأن هذه الفهارس شىء لم يعرفه علماء الإسلام والعربية ، بل ظنوا أن أنواع المعاجم كلها من ابتكار الإفرنج ، وأن ماعندنا منها تقليد لهم واقتباسٌ منهم .

وأول من علمناه نَفَى هذه الأسطورةَ ، وأكذبَ هذا الوَهَمَ — : صديقُنا الأخُ العلامة الأستاذ « محمد أحمد الغمراوى » المدرسُ بكلية الطب المصرية ، فى كتاب [مرشد المتعلم (١)] الذى ترجمه عن اللغة الانكليزية ، وألحق به فصلاً بقلمه فى « كتب المراجعة فى اللغة العربية » وصف فيه كثيراً من المعاجم العربية ، وذكر تاريخ مؤلفيها ، ثم قال (ص ٢٧٥ — ٢٧٧) : « ولعلك

(١) طبع بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٤ .

لاحظتَ فى وصف هذه القواميس (١) أنها هجائية ، أى مرتبة ترتيباً هجائيا على حروف المعجم : الألف فالباء فالتاء ، وهلم جرًّا ، فى جميع حروف الكلمة ، على نسق المعاجم الإفرنجية . لكن المعاجم الإفرنجية فى هذا تابعةٌ غيرُ متبوعةٍ ، فهى فى ذاتها متأخرةُ النشوء ، نشأت بعد عهد النهضة ، أى بعد القرن الخامس عشر ، والترتيب الهجائى جاء بعد ذلك ، كخطوة فى تاريخ نشوئها ، حتى إن أول قاموس هجائى إنجليزى لم يظهر إلا فى القرن السابع عشر ، ولم يكن قاموساً بالمعنى المعروف ، إنما كان مجموعة كلمات صعبة دراسية . وإذا تنزلنا فى استعمال كلمة « قاموس » وأطلقناها على مثل هذه المجموعة — : فإن مولد القواميس الهجائية فى اللغة العربية قديم جدًّا . لكن استعمال « قاموس » بهذا المعنى فيه تجوّز كبير ، ولاداعى له فيما نحن بصدده ، من أى الاثنين أسبق إلى الترتيب الهجائى : الشرقُ أم الغرب ؟ فإن أقدم القواميس العربية التى ذكرنا لك ظهر فى القرن الخامس الهجرى (٢) ، أو الحادى عشر الميلادى » . ثم قال : « فتاريخ القواميس العربية الهجائية يرجع على الأقل إلى القرن العاشر ، أى نحو سبعة قرون قبل تاريخ أول مجموعة كلماتٍ انجليزية هجائية ، وأكثر من ثلاثة قرون قبل أول قاموس هجائى لاتينى ظهر فى أوربا حين كانت اللاتينيةُ لغةَ الأدب فى أوربا ، قبل أن يكون لأوربا لغاتٌ أدبية . فالعربُ هم أسبقُ الأمم الحديثة قاطبة إلى القواميس تأليفاً واستعمالاً للترتيب الهجائى ، ومع ذلك فإن أكثر المتأدبين يعتقدون أن الترتيب الهجائى شىء ابتدعه الافرنج ، واختصت به القواميس الإفرنجية » .

(١) اقرأها دائما : « المعاجم » .

(٢) يشير بذلك إلى كتاب [المفردات فى غريب القرآن] للراغب الأصفهانى ، الحسين بن محمد المتوفى سنة ٥٠٢ ولكن سنذكر فيما يأتى معاجم عربية أقدم منه كثيرا .

فإذنْ : أولُ معجم لَطِينِيٍّ(١) ظهر فى أوربة كان فى القرن الثالث عشر الميلادى أو بعده ، وأول مجموعة هجائية للكلمات الانجليزية ظهرت فى القرن السابع عشر أو بعده .

فالشرقُ شرقٌ ، والغربُ غربٌ : الشرقُ دائمـا ابتكارٌ وإنشاء ، والغربُ دائمـا تقليدٌ ثم تنظيمٌ ! ! .

وإنمـا أعان الغرْبَ على الظهور ، وعلى تثبيت قدمه فى العلوم والصناعات ، وعلى امتلاك أعنّةِ الدنيا ـ : أنْ نهضتَه ـ المقتبسةَ من الشرق ـ اقترنتْ باختراع الآلات الميكانيكية وباختراع البارود ، والذين عرفوا البارود أوّلاً هم العربُ ، وحاربوا الإفرنج بالمدافع فى أواخر عهد الفردوس المفقود « الأندلس » ، وعرف العربُ أيضاً مبادىءَ الميكانيكا ، ولو تأخرتْ كارثةُ هزيمتهم وتفرُّقِهم قليلاً حتى يتهيأَ لهم استكمالُ ما عرفوا أو بدؤا فى معرفته ـ : ما قامت للافرنج قائمة ، ولـكانت أوربةُ كلُّها بلاداً إسلاميةً ، أو فى حماية الإسلام .

ولـكن هكذا قُدِّر فكان ، وربما دار الفلكُ دورتَه ، فوصلَ المسلمون من أسباب مجدهم وعزهم ما انقطع ، وهاهى البشائر تلوح فى الآفاق ، لايحجبها إلاّ غيابات من الضعف والتفرنج ، إذا ما هبتْ عليها نسماتُ الاسلام انقشعتْ ، ثم يثبُ الأسدُ وثبتَه ، إن شاء الله .

ونعودُ إلى ابتكار العرب المعاجمَ والفهارسَ :

(١) هذا هو التعريب الصحيح القديم لكلمة « لاتينىّ » .

فأولُ مَن نعلمه فكَّر فى ذلك : الخليلُ بن أحمد(١) ، إمامُ اللغة والعربية ، ومخترعُ العَروض ، فى أواسط القرن الثانى الهجرى ، فإنه ألَّف [كتاب العين] فى اللغة(٢) وفى أوله مانصه :

« هذا ما ألفه الخليلُ بن أحمد البصرى ، رحمة الله عليه ، من حروف ا ب ت ث مع ما تكلمتْ به ، فكان مدارَ كلام العرب وألفاظهم ، ولا يخرج منها عنه شيء . وقد أراد أن تعرفَ بها العربُ أشعارَها وأمثالَها ومخاطباتِها ، وأن لا يَشذَّ عنه شيء من ذلك . فأعمل فكره فيه ، فلم يمكنه أن يبتدئ بالتأليف من أول ا ب ت ث وهو الألف ، لأن الألف حرف معتلّ . فلما فاته الحرفُ الأول كره أن يبتدئ بالثانى ، وهو الباء ، إلاّ بعد حجةٍ واستقصاء النظر ، فدبَّر ونظر إلى الحروف كلها ، وذاقَها ، فصيَّر أوْلاَها بالابتداء أدخلَ حرفٍ منها فى الحلق . وإنما كان ذوقه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يُظهر الحرفَ ، نحو : أبْ ، أتْ ، أثْ ، أحْ ، أعْ ، أغْ . فوجَد العينَ أدخل الحروف فى الحلق ؛ فجعلها أولَ الـكتاب ، ثم ما قَرُب منها ، الأرفعَ فالأرفع ، حتى أتى على آخرها ، وهو الميم . فإذا سُئلتَ عن كلمة وأردتَ أن تعرف موضعها ، فانظر إلى حروف الـكلمة ، فمهما وجدتَ منها واحداً فى الـكتاب المقدّم فهو فى ذلك الـكتاب . وقَلَبَ الخليلُ ا ب ت ث فوضعها

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى ، ولد سنة ١٠٠ ومات سنة ١٧٠ ، وقيل ١٧٥ . أى فى القرن الثامن الميلادى ، لأن سنة ١٧٥ هجرية توافق سنة ٧٩١ – ٧٩٢ ميلادية . وقد نقل علاء الدين البسنوى فى [محاضرة الأوائل] (ص ٦٩) عن السيوطى قال : « أول من وضع اللغة على الحروف الخليل بن أحمد » .

(٢) هو من كنوز العرب النادرة المفقودة ، وكان العلامة الأب أنستاس الكرملى قد شرع فى طبع ما وجده منه قبل الحرب العظمى ، منذ بضع وعشرين سنة ، فطبع ببغداد قطعة منه فى ١٤٤ صفحة ، وهى عزيزة الوجود .

على قدر مخرجها من الحلق ، وهذا تأليفه : ع ح هـ ، خ غ ، ق ك ، ج ش ض ، ص س ز ، ط ت د ، ظ ذ ث ، ر ل ن ، ف ب م ، و ا ى » .

هذا ما فى صدر [كتاب العين] وسواء أكان من قول تلميذه وراوية كتابه الليث بن المظفر بن نصر بن سيّار ، أم من قول الخليل نفسه ، على عادة المتقدمين فى كتبهم فى التحدث عن أنفسهم بضمير الغائب ـ : فإن ذلك لا ينقص من دلالته شيئاً ، إنه يدل على أن الخليلَ أولُ من فكّر فى التأليف على حروف المعجم ، ووضْع اللغةِ عليها .

وقد حكى تلميذُه الليثُ حكايةَ تأليف الكتابِ ، نقلها محمد بن إسحٰقَ النديم [فى الفهرست][1] عن الكسروى (ص ٦٤ ـ ٦٥ طبعة مصر سنة ١٣٤٨) وحكاها ياقوت أيضاً فى [معجم الأدباء] عن الكسروى (٦ : ٢٢٧ طبعة مرجليوث سنة ١٩٣٠) وبين الروايتين فروق ضئيلة فى الألفاظ ، وشىء من الخطأ والتحريف ، جمعت ما بينهما ، وأصلحتُ ما استطعت إصلاحه :

قال ابن النديم : « قال أبو الحسن على بن مهدىّ الكسروى[2] : حدثنى محمد بن منصور المعروفُ بالزّاجِ[3] المحدِّثُ ، قال : قال الليثُ بن المظفّر بن نصر

(١) الفهرست ألفه ابن النديم سنة ٣٧٧ .

(٢) له ترجمة فى [معجم الأدباء] (٥ : ٤٢٧ ـ ٤٣٢) وكان موجودا سنة ٢٩٨ وقال ابن أبى طاهر : «وكان الكسروى أديبا ظريفا حافظا ، راوية شاعرا عالما بكتاب [العين] خاصة» .

(٣) « زاج » بالزاى والجيم ، كما فى القاموس وكتب الرجال ، وفى ياقوت «راح» بالمهملتين ، وهو خطأ مطبعى . ويظهر أن الكسروى أخطأ اسم شيخه فسماه « محمد بن منصور » والصحيح أنه « أحمد بن منصور » وله ترجمة فى [تاريخ بغداد] للخطيب (٥ : ١٥٠ـ١٥١) و [التهذيب] (١ : ٨٢ ـ ٨٣) ومات الزاج هذا فى يوم الخميس ١٠ ذى الحجة سنة ٢٥٧ .

بن سيّار : كنتُ أصير[1] إلى الخليل بن أحمد ، فقال لى يوماً : لو أن إنساناً قَصد وألّف حروف ا ب ت ث على ما أُمَثِّله لاستوعَبَ فى ذلك جميعَ كلام العرب ، فتهيأ له أصل لايخرج عنه شىء منه بتةً . قال : فقلت له : وكيف يكون ذلك ؟ قال : يؤلفه على الثنائىّ والثلاثىّ والرباعىّ والخماسىّ ، وإنه ليس يُعرف للعرب كلامٌ أكثرُ منه . قال الليث : فجعلتُ أستفهمه ويصفُ لى ، ولا أقفُ على مايصفُ . فاختلفتُ إليه فى هذا المعنى أيامًا ، ثم اعتلّ وحججتُ ، فما زلتُ مشفقاً عليه ، وخشيتُ أن يموتَ فى علته ، فيبطل ما كان يشرحه لى ، فرجعت من الحج وصرت[2] إليه ، فإذا هو قد ألف الحروفَ كلَّها ، على ما فى صدر هذا الكتاب ، فكان يملى علىّ مايحفظ ، وما شكّ فيه يقول لى : سَلْ عنه فإذا صَحّ فأثبِتْه ، إلى أن عملتُ الكتابَ[3] ، قال علىّ بن مهدى : فأخذتُ

(١) فى الفهرست « أسير » بالسين ، وهو تصحيف .

(٢) فى الفهرست «وسرت» بالسين ، وهو تصحيف .

(٣) هكذا هذه الرواية ، وليس من همنا هنا أن نحقق الخلاف فى تأليف كتاب [العين] ، وهو خلاف قديم معروف ، ولكن الذى أرضاه وأرجحه ، مما قرأت وفهمت : أن الخليل وضع الكتاب جملة ، فرسم حدوده ، وبنى هيكله ، وملأ أكثر المواد بمفرداتها ، أو كثيرا منها ، إملاء على تلميذه الليث بن المظفر ، ثم زاد فيه الليث ما صحّ عنده مما أذن له به الخليل . وقد وجدت عند كتابة هذا مايشير إلى قوته وتأييده ، فيما نقل ابن خلكان فى ترجمة الخليل (١ : ٢١٦) عن حمزة بن الحسن الاصبهانى قال :

« وبعدُ ، فإن دولةَ الإسلام لم تُخرجْ أبدعَ للعلوم التى لم يكن لها عند علماء العرب أصولٌ ـ : من الخليل ، وليس على ذلك برهانٌ أوضحُ من علم العروض ، الذى لا عن حكيم أخَذَه ، ولا على مثالٍ تقدّمه احتذاه ، وإنما اخترعه مِن مَمَرٍّ له بالصفّارين ، من وَقْع مطرقةٍ على=

من محمد بن منصور نسخةَ هذا الـكتاب ، وهى [العين] انتسخها محمد بن منصور بن الليث بن المظفر » .

ثم جاء العلماء بعد الخليل ، فوضعوا كتب اللغة على حروف المعجم ، إذ وجدوا أن ترتيب الحروف على ماصنع الخليلُ فيه عنت و إرهاقٌ ، لايتقنه إلا من كان مثلَ الخليل ، ورأوا أن الالفَ كما تكون حرفاً معتلاً تكون همزةً ، أى حرفاً غير معتل ، وأنها لاتكون حرف علة فى أول الـكلمة ، فقلدوا الخليل فى أصل النظر والفـكر ، فرتبوا على ترتيب المعجم ، وكلهم اعتبر أصل الـكلمة بعد نفى الزوائد عنها ، ثم رتبوا : فمنهم من رتب على أوائل الـكلمات ، فبدأ بمـا أوله الهمزة ، وهكذا ، كترتيب [المصباح المنير] مثلاً ، ومنهم من رتب على أواخر الـكلمات ، فقسم الـكلمات إلى أبواب على عدد الحروف ، ثم رتب كلّ باب على فصول باعتبار أوائل الكلمات ، وهكذا ، كترتيب [الصحاح] و [القاموس] مثلاً . وكلهم راعى الترتيب فى الحروف المتوسطة فى الـكلمات أيضاً ، فما كان ثانيه ب مقدم على ما كان ثانيه ت وهكذا .

=طَسْتٍ ، ليس فيهما حجةٌ ولابيانٌ يؤديان إلى غير حليتهما ، أو يفسِّران غيرَ جوهرهما ، فلو كانت أيامُه قديمةً ، ورسومُه بعيدةً — : لشكَّ فيه بعضُ الأمم ، لصنعته ما لم يصنعه أحدٌ ، منــذ خلقَ اللهُ الدنيا ، من اختراعه العلم الذى قدمتُ ذكره ، [ومن تأسيسه بناء كتابِ العين] ، الذى يَحْصُر لغةَ أمةٍ من الأمم قاطبةً ، ثم من إمداده سيبويه من علم النحو بمـا صنف منه كتابَه ، الذى هو زينةٌ لدولة الإسلام » .

و إن شئت الإسهاب بعد هذا فاقرأ الفهرست لابن النديم (٦٣ – ٦٥) ومعجم الأدباء لياقوت (٤ : ١٨١ – ١٨٣ و ٦ : ١٩٧ – ١٩٨ و ٢٣٢ – ٢٣٧) وبغية الوعاة للسيوطى (٢٤٣ – ٢٤٥ و ٣٨٣) ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١ : ٩٤ – ٩٦) وكشف الظنون (٢ : ٢٨٩ – ٢٩١ طبعة الاستانة)

ومعاجم اللغة يعسر حصرها ، وليس هذا أيضاً بموضعه ، و إنما يهمنا أن يعرف القارئ أن المعاجم المرتبة على أوائل الـكلمات قديمة وكثيرة ، لما وقع فى وهم كثير من الناس أن جُلّها مرتب على أواخر الـكلمات ، لما اشتهر بينهم من الصحاح والقاموس ولسان العرب .

وفى كلام الأخ الأستاذ الغمراوى — الذى نقلنا آنفاً (ص٤٥) — مايوهم القارئ أن كتاب [المفردات] للراغب الأصفهانى أقدم المعاجم المرتبة على أوائل الـكلمات ، وليس كذلك ، فإن هذا الترتيب قديم جداً ، ومن أقدم ماوصل إلينا منه كتابُ [جمهرة اللغة] لابن دُريد ، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، مات فى رمضان سنة ٣٢١ ، وهو مطبوع فى حيدر آباد ، فى ثلاث مجلدات كبار ضخام ، طبع فى سنى ١٣٤٤ – ١٣٤٦ ، وقد قال فى خطبته مانصه :

« فارتجلتُ الـكتابَ المنسوبَ إلى [جمهرة اللغة] ، وابتدأتُ فيه بذكر الحروف المعجمة ، التى هى أصلٌ تفرَّعَ منها جميعُ كلام العرب ، وعليها مدارُ تأليفه و إليها مآلُ أبنيته . وبها معرفة متقاربه من متباينه ، ومنقاده من جامحه ، ولم أُجْرِ فى إنشاء هذا الـكتاب إلى الإزراء بعلمائنا ، ولا الطعن فى أسلافنا ، وأنَّى يكونُ ذلك ؟ و إنمـا على مثالهم نحتذى ، و بسبيلهم نقتــــدى ، وعلى ما أصَّلوا نَبْتَنِى . وألَّف أبو عبد الرحمن الخليلُ بن أحمد الفرهودى رضوان الله عليه [كتابَ العين] فأتعب من تصدَّى لغايته ، وعَنَّى من سَمَا إلى نهايته ، فالمنصفُ له بالغَلَب معترفٌ ، والمعاند متكلف ، وكلٌّ مَنْ بعده له تبعٌ ، أقرَّ بذلك أم جَحَدَ ، ولـكنه رحمه الله ألف كتاباً مشكلاً ، لثقوب فهمه ، وذكاء فطنته ، وحدّة أذهان أهل دهره . وأملينا هذا الـكتابَ والنقصُ فى الناس فاش ، والعجزُ لهم شاملٌ ، إلا خصائص كدرارىّ النجوم ، فى أطراف الأفق ، فسهَّلنا وَعْرَه ، ووطَّأنا شَأْزَه[1] . وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة ، إذ

(١) « الشأز » : المكان الغليظ المرتفع .

كانت بالقلوب أعبق[١] ، وفى الأسماع أنفذ ، وكان علمُ العامّةِ بها كعلم الخاصّةِ ، وطالبُها من هذه الجهة بعيداً من الحَيْرَةِ ، مُشْفياً على المراد » .

وكتابُ [غريب القرآن] لأبى بكر محمد بن عُزَيْر[٢] السجستانى ، المتوفى سنة ٣٣٠ ، وهو كتاب معروف ، طبع بمصر فى سنة ١٣٢٥ ، وأوله بعد الحمد والصلاة : « هذا تفسير غريب القرآن أُلِّفَ على حروف المعجم ، ليقرب تناوله ويسهل حفظه على من أراده » . وذكر الحافظ عبد الغنى الأزدى المصرى المتوفى سنة ٤٠٩ فى كتاب [المؤتلف والمختلف] ـ : ابنَ عُزَيْرٍ هذا فقال : « صاحب كتاب غريب القرآن على حروف المعجم » .

وترتيب اللغة على حروف المعجم هو الأساسُ والأصلُ للفهارس ، ثم اخترع علماء الإسلام ـ قياساً عليه ـ ترتيبَ الأعلام على حروف المعجم ، وأولُ من علمناه فعل ذلك الإمامُ أبو عبد الله البخارى[٣] فى كتابه [الجامع الصحيح] قال : « بابُ تسميةِ مَن سُمِّيَ من أهلِ بدرٍ ، فى الجامع الذى وَضَعَهُ

(١) « أعبق » أى ألزق .

(٢) « عزير » بضمّ العين المهملة وفتح الزاى وآخره راء ، هذا هو الراجح ، وضبطه بعضهم كذلك ولكن آخره زاى . قال الذهبي فى المشتبه (ص ٣٦١) : «قال ابن ناصر وغيره : من قال بزايين صحف» وقال أبو البركات بن الأنبارى فى نزهة الألباء (ص ٣٨٦) : « وسمعت شيخنا أبا منصور موهوب بن أحمد الجواليقى يحكى عن أبى زكرياء يحيى بن على التبريزى أنه قال : رأيت خطّ أبى بكر بن عزير ، عليه علامة الراء غير معجمة . وصنف كتاب غريب القرآن ، وأجاد فيه ، ويقال : إنه صنفه فى خمس عشرة سنة ، وكان يقرؤه على أبى بكر بن الأنبارى ، فكان يصلح له فيه مواضع » . وانظر أيضا بغية الوعاة للسيوطى (ص ٧٢ ـ ٧٣) .

(٣) توفى البخارى ليلة السبت أول شوّال سنة ٢٥٦ (٢ سبتمبر سنة ٨٧٠) .

أبو عبد الله ، على حروفِ المعجم[١] » . فذكر أولاً النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، ثم ساق أسماء الصحابة على الحروف ، وفى بعض روايات البخارى ذِكْرُ أبى بكر وعمرَ وعثمانَ وعليٍّ ـ وحدَهم قبلَ سائرِ الصحابة . ولعله قد سبقَ البخاريَّ غيرُه إلى ذلك مما لم أعلَم به ، أو مما غاب عنى علمُه الآنَ .

ثم ألَّفَ العلماء ما لا يحصر له من الكتب فى التراجم على اختلاف أنحائها ومراميها ـ : على حروف المعجم . وأولُ من عُنى بذلك فيما علمتُ ـ علماء الحديث ، فقد صَنعوا مالم يَصنع أحدٌ ، ووصلوا إلى مالم يَصِلْ إليه أحَدٌ ، ألّفوا فى تراجم رجال الحديث والرواية مؤلفاتٍ ضخمةً واسعةً ، وصغيرةً موجزةً ، لم يطبع منها إلاّ النزر اليسير ، وهذا النزر فى ذاته كثير خطير ، وعندى فى مكتبتى من ذلك لمؤلف واحد ٣٢ مجلداً[٢] ، وهو الإمام الكبير الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى المصرى ، شيخ الإسلام وقاضى القضاة ، المتوفى ليلة السبت ٢٨ ذى الحجة سنة ٨٥٢ (٢٢ فبراير سنة ١٤٤٩ ميلادية) وله فى ذلك مؤلفات أخرى لم تطبع .

وأقدم كتابٍ عرفتُه فى رجال الحديث مرتبٍ على الحروف ـ : [كتابُ الضعفاء الصغيرُ] للبخاريّ الإمام ، وهو مطبوع على الحجر بالهند ، طبعة قديمة بدون تاريخ ، فى ٣٤ صفحة ، ثم [كتابُ الضعفاء والمتروكين] للنسائى صاحب السنن[٣] ، وهو مطبوع مع كتاب البخارى أيضاً ، فى ٢٢ صفحة ، ثم كتابُ .

(١) البخارى (٥ : ٨٧ من الطبعة السلطانية و ٧ : ٢٥١ من فتح البارى طبعة بولاق) .

(٢) بيانها : الإصابة فى تمييز الصحابة ٨ مجلدات ، تهذيب التهذيب ١٢ مجلداً ، لسان الميزان ٦ مجلدات ، الدرر الكامنة ٤ مجلدات ، تقريب التهذيب مجلد واحد ، تعجيل المنفعة مجلد واحد .

(٣) هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى ، ولد سنة ٢١٥ ، ومات بفلسطين يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ٣٠٣ .

[الكامل فى معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث] للإمام الحافظ عبد الله بن عَدِىّ الجُرْجانى ، المتوفى فى أول جمادى الآخرة سنة ٣٦٥ (٥ فبراير سنة ٩٧٦ م) ، وهو كتاب كبير لم يطبع ، ومنه أجزاء مخطوطة بدار الكتب المصرية .

وقد كانت كتب التراجم فى العصور الأولى مرتبةً على السنين والطبقات[1] ، مثل [كتاب الطبقات الكبير] لمحمد بن سعد المتوفى فى جمادى الآخرة سنة ٢٣٠ (فبراير أو مارس سنة ٨٤٥) وهو مطبوع فى أوربة فى ثمانية مجلدات كبار ، ومثل تواريخ البخارى الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير ، وهذا الصغير مطبوع فى الهند .

ومَن مارس كتب التراجم وأطال القراءة فيها وجد أن ما رُتِّب منها على السنين والطبقات أجلُّ نفعاً وأعلى فائدةً للمستفيد ، من الكتب المرتبة على الحروف ، لأن القارئ يدرس رجال العصر الواحدِ وأحوالَهم متقارنةً متقاربةً ، ومتتابعةً متواليةً ، فيعرفُ النظائرَ والأقرانَ ، والشيوخَ والتلاميذَ ، فيستفيدُ صورةً مجموعة غيرَ مفرقة ، بخلاف ما رتب على الحروف ، فقد يُرغم هذا الترتيبُ المؤلفَ على أن يأتىَ برجل من الطبقة الأولى بعد رجل من الطبقة العاشرة مثلاً ، فلا يجد القارئ فيها تناسباً بين ما يقرأ .

وإنما اضطر المتقدمون ـ رحمهم الله ـ إلى معاجم الأعلام ، لأن المطابع لم تكن وُجدتْ ، وأرادوا التيسير على القرّاء والباحثين ، لأن الكتبَ المعاجمَ أسرعُ دِلالة للباحث على ما يطلب من التراجم . وأنا أظن ـ بل أكاد أوقنُ ـ أنه لو وجدت المطابعُ فى العصور السالفة ،

(١) وصنع ذلك بعض المتأخرين أيضا كالحافظ الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ فى كتابيه [تاريخ الإسلام] و [تذكرة الحفاظ] .

بين أيدى أئمتنا المتقدمين ، لكانوا أكثر انتفاعاً بها منّا ، ولو وَضعوا كتبهم فى التراجم ـ كلَّها أو جلَّها ـ على الطبقات . ثم ألحقُوا بها ما شاؤا من فهارسَ ، تسهيلاً للمستفيد والباحث .

وهذه كتبُ رجال الحديث أكثرُها وُضِعتْ كُتُبُه على معنى الفهارس ، فإنك تجدهم يذكرون الراوىَ المترجَم ، ويذكرون أينَ روايته من كتب السنة ، خصوصا فيما صُنع لتراجم الرواة فى الصحاح الستة أو السبعة المعروفة[1] ، وفيما أُلحق بها من مؤلفات مؤلفيها ، واصطلحوا على رموز لهذه الكتب يضعونها بجوار اسم الراوى المذكور فيها ، فتجد فى كتاب [تهذيب التهذيب] للحافظ ابن حجر ـ مثلاً ـ الرموزَ التى اعتمدها الحافظ المِزِّى مؤلفُ أصله ، وهو [تهذيب الكمال[2]] ، وهى (ع) للكتب الستة ، و (٤) لأصحاب السنن ، و (خ) للبخارى ، و (م) لمسلم ، و (د) لأبى داود ، و (ت) للترمذى ، و (س) للنسائى ، و (ق) لابن ماجه ، و (خت) للبخارى فى التعاليق ، و (بخ) له فى الأدب المفرد ، و (ى) له فى جزء رفع اليدين ، و (عخ) له فى جزء خلق أفعال العباد ، و (ز) فى جزء القراءة خلف الإمام ، و (مق) لمسلم فى مقدمة كتابه ، و (مد) لأبى داود فى المراسيل ، و (قد) له فى جزء القَدَر ، و (خد) له فى الناسخ والمنسوخ ، و (ف) له فى التفرد ،

(١) البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه ، وقد يلحق بها الموطأ .

(٢) [تهذيب التهذيب] لابن حجر فى ١٢ مجلدا ، وهو اختصار إلى الثلث من [تهذيب الكمال] للمزّى ، وهو الحافظ الأوحد ، محدث الشام ، الإمام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعى الكلبى المزى ـ بكسر الميم والزاى ، نسبة إلى « المزة » وهى قرية بجوار دمشق ـ ولد سنة ٦٥٤ ومات فى ١٢ صفر سنة ٧٤٢ .

و (ض) له فى فضائل الأنصار ، و (ل) له فى المسائل[1] ، (وكد) له فى مسند مالك ، و (تم) للترمذى فى الشمائل ، و (سى) للنسائى فى عمل اليوم والليلة ، و (كن) له فى مسند مالك ، و (ص) له فى خصائص علىّ ، (وعس) له فى مسند على ، و (فق) لابن ماجه فى التفسير . ثم إذا أراد أن يترجم راويًا وضع بجوار اسمه رموزَ الـكتب التى له فيها روايةٌ ، ثم يذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه ، وقد تبع فى ذلك ماصنعه الحافظُ المزّى ، ولـكنه اختصر منه وحذف ، فإن المزّى يذكر فى كتابه كلّ شيوخ الراوى وكل تلاميذه ، ويضع فوق اسم كل شخص منهم بالحمرة رمزَ الـكتب التى فيها روايته ، وهذا أقرب إلى نوع الفهارس ، لأن الراوى قد يروى عن عشرين شيخا مثلاً ، وروايته فى كل الـكتب الستة ، ولـكنه يروى عن فلان فى البخارى ، وعن فلان فى مسلم ، وهكذا ، ويكون لـكل شيخ من شيوخه تلاميذ آخرون رووا عنه فى أبى داود أوالترمذى

(١) هو كتاب [مسائل الإمام أحمد] تأليف أبى داود صاحب الـسنن ، سليمان بن الأشعث ، المولود سنة ٢٠٢ ، والمتوفى يوم ١٦ شوّال سنة ٢٧٥ (فبراير سنة ٨٨٩ م) وهذا الـكتاب أسئلة لأبى داود سأل عنها شيخه الإمام أحمد بن حنبل فى الحديث والفقه ، فـكتب أبوداود المسائل وأجوبتها، وقد طبع فى مصر بمطبعة المنار سـنة ١٣٥٣ بنفقة الأخ الشيخ إبرهيم بن حمد الصنيع التاجر بجدّة . ومنه فى المـكتبة الظاهرية بدمشق نسخة عتيقة كاملة ، هى من أقدم الـكتب المخطوطة فى الدّنيا ، لأنها بخطّ أحد تلاميذ المؤلف ، وكتبت فى حياته سـنة ٢٦٦ وقد أخبرت عنها صـديقى الأستاذ الـكبير العلامة الدكتور منصور فهمى بك مدير دار الـكتب المصرية، ورجوته أن يأمر باستحضار نسخة منها مصوّرة بالتصوير الشمسى ، فأجاب حفظه الله الرجاء ، وجاءت النسخة المصورة إلى دار الـكتب . ولا أعرف كتابا مخطوطا أقدم منها ، إلا كتاب [الرسالة] للشافعى ، المحفوظ بدار الـكتب ، بخطّ الربيع بن سليمان ، كتبه فى حياة الشافعى ، أى قبل آخر شهر رجب سنة ٢٠٤ (يناير سنة ٨٢٠ م) .

ـ مثلاً ـ فيكون تحديد موضع الرواية فى كل راوٍ شبه تقريباً لمعنى الفهارس ، يدرك ذلك تمام الإدراك من عانى هذه الصناعة وذوق مضايقها ، ودرس طرقها .

ولذلك كثيراً ما أتمنى أن أوفق إلى ناشر يعيننى على طبع [تهذيب الكمال] للمزّى ، لأبيّن فيه موضع رواية كل راو فى الـكتب الستة وغيرها بأرقام الصحف ، ليكونَ الـكتابُ كتاباً وفهرساً لها معاً . ويكونَ هذا تحقيقاً لمقصد مؤلفه من التسهيل والتيسير .

ومما يؤيد أن هذه الـكتب فى الرجال إنما وُضعت على معنى الفهارس ، وأنه لم يمنعهم من جعلها فهارس تامةً إلاّ عدم وجود المطابع ـ : أنهم كثيراً مايذكرون فى ترجمة الراوى موضع حديثه فى الـكتاب الذى روى له ، إذا كان للراوى حـديث أو حديثان ، ولم يذكروا مواضـع أحاديث الرواة الذين فى روايتهم كثرة ، ومع ذلك فقد يدُلُّون على بعضها إذا كان فى الإسناد معنًى يحتاجُ إلى نقدٍ أو إيضاحٍ .

ومَثَلُ ذلك : أن الحافظ أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسى[1] ألَّف [كتاب الجمع بين كتابَىْ أبى نصر الكلاباذى وأبى بكر الأصبهانى فى رجال البخارى ومسلم[2]] مرتباً على الحروف ، والتزم فى كل راوٍ مُقِلٍّ أن يدل على موضع حديثه من الصحيحين ، فيقول مثلاً فى ترجمة « سعيد بنِ يُحْمِدَ » : « سمعَ ابنَ عباس عند البخارىّ ، والبَرَاءَ عند مسلم . روَى عنه مطرِّفُ بن طَرِيف عند البخارىّ فى فضل الصحابة ، ومالكُ بنُ مِغْوَلٍ عند مسلم فى الفرائض » فهو فى المقلّين فهرسٌ تامٌّ ، لا ينقصه إلاّ الدّلالة على موضعه برقم الصفحة ، ولم يكن ذلك ميسوراً فى المخطوطات . وقد يدل على موضع بعضِ الحديث من رواية

(١) ولد سنة ٤٤٨ ومات يوم الجمعة منتصف ربيع الأوّل سنة ٥٠٧ (٣٠ أغـسطس سنة ١١١٣ م) .

(٢) طبع فى حيدر آباد سنة ١٣٢٣ .

الراوى المكثر، لفائدة، كما فى ترجمة « أحمد بن محمد بن حنبل الإمام » إذ يقول : « رَوى عنه مسلمٌ بغير واسطة بينهما ، ورَوى البخاريُّ عن أحمد بن الحسن الترمذى عنه حديثاً واحداً فى آخر المغازى ، فى مسند بُريدة قولَه: إنه غزا مع النبى صلى الله عليه وسلم ست عشرة غزوةً . وقال فى كتاب الصدقات : حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى ثنا أبى ثنا ثُمامة ، الحديث ، ثم قال عَقيبه : وزادنى أحمد بن حنبل عن محمد بن عبد الله الأنصارى . وقال فى كتاب النكاح : قال لنا أحمد بن حنبل رحمه الله ، ولم يَقُلْ حدثنا ولا أخبرنا ، وهو حديث الثورى عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : حرم من النسب سبعٌ، الحديثَ » . فهذا فهرسٌ من وجهٍ ، ولاينقصه أيضاً إلاّ رقم الصفحة .

ثم لم يَكْتَفِ علماء الحديث بهذا ، فى سبيل الترفيه على الناس والتيسير لهم، إذا ما أرادوا البحثَ عن الأحاديث فى دواوينها ، فابتدعوا نوعاً آخر طريفاً من الفهارس ، سَمَّوْه « الأطْرافَ » ، فيجمعُ أحدُهم أحاديثَ الصحيحين — البخاريّ ومسلم — أو أحاديثَ السنن الأربعة — لأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه — أو أحاديثَ كتبٍ غيرها ، أو يجمع أحاديثَ الكتب الستة ، ثم يُفردُ رواياتِ كل صحابىّ وحده ، ويرتبُ أسماء الصحابة على حروف المعجم ، ويذكر أحاديثهم حديثاً حديثاً باختصار ، ويبين موضع كل حديث فى الكتاب الذى هو فيه ، كأن يكون فى البخارى فى أبواب الصلاة ، أو فى مسلم فى أبواب الطهارة ، وهكذا ، ويشير إلى إسناده باختصار أيضاً ، وإذا تكرر الحديث بأسانيد متعددةٍ أشار إليها كلها وبيّن مواضعها .

ومن أقدم هذه الكتب : كتاب [أطراف الصحيحين] للامام الحافظ خَلَف بن حَمْدون الواسطى ، المتوفى سنة ٤٠١ (سنة ١٠١٠ — ١٠١١ م) . وكتاب [أطراف الغرائب والأفراد] للامام الحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر

المقدسى ، المتوفى سنة ٥٠٧ ، وهو يجمع أطراف الكتب الستة ، رتّب فيه كتاب [الأفراد] للدارقطنى على حروف المعجم ، وكتاب [الأطراف] للحافظ الكبير أبى القاسم على بن عساكر الدمشقى المتوفى ليلة الاثنين ٢١ رجب سنة ٥٧١ (فبراير سنة ١١٧٦ م) .

ومن أحدث كتب الأطراف : كتابُ [ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الأحاديث] للعلامة الصالح العارف بالله الشيخ عبد الغنى بن إسماعيل النابلسى المتوفى يوم الأحد ٢٤ شعبان سنة ١١٤٣ (مارس سنة ١٧٣٠ م) ، وهو أكثر كتب الأطراف فائدة ، مع الإيجاز التام ، وقد جعله أطرافاً للكتب الستة وموطأ مالك .

وكان هذا الكتاب نادرَ الوجود جدا ، وحين كنتُ ببلد الله الحرام لأداء فريضة الحج فى سنة ١٣٤٧ وجدتُ نسخةً جيدةً منه ، مكتوبة بخط أحد أحفاد المؤلف ، وتاريخ نسخها سنة ١٢١٥،فاستعرتُها من صاحبها الصديق الفاضل النبيل الشيخ عبد الوهاب الدهلوى ، أحد كبار الأعيان والتجار من الهنود بمكة، على أمل أن أبذل وسعى فى السعى لطبعه ، وقد وفق اللهُ لنشره الأخَ الشيخ محمود ربيع أحد علماء الأزهر ، ولكنه طبعه طبعاً على غير ما كنتُ أرجو .

وكتب الأطراف كثيرةٌ ، بعضُها مخطوط بدار الكتب المصرية ، وبعضها فى مكاتب أخرى ، ولم يطبع منها إلاّ [ذخائر المواريث] .

ثم لم يكتف العلماء بهذا أيضاً ، فاخترع الحافظ جلال الدين السيوطى [1] نوعاً آخر من الفهارس لكتب الحديث ، رتّب الأحاديثَ فيه على حروف المعجم ، باعتبار أوائل اللفظ النبوى الكريم ، وعمل فى ذلك كتباً كثيرة ،

(١) توفى السيوطى ليلة الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ٩١١ (أكتوبر سنة ١٥٠٥ م) .

أشهرها [الجامع الكبير] أو [جمع الجوامع] ولم يطبع ، و [الجامع الصغير] وقد طبع مراراً (١) .

وأنا أعتقد أن المطابع لو كانت معروفة في عصر السيوطي لوضع عمله عملاً كاملاً ، ولجعل هذه الكتب فهارس لكتب السنة على الطراز الحديث .

ومنذ بضع عشرات من السنين صنع محمد الشريف بن مصطفى التوقادي من علماء الاستانة ، كتابين ، هما [مفتاح صحيح البخاري] و [مفتاح صحيح مسلم] ، فرغ من تأليفهما سنة ١٣١٢ ، وطبعا في الاستانة سنة ١٣١٣ ، رتّب أحاديث كل واحد منهما على الحروف ، باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم ، وأشار إلى موضع كل حديث في [مفتاح التجاري] بالأبواب والكتب ، وبأرقام الأجزاء والصفحات ، لمتن البخاري وشروحه لابن حجر والعيني والقسطلاني ، وفي [مفتاح مسلم] كذلك لمتن مسلم وشرحه النووي .

⁂

وهذه أثارةٌ من علمٍ عمّا عمل علماء الاسلام في سبيل الفهارس ، يوقنُ قارئها أنهم فكروا كثيراً وعملوا كثيراً ، وأنهم بذلوا كل الجهد في هذا السبيل ، فوصلوا ، على ضُؤولة ما بأيديهم من الآلات ، وأن الافرنج لم يصنعوا إلاّ أن اقتبسوا عملهم في المخطوطات فقلدوه في المطبوعات ، مع شيء من التحوير والتنظيم ، ثم راح ناسٌ منّا ، جهلوا آثار سلفهم الصالح ، واستهوتهم أوربةُ بجبروتها وقوتها حتى عبدوها ، وحتى كادوا أن يفقدوا مقوّمات الأمم ، من دينٍ ولغةٍ ، وعصبيةٍ

(١) السيوطي هو أوّل من ابتدع هذا النوع ، ولم يسبق إليه ، كما نصّ على ذلك العلامة علاء الدين البسنوي ، في كتابه [محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر] الذي فرغ من تأليفه سنة ٩٩٨ (ص ٦٧ طبعة بولاق سنة ١٣٠٠) .

ومجدٍ ، ليكونوا ـ زعموا ـ مجدّدين ومثقّفين ! ! راح هؤلاء هِجّيراهُم ودَيْدَنُهم الإشادةُ بالمستشرقين ، ولا تصحيحَ إلاّ ما صحح المستشرقون ، ولا فهارسَ إلاّ ما صنع المستشرقون ، ولا علمَ إلاّ ما قال المستشرقون ، ولا لغة إلا ما ارتضى المستشرقون ! ! الرأيُ الصحيح في فهم القرآن ما فهم المستشرقون ، والحديثُ الثابت ما أثبت المستشرقون ! ! وقَرَّ في نفوسهم ، وأُشْرِبوا في قلوبهم أن كلّ المستشرقين « حَذَامِ » ، والقولُ ما قالت حَذَامِ ! !

بالله لقد تعبتُ أياماً طوالاً ، في إقناع بعض إخواني بأن نسخة [الرسالة] للشافعي ، القديمةَ المحفوظة بدار الكتب المصرية ـ : مكتوبةٌ كلُّها بخط الربيع بن سليمان صاحب الشافعيّ ، وأنه كتبها في حياة مؤلفها ، على كثرة ما جادلتُهم بالدلائل الصحاح ، والحجج القائمة ، حتى اقتنعوا أو كادوا ، وهم ذوو نظر ثاقب ، وفكر سليم ، وعلم ومعرفة ، وليسوا من عُبّاد الافرنج ، وما كان بهم إلاّ أن القواعد التي زعم المستشرقون لتأريخ الخطوط العربية لا تستقيمُ مع ما ادُّعِي ، وإلاّ أن المستشرق « موريتس » أرّخ هذه النسخة في مجموعة الخطوط العربية بأنها كُتبت نحو سنة ٣٥٠ فكان من العسير الاقتناعُ بما يخالف ما وُجد من القواعد وما قال رجلٌ يقلده مئاتٌ وألوف من العلماء والباحثين (١) ، وهكذا أثَرُ التقليد . واستهواؤه للنفوس ،

(١) سأفصل القول في شأن [الرسالة] بإسهاب إن شاء الله ، في مقدمتها ، إذ أقوم بتحقيقها وطبعها عن نسخة الربيع ، بمطبعة أولاد السيد مصطفى الحلبي رحمه الله .

عَصَمَنا اللهُ وإياكم منه . وقديماً قال الشافعي : « وبالتقليد أغْفَل من أغْفَل منهم ، والله يغفر لنا ولهم[1] » .

عملي في تصحيح الكتاب

ولقد اتبعتُ في تصحيح كتاب الترمذي هذا أصحَّ قواعد التصحيح وأدقَّها ، واجتهدتُ في إخراج نصِّه صحيحاً كاملاً ، على ما في الأصول التي وصفتُ من اضطرابٍ واختلافٍ ، وعلى أنه لم يقع لي منه نسخةٌ يصحُّ أن تُسمَّى « أصلاً » بحقٍّ ، كأن تكون قريبةً من عهد المؤلف ، أو تكون ثابتةَ القراءة والأسانيد ، على شيوخ ثقات معروفين ، ولكنّ مجموع الأصول التي في يدي يخرج منها نصٌّ أقرب إلى الصحة من أيٍّ واحدٍ منها . ولم أكتب فيه حرفاً واحداً إلاَّ عن ثبت ويقين ، وبعدَ بحثٍ واطمئنان ، وذكرتُ كلَّ ما في هذه النسخ من زيادات ، بين قوسين هكذا [ ] مع الإشارة في التعليق إلى مصدر الزيادة ، إلاَّ أن تكون الزيادةُ خطأً صرفاً ، فإني لا أزيدها في المتن ، ولكن أذكرها في التعليق ، مبيناً وجهَ الخطأ فيها . وذكرتُ كلَّ ما في النسخ من اختلاف ، سواء أكان صحيحاً أم خطأ ، إنما أذكر في المتن ما أراه أصحَّ من غيره في نظري ، مع إيضاح وجه الترجيح ، إن كان هناك وجه له .

وقد فعلتُ هذا كلَّه احتياطاً ، فقد يكون ما رأيتُه خطأً يراه غيري صواباً ، وأكونُ أنا المخطئَ ، وقد يكون ما ظننتهُ راجحاً مرجوحاً في الحقيقة ، وإنما احتطتُ في عملي أشدَّ الاحتياط ، وبذلتُ ما في وسعي من جهدٍ .

ولا أستثني من النسخ شيئاً فيما فعلتُ إلاَّ النسخةَ المرموزَ لها بحرف (م)

(١) عن كتاب [الرسالة] في الفقرة (١٣٦) .

فإني لم أذكر جميع ما فيها من مخالفة لغيرها ، إذ [illegible] صحتها ، كما قلت آنفاً في وصفها .

وكأن القارئَ في هذه الطبعة من [سنن الترمذي] في جميع النسخ التي وصفتُ ، عن ثقة ويقين واطمئنان نفسٍ ، إن شاء الله .

وقد جعلتُ للكتاب نوعين من الأرقام ، من أوله إلى آخره : أحدهما لأبواب الكتاب ، ليكون حصراً صحيحاً لها ، ونستعين به في أنواعٍ من الفهارس ، والآخرُ للأحاديث ، ليكون حصراً لها أيضاً ، ولتكون أكثرُ الفهارس عليه ، فإني أرى أن عدَّ الأحاديث بالأرقام المتسلسلة في طبع كتب السنة واجب ، لتكون فهارسها منظمةً متقنةً ، ولئلا تختلف الفهارسُ باختلاف الطبعات ، ولتكونَ الأرقام كأنها أعلام للأحاديث ، وليسهل أيضاً على الكاتبين والمؤلفين إذا أرادوا الإشارة إلى حديث ـ : أن يشيروا إليه برقمه ، وفوائد أخرى يدركها القارئ والباحث .

أما الفهارس فإني لم أضع مع هذا الجزء الأول إلاَّ فهرسَ الأبواب التي فيه ، وشيئاً يسيراً عن بعض أبحاثي في الشرح ، تخيرتُها من الأبحاث التي لي فيها رأيٌ خاصٌّ ، أو تحقيق لم أجد غيري صَنَعه فيما قرأتُ . وكذلك سأفعل إن شاء الله في سائر الأجزاء ، ثم أضعُ الفهارسَ العامةَ المفصلةَ جملةً واحدة في آخر الكتاب ، إن شاء الله ، وستكون على أنواع مختلفة ، منها : فهرس الصحابة الذين لهم أحاديث في الكتاب[1] ، وآخر للصحابة الذين أشار إليهم بقوله « وفي الباب » ، وآخر لرجال الإسناد الذين تكلم عليهم الترمذي أو تكلمتُ عنهم في الشرح ، من جهة التوثيق والتضعيف ،[2] وسأفكر في أنواعٍ أُخَرَ من الفهارس عند أوانها إن شاء الله ، ولستُ أعِدُ بشيء من ذلك الآن ، فكلُّ شيء في أوانه .

(١) فيكون هذا الفهرس كأنه مسند للصحابة الذين روى لهم الترمذي ، ويستفاد منه أيضا معرفة عدد ما لكل صحابي من الأحاديث عنده .

(٢) فيكون هذا الفهرس كأنه كتاب « معجم » في الجرح والتعديل .

إنما أرجو أن يجدَ القارئُ هذا الكتابَ تحفةً من التحف ، ومثالاً يحتذى فى التصحيح والتنقيح ، وأصلاً موثوقاً به حجة ، وليعلمَ الناسُ أنّا نُتقن هذه الصناعةَ ، من تصحيحٍ وفهارسَ ونحوهما ـ : أكثرَ مما يتقنُها كلُّ المستشرقين ، ولا أستثنى . وما أبغى بهذا فخراً ، ولا أقوله غروراً بالنفس ، وإنما أقول ما أراه حقّاً ، لى أو علَىَّ ، وقد صححتُ قبل هذا الكتاب كتُباً ، منها كتابان كادا أن يبلُغا من الإتقان الغايةَ ، فى نظرى ورأيى على الأقلّ ، وفى نظر كثير من إخوانى من أهل العلم والمعرفة .

أولهما : كتاب [الخراج] تأليف يحيى بن آدم القرشى ، المتوفى سنة ٢٠٣ ، وقد كان أولَ ما نُشر ، بطبعة بريل فى مدينة ليدن ، نشره المستشرقُ العلامة الدكتور « ث . و . جوينبول » سنة ١٨٩٦ م (١٣١٤ هـ) ثم رغبت المطبعةُ السلفية فى إعادة نشره فى سنة ١٣٤٧ ، فعهد إلىّ الصديقان الأخوان ، السيد محب الدين الخطيب حفظه الله ، والسيد عبد الفتاح قتلان رحمه الله ـ : بتحقيقه وتصحيحه ، ولم يكن معى من الأصول منه إلاّ النسخة المطبوعة فى ليدن ، فصححتُه ، وحققتُ كلَّ كلمةٍ منه ، وكتبتُ عليه حواشىَ نفيسةً مختصرة ، وهاهو فى أيدى الناس ، فمن شاء فليقرأه وليقارنْ بينه وبين طبعة أوربة ، ثم ليحكمْ بما يرى ، وقد ألحقت به فهارسَ متقنةً دقيقةً : للأبواب ، ثم للرجال ، ثم لشيوخ يحيى بن آدم ، ثم للقبائل والأمم ،

ثم للأماكن ، ولم تكن هذه الفهارسُ كلها فى الطبعة الأولى ، بل كان فيها بعضُها غيرَ صحيح ولامستوفًى .

ثانيهما : كتاب [لباب الآداب] تأليف « الأمير أسامة بن مُنْقِذ » المولود سنة ٤٨٨ والمتوفى سنة ٥٨٤ ، نشره صديقى الفاضل الأديب لويس سركيس . فى سنة ١٣٥٤ ، ولم يكن بيدى منه إلاّ صورةٌ شمسية عن نسخة كُتبت فى حياة المؤلف ، فى (صفر سنة ٥٧٩) وأهداها لابنه « الأمير مُرْهَفِ بن أسامة » وعليها وثيقة الإهداء بخط الأمير مرهف ، ثم وجدتُ بدار الكتب المصرية نسخة أخرى فى أثناء طبع الكتاب ، وهى نسخة جديدة غير جيدة ولا صحيحة . وقد ألحقتُ به من الفهارس فهرسَ الأبواب ، وآخرَ للأعلام ، وآخر لأيام العرب ، وآخر للأماكن ، وآخر للقوافى ، ولستُ أقول فى مدحه إلاّ أن أُحيلَ القارئَ عليه .

وقبل أن أختم هذا البحثَ أرى واجباً علىّ ـ لمناسبة الكلام فى الفهارس ـ أن أُنَوِّهَ برجلٍ نابغةٍ مدهشٍ ، مجهولٍ مغمورٍ فى هذا البلد ، هو الأستاذ الشيخ مصطفى على بيومى . هذا الرجلُ قد نبغ فى فنّ الفهارس وصناعتها نبوغاً عجيباً ، وأنا أشهد له ـ شهادةً خالصةً لله ـ أنه قد فاق فى هذا كلّ مَن علمناه ، ممن تقدم أو تأخر . هذا الرجلُ لو كان فى بلد لم يُبْتَلَ بتقديسِ الأجانب ، وعلمِ الأجانب ،

وعملِ الأجانب ، ولغةِ الأجانب ـ : لكان له شأنٌ أيُّ شأنٍ ، ولمُهِّد إليه بوضع الفهارس لدور الكتب ، ولما فيها من علومٍ ومعارفَ ، وتراجمَ وتواريخَ . ولو كان لى شىءٌ من السلطان لعرفتُ كيف أُظهر علمه ونبوغَه ، ولعرفتُ كيف أُنظِّم عملَه ، وكيف أوجِّهُ التوجيهَ الصحيح ، ولكن . . . .

طريقتى فى الشرح

كتاب الترمذى يمتاز بأمور ثلاثة ، لاتجدها فى شىء من كتب السنة الأصولِ ، الستةِ أو غيرها :

أولها : أنه بعدَ أن يَروىَ حديثَ الباب يذكرُ أسماء الصحابة الذين رُويت عنهم أحاديثُ فيه ، سواء أكانت بمعنى الحديث الذى رواه ، أم بمعنى آخر ، أم بما يخالفه ، أم بإشارة إليه ولو من بعيد . وهذا أصعب ما فى الكتاب على من يريد شرحه ، وخاصةً فى هذه العصور ، وقد عَدِمَت بلادُ الإسلام نبوغَ حفّاظ الحديث ، الذين كانوا مفاخر العصور السالفة . فمن حاول استيفاء هذا ، وتخريجَ كلِّ حديث أشار إليه الترمذىّ أعجزه ، وفاته شىء كثير (١) . وقد حاول الشيخ المباركفورى رحمه الله ذلك فى شرحه ، فلم يمكنه تخريج كل الأحاديث . وقد فكرتُ فى أن أتبعه فيما صنع ، ثم وجدتُه سيكونُ عملاً ناقصا ، ووجدتُنى

(١) رأيت فى ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ أنه ألف كتابا سماه « اللباب : فى شرح قول الترمذى وفى الباب » ولم أره ، ولا أعلمه موجودا فى مكتبة من المكاتب . ولو وجد هذا الكتاب أغنى عن كثير من العناء ، وأفاد أكبر الفائدة ، لحفظ مؤلفه وسعة اطلاعه والثقة بنقله .

سأنسب أحاديثَ إلى كتبٍ لم أرها فيها بنفسى ، وسأكون فيها مقلداً غيرى، فأبيتُ (١) .

☆

ثانيها : أنه فى أغلب أحيانه يذكر اختلافَ الفقهاء وأقوالَهم فى المسائل الفقهية ، وكثيراً مايُشير إلى دلائلهم ، ويذكر الأحاديثَ المتعارضةَ فى المسألة . وهذا مقصدٌ من أعلى المقاصد وأهمها ، إذْ هو الغاية الصحيحةُ من علوم الحديث ، تمييزُ الصحيح من الضعيف ، للاستدلال والاحتجاج ، ثم الاتباعِ والعمل .

وقد بدا لى أولَ الأمر أن أُوَفِّىَ القولَ فى ذلك . ثم أحجمتُ ، إذْ لو فعلتُ طالَ الكتابُ جدًّا ، وخرج عن كل تقديرٍ قدَّرناه له فى طبعه ، ولم أجِدْ من الوقت مايَسَعُ القيامَ به على الوجه الذى أُريد ، فاقتصرتُ على مسائلَ قليلة ، من دقائق مسائل الخلاف ، مما اختلفتْ فيه أنظارُ العلماء ، ودَقَّ وجهُ الصوابِ فيه ، وجعلتُها كالمثال لما لم أذكر ، يحتذيه العالمُ والمتعلمُ ، والمفيد والمستفيدُ .

وعلى النهج القويم سارَ عليه أئمتُنا من أهل الحديث سرتُ ، فيما عرضتُ له من مسائل الخلاف : لاحجةَ إلاَّ فيما قال اللهُ أو قال رسولُه ، وكلُّ أحد يؤخذُ من قوله ويُرَدُّ إلاَّ رسول الله ، (وما كانَ لمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ إذا قَضَى اللهُ ورسولُهُ أمراً أنْ يكونَ لهمُ الخيرَةُ مِنْ أمرِهِمْ (٢)) . (فَلاَ وَرَبِّكَ لاَيُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فيما شَجَرَ

(١) والشيخ المباركفورى رحمه الله إنما خرّج ما خرّج من الأحاديث مقلدا غيره أيضا من أصحاب الكتب الجوامع والمخرجات ، كالمنتقى للجد بن تيمية ، وشرحه نيل الأوطار للشوكانى ، والتلخيص والفتح للحافظ ابن حجر ، ولم أفعل مثل ما فعل إلا متعجلا أو لضرورة .

(٢) سورة الأحزاب (٣٦) .

بينهم، ثُمّ لايَجِدُوا فِي أنفسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تسليمًا[1]).

لانقلِّدُ دينَنا الرجالَ، ولانُفرِّقُ بين ماجمعه رسولُ الله، ولانَجمعُ مافرَّق بينه، ولانقولُ: مافرَّقَ بين كذا وكذا؟ [لأنَّ قولَ مافرَّق بين كذا وكذا؟ فيما فرَّق بينه رسولُ الله ـ: لايَعْدُو أن يكون جهلاً ممَّن قالَه، أو ارتياباً شرًّا من الجهل، وليس فيه إلاَّ طاعةُ الله باتِّباعه[2]].

فقد أمرنا الله باتباع نبيه، وجعل طاعتَه والرضا بحكمه شرطاً فى صحة الإيمان به، فماجاء من سنَّته فيما فيه نصُّ كتابٍ فهو بيانٌ للكتاب، بيانٌ لعامّه وخاصّه، وناسخه ومنسوخه، ونحو ذلك. [وماسَنَّ رسولُ الله فيما ليس لله فيه حكمٌ ـ: فبحكمِ اللهِ سَنَّهُ. وكذلك أخبرنا الله فى قوله: (وإنك لتَهْدِى إلى صراطٍ مستقيمٍ. صراطِ اللهِ[3]) وقد سَنَّ رسولُ الله مع كتاب اللهِ، وسَنَّ فيما ليس فيه بعينه نصُّ كتابٍ. وكلُّ ماسَنَّ فقد ألزمنا الله اتِّباعَه، وجعل فى اتباعه طاعتَه، وفى العُنودِ[4] عن اتِّباعها معصيتَهُ التى لم يَعْذِرْ بها خلقاً، ولم يَجعلْ له من اتِّباعِ سُنَنِ رسولِ الله مَخْرَجًا، لِما وصفتُ، وماقال رسولُ الله.

(١) سورة النساء (٦٥).
(٢) من كلام الشافعى فى [الرسالة] رقم (٥٨٥).
(٣) سورة الشورى (٥٢ ـ ٥٣).
(٤) العنود ـ بضم العين المهملة ـ: العتوّ والطغيان، أو الميل والانحراف، وفعله من أبواب: «نصر وسمع وكرم» وأما العنود فانه مصدر سماعى.

أخبرنا سفيانُ عن سالمٍ أبو النَّضْر[1] مولى عُمر بن عُبيد الله سمعَ عُبَيدَ الله بنَ أبى رافع يحدِّث عن أبيه أن رسولَ اللهِ قال: «لاأُلفِيَنَّ أحدَكم مُتَّكِئًا على أريكته يأتيه الأمرُ من أمرى، مما أمرتُ به أو نَهيتُ عنه ـ: فيقول لا أدرى ماوَجَدْنا فى كتاب الله اتَّبعناه[2]»]

وقال الشافعى أيضاً فيما وصفتُ مِن فرض اللهِ على الناس اتِّباعَ أمرِ رسولِ الله دليلٌ على أن سنةَ رسول الله إنما قُبِلَتْ عن الله، فمن اتَّبعها فبكتاب الله تَبِعها، ولانجد خبراً ألزمه اللهُ خلقَهُ نصًّا بيِّنًا: إلاَّ كتابَه ثم سنةَ نبيه، فإذا كانت السنةُ كما وصفتُ، لاشِبْهَ لها مِن قول خلقٍ من خلقِ الله ـ: لم يَجُزْ أن يَنسخَهَ إلاَّ مثلُها، ولا مِثْلَ لها غيرُ سنة رسول الله، لأن الله لم يجعلْ لآدمِيٍّ بعدَه ماجَعل له، بل فَرضَ على خلقه اتِّباعَه، فألزمهم أمرَه، فالخلقُ كلُّهم له تَبَعٌ، ولايكونُ للتابع أن يخالفَ مافُرِض عليه اتباعُه، ومَن وجب عليه اتباعُ سنةِ رسول الله لم يكن له خلافُها، ولم يَقُمْ مَقامَ أن يَنْسَخَ شيئاً منها[3]].

فلا عذرَ لأحدٍ يعلمُ حديثاً صحيحاً أن يُخالفَه، لا تقليداً ولا اجتهاداً، ولا استحساناً ولا استنباطاً، كما قال الشافعى ـ وهو

(١) هكذا فى أصل الربيع من [الرسالة]، وهو صحيح عربية، كما أوضحناه فى شرحنا عليها.
(٢) من كلام الشافعى فى [الرسالة] رقم (٢٩٢ ـ ٢٩٥) وهذا الحديث الذى رواه الشافعى حديث صحيح.
(٣) [الرسالة] رقم (٣٢٦).

ناصرُ الحديثِ حقًّا ـ : [لا يجوز لأحدٍ عَلِمَهُ من المسلمين ـ عندى ـ أن يتركَه إلاّ ناسياً أو ساهياً[1]] . وكما قال أيضا : [وأما أنْ نُخالفَ حديثًا عن رسول الله ثابتاً عنه ـ : فأرجو أن لا يؤخذَ ذلك علينا إن شاء اللهُ . وليس ذلك لأحدٍ ، ولـكن قد يجهلُ الرجلُ السنةَ فيكونُ له قولٌ يخالفُها ، لا أنه عَمَدَ خلافَها ، وقد يَغْفُلُ المـــرءُ ويُخطئُ فى التأويل[2]] .

☆☆☆

ثالثها : أنه ـ أَعْنِى الترمذىَّ ـ يُعْنَى كلَّ العناية فى كتابه بتعليل الحديث ، فيذكر درجتَه من الصحة أو الضعف ، ويفصِّل القولَ فى التعليل والرجال تفصيلاً جيداً ، وعن ذلك صار كتابُه هذا كأنّه تطبيقٌ عمليٌّ لقواعدِ علوم الحديث ، خصوصاً علمَ العلل ، وصار أنفعَ كتاب للعالم والمتعلم ، وللمستفيد والباحث ، فى علوم الحديث .

ولقد عُنيتُ بهذا الأمرِ كما عُنِى ، ورأيتُ أن أجلَّ خدمةٍ لهذا الـكتاب التوسعُ فى تحقيق دقائق التعليل ، تقريباً لها فى أذهان القارئين ، وإرشاداً للمستفيدين ، وتسهيلاً للباحثين ، وليكون ذلك حافزاً لطُلاَّب الحديث على أن يغوصوا فى أعماق فنونه ، ويستخرجوا منها الدرر الغالية ، التى بها يفقهون كتابَ الله حَقَّ فِقهه ، ويُؤَدُّون أمانةَ الله حَقَّ أدائها ، حتى يَسْمُوا بذلك إلى الذِّروة العليا فى العلم

(١) كتاب [اختلاف مالك والشافعى] تأليف الشافعى ، وهو ملحق بكتاب [الأم] (ج ٧ ص ١٨٦) .
(٢) [الرسالة] رقم (٥٩٨ – ٥٩٩) .

والعمل ، فى الدين والدنيا ، [فان من أدرك علمَ أحكامِ الله فى كتابه نصًّا واستدلالاً ، ووفّقَهُ اللهُ للقول والعمل بما عَلِمَ منه : فازَ بالفضيلة فى دينه ودنياه ، وانتفتْ عنه الرِّيَبُ ، ونَوَّرَتْ فى قلبه الحـكمةُ ، واستوجَبَ فى الدين موضعَ الإمامَةِ[1]] .

وليَعلمْ مَن يريدُ أن يَعلمَ : مِن رجلٍ أَسْلَسَ للعصبية المذهبية قِيادَهُ ، حتى مَلـكتْ عليه رأيَه ، وغلبَتْهُ على أمره ، فحادَتْ به عن طريق الهُدى : أَوْ مِن رجلٍ قرأ شيئاً من العلم فداخَلَه الغرور ، إذ أعجبتْه نفسُه ، فتجاوزبها حدَّها ، وظنَّ أن عقلَه هو العقلُ الـكامل ، وأنه « الحكَم المُرْتَضَى حكومتُه » فذهبَ يلعبُ بأحاديث النبىّ ، يُصحح منها ما وافق هواه وإن كان مكذوبًا موضوعًا ، ويُكذِّب مالم يعجبه وإن كان الثابتَ الصحيحَ : أَوْ مِنْ رجلٍ استولى المبشرون على عقله وقلبه ، فلا يَرَى إلاّ بأعينهم ، ولا يَسمعُ إلاّ بآذانهم ، ولا يَهتدى إلاّ بهديهم ، ولا يَنظرُ إلاّ على ضوءِ نارهم يحسبها نوراً ، ثم هو قد سَمّاه أبواه باسم إسلامىّ ، وقد عُدَّ من المسلمين ـ أو عليهم ـ فى دفاتر المواليد وفى سِجلاّتِ الإحصاء ، فيأبَى إلاّ أن يدافع عن هذا الإسلام الذى أُلْبِسَهُ جِنْسِيَّةً ولم يعتقده دينًا ، فتراه يتأوّل القرآن ليخضعه لما تعلَّم من أُسْتَاذِيهِ ، ولا يَرْضَى من الأحاديث حديثًا يخالف آراءهم وقواعدَهم ، يَخْشَى أن تكون حجتُهم على الإسلام قائمةً !! إذ هو

(١) [الرسالة] رقم (٤٦) .

لا يفقه منه شيئًا : أَوْ مِن رجلٍ مثلِ سابقه ، إلاّ أنه أراح نفسه ، فاعتنق ما نفثوه في روحه من دين وعقيدة ، ثم هو يأبى أن يعرفَ الإسلامَ دينا أو يعترفَ به ، إلاّ في بعض شأنه ، في التسمي بأسماء المسلمين ، وفي شيء من الأنكحة والمواريث ودفن الموتَى : أَوْ مِن رجلٍ مسلمٍ عُلِّمَ في مدارسَ منسوبةٍ للمسلمين ، فعرف من أنواع العلوم كثيراً ، ولكنه لم يعرف من دينه إلاّ نزراً أو قشوراً ، ثم خدعَتْه مدنيةُ الإفرنج وعلومُهم عن نفسِه ، فظنهم بلغوا في المدنية الكمالَ والفضلَ ، وفي نظريات العلوم اليقينَ والبداهةَ ، ثم استخفَّه الغُرور ، فزعم لنفسه أنه أعرفُ بهـذا الدين وأعلمُ ، من علمائه وحَفَظَته وخُلَصائِه ، فذهب يضربُ في الدين يميناً وشمالاً ، يرجو أن ينقذه من جمود رجال الدين !! وأن يُصَفِّيَه من أوهام رجال الدين !! : أَوْ مِن رجلٍ كَشَفَ عن دخيلة نفسه ، وأعلن إلحاده في هذا الدين وعداوتَه ، ممن قال فيهم القائلُ : « كفروا بالله تقليداً » : أَوْ مِن رجلٍ ممن ابتُلِيَتْ بهمُ الأمةُ المصرية في هذا العصر ، ممن يسمّيهم أخونا النابغةُ الأديبُ الكبيرُ كامل كيلاني « المجدِّدينات[1] » ... أَوْ مِن رجـــلٍ ...
أَوْ مِن رجلٍ . . . . .

(١) هكذا — والله — سماهم هـذا الاسم العجيب، وحين سأله سائل عن معنى هذه التسمية ، أجاب بجواب أعجب وأبدع : هـذا جمع مخنث سالم !! فأقسم له سائله أن اللغة العربية في أشد الحاجة إلى هذا الجمع في هذا الزمن !!

ليعلمُوا هؤلاء كلُّهم ، وليعلمَ مَن شاء مِن غيرهم : أنّ المحدِّثين كانوا مُحَدَّثين مُلْهَمِين ؛ تحقيقاً لمعجزة سيد المرسلين ، حين استنبطوا هـذه القواعدَ المحكمةَ لنقد رواية الحديث ، ومعرفة الصِّحاح من الزِّيَافِ ، وأنهم ما كانوا هازلين ولا مخدوعين ، وأنهم كانوا جادِّين على هدى وعلى صراطٍ مستقيم ، فكانت تلك القواعدُ التي ارتضوها للتوثُّق من صحة الأخبارِ أحكمَ القواعدِ وأدقَّها ، ولو ذهبَ الباحثُ المتثبّتُ يُطبِّقُها في كل مسألةٍ لا إثباتَ لها إلاّ صحةُ النقل فقط — : لآتَتْه ثمرتَها الناضجةَ ، ووضعتْ يدَه على الخبر اليقين . وعلى ضوء هذه القواعد سار علماؤنا المتقدمون في إثبات مفرداتِ اللغـة وشواهدِها ، وفي تحقيق الوقائع التاريخية الخطيرة ، ولن تجدَ من ذلك شيئا ضـعيفا أو باطلاً إلاّ ما أبطلته قواعدُ المحدِّثين ، وإلاّ فيما لم ينَل العنايةَ بتطبيقها عليه[1] .

(١) انظر فيما يتصل بهـذا البحث وتفصيله باب « الرواية والرواة » ج ١ ص ٢٧٣ وما بعدها من كتاب [تاريخ آداب العرب] لامام الكتاب في هذا العصر وحجة العرب، السيد مصطفى صادق الرافعي رحمه الله ورضي عنه.

⁂

أما بعد :

فقد حدثتْ أمورٌ لا خيارَ لي فيها ، أرغمتنى على العدول عن إتمام هذا الشرح الآن ، اكتفاء بتصحيح متن الترمذى وتحقيقه فقط ، وأرجو أن أوفق لإتمام ذلك على النحو الذى رسمتُ ، وعلى النحو الذى ظهر به هذا الجزء الأول ، غيرَ مقيَّدٍ بالشرح والتحقيق والتخريج . وأســأل اللهَ العونَ والتوفيقَ والسدادَ .

وكتب

عن كوبرى القبة بمصر

أبو الأشبال

فى يوم الثلاثاء { ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ }

أحمد محمد شاكر

ترجمة الترمذى

بقلم

أحمد محمد شاكر

مصادر ترجمة الترمذى

١ — تهذيب الكمال للحافظ المِزِّى . مخطوط بدار الكتب

٢ — تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ٩ : ٣٨٧ ـ ٣٨٩

٣ — ميزان الاعتدال للحافظ الذهبى ٣ : ١١٧

٤ — تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبى ٢ : ١٨٧ ـ ١٨٨

٥ — الأنساب للسمعانى ورقة ٩٥ ، ١٠٦

٦ — وفيات الأعيان لابن خلكان ١ : ٦١٢ ـ ٦١٣

٧ — نكت الهميان للصلاح الصَّفَدِىّ ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥

٨ — معجم البلدان لياقوت ٢ : ٣٠٧ ، ٣٨٣

٩ — الكامل لابن الأثير ٧ : ١٦٤ ـ ١٦٥

١٠ — النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ٣ : ٨١ ـ ٨٢

١١ — مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ٢ : ١١

١٢ — شذرات الذهب لابن العماد ٢ : ١٧٤ ـ ١٧٥

١٣ — شروط الأئمة أصحاب الكتب الستة للحافظ أبى الفضل المقدسى مخطوط

١٤ — شروط الأئمة الخمسة للحازمى جزء صغير مطبوع

١٥ — كشف الظنون ١ : ٣٧٥

١٦ — الفهرست لابن النديم ص ٣٢٥

١٧ — شرح ملاّ على القارى على الشمائل ١ : ٧ ـ ٨

١٨ — شرح محمد بن قاسم جَسُّوس على الشمائل ١ : ٤

١٩ — عارضة الأحوذى للقاضى أبى بكر العربى ١ : ٥ ـ ٦

ترجمة الترمذى

نسبه ومولده ونسبته

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة[١] بن موسى بن الضحَّاك السُّلَمِى[٢] البُوغِى التِّرمذى الضَّرير .

هكذا ذُكر نسبُه فى أكثر الروايات ، وهو الذى اعتمده الأئمة العلماء ، وحُكِىَ فى نسبه قولان آخران : « محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن شدَّاد[٣] » و « محمد بن عيسى بن يزيد بن سَوْرَة بن السَّكَن[٤] » .

ولد سنة ٢٠٩ ولم أجد مَن نصَّ على ذلك صريحاً إلاّ ما كتبه العلامة الشيخ محمد عابد السندى بخطه على نسخته من كتاب الترمذى ، التى وصفنا آنفاً[٥] ، ولعله نقل ذلك استنباطاً من كلام غيره من المتقدمين ، أو من كتاب آخر لم يَصِلْ إلىّ ، وقد صرح بذلك أيضاً جَسُّوس فى شرحه على الشمائل ، وشأنُه شأنُ سابقه . وقد ذكر الحافظ الذهبى فى [ميزان الاعتدال] أنه مات سنة ٢٧٩ وقال : « وكان من أبناء السبعين » . وقال العلامة ملاّ على القارى فى شرح [الشمائل] بعد أن ذكر وفاته سنة ٢٧٩ : « وله سبعون سنة » . وقال الصلاح الصَّفَدى فى [نكت الهميان] : « ولد سنة بضع ومائتين » فالله أعلم بصحة ذلك .

(١) سورة : بفتح السين المهملة وإسكان الواو .

(٢) السلمى : بضم السين المهملة وفتح اللام .

(٣) الأنساب للسمعانى ، ورقة (٩٥) وورقة (١٠٦) .

(٤) تهذيب الكمال للمزى .

(٥) ص (١٣ ـ ١٤) من هذه المقدمة .

وقد قيل إنه وُلد أكمه[1] ، وهذا خطأ يردّه ما عرف من ترجمته ، مما سيأتي إن شاء الله .

ولا نعرف أين ولد ، أفي قرية « بُوغ » أم في بلدة « ترمذ » ؟ فقد قال السمعاني في تعليل نسبته إلى « بوغ » : « إنّما أنه كان من هذه القرية ، أو سكن هذه القريةَ إلى أن مات[2] » . ونقل ملاّ علي القاري عن الترمذي أنه قال : « كان جَدّي مَرْوَزِيًّا في أيام ليث بن سَيّار ، ثم انتقل منـــه إلى ترمذ[3] » .

و « بوغ » بضم الباء الموحدة وإسكان الواو وآخرها غين معجمة ، قرية من قرى « ترمذ » بينهما ستة فراسخ ، فمن المحتمل أن يكون من أهل هذه القرية فينسب إليها أو إلى مدينتها ، وهو الأقرب ، إذْ يبعد أن يكون من أهل البلدة فينسب إلى قرية من قراها من غير أن تكون له بها صلة .

و « ترمذ » اختلف في ضبطها كثيراً ، والمعروف المشهور على الألسنة كسر التاء والميم وبينهما راء ساكنة ، بوزن « إثْمد » كما ضبطها صاحب القاموس . قال السمعاني في الأنساب (ورقة ١٠٥) : « والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة : بعضهم يقول بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق ، وبعضهم يقول بكسرها ، والمتداوَل على لسان تلك البلدة ، وكنتُ أقمتُ بها اثنى عشر يوما ـ : فتحُ التاء [وكسر الميم[4]] ، والذي كنا نعرفه قديمًا فيه

(١) نقل ذلك الحافظ المزي في التهذيب وابن العماد في الشذرات وغيرهما .
(٢) الأنساب ورقة (٩٥) .
(٣) شرح الشمائل (١ : ٨) .
(٤) الزيادة لم تذكر في نسخة الأنساب ، ولعلها سقطت من الناسخ ، وقد أثبتها ابن خلكان (١ : ٥٧٩) وياقوت في معجم البلدان (٢ : ٣٨٢) والفيروزابادي في القاموس في مادة « ترمذ » : نقلوها عن السمعاني .

كسر التاء والميم جميعاً ، والذي يقوله المتنوقون[1] وأهل المعرفة بضم التاء والميم ، وكل واحدٍ يقول معنًى لمـا يدعيه » . وقال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : « قال شيخنا ابن دقيق العيد : وترمذ بالكسر هو المستفيض على الألسنة ، حتى يكون كالمتواتر[2] » .

وهذه البلدةُ « ترمذ » قال السمعاني : « مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذي يقال له جَيْحُون[3] » . وقال ابن خلكان : « سألت من رآها : هل هى في ناحية خُوَارَزْم ، أم في ناحية ما وراء النهر ؟ فقال : بل هى في حساب ماوراء النهر من ذلك الجانب[4] » . وقال ياقوت : «مدينة مشهورة من أمهات المدن ، راكبة على نهر جيحون من جانبه الشرقي ، متصلةُ العمل بالصَّغَانِيَانِ[5] ، ولها قُهُنْدُزُ[6] ورَبَضٌ ، يحيط بها سور ، وأسواقُها مفروشة بالآجُرّ ، ولهم شِرْبٌ يجرى من الصغانيان ، لأن جيحون يستقل عن شرب قُرَاهم » .

(١) في القاموس : « تنيق في مطعمه وملبسه : تجوّد و بالغ كتنوّق » والكلمة كتبت خطأ في الأنساب « الفتون » وفي معجم البلدان « التأنقون » والصواب ماهنا نقلا عن ابن خلكان .
(٢) (٢ : ١٨٨) .
(٣) ورقة (١٠٥) .
(٤) وفيات الأعيان (١ : ٥٧٩) .
(٥) قال ياقوت في المعجم : « صغانيان : بالفتح و بعد الألف نون ثم ياء مثناة من تحت وآخره نون ، والعجم يبدلون الصاد جيما ، فيقولون : جغانيان ، ولاية عظيمة بما وراء النهر متصلة الأعمال بترمذ » ثم قال : « وقد نسبوا إليها على لفظين : صغانيّ ، وصاغانيّ » .
(٦) هكذا ضبطت الكلمة في القاموس ، بضم القاف والهاء والدال ، وقال ياقوت في المعجم: «بفتح أوله وثانيه وسكون النون وفتح الدال وزاى، وهو في الأصل اسم الحصن أو القلعة في وسط المدينة، وهى لغة كأنها لأهل خراسان وما وراء النهر خاصة ، وأكثر الرواة يسمونه قهندز ـ يعنى كضبط القاموس ـ وهو=

شيوخه وتلاميذه

أدرك الترمذيُّ كثيراً من قدماء الشيوخ وسمع منهم ، وكان عصرُه عصرَ النهضة العلمية العظيمة فى علوم الحديث ، وهى النهضة التى نرى أن الذى آثارها أو كانت له اليد الطولى فى إحيائها وبعثها ــ : هو الإمام محمد بن إدريسَ الشافعيُّ المطلبيُّ ناصرُ الحديث ،[1] إذْ علَّم الناسَ عامةً ، وأهلَ العراقِ ثم مصرَ خاصةً ، معنى الاحتجاج بالسنة ، ومعنى العمل بها مع القرآن ، وحَدَّدَ أصولَ ذلك وحَرَّرَها ، وأقام الحجةَ على مناظريه بوجوب الأخذ بالحديث وأفحمهم ، وعن ذلك تَرَى أن الأئمة أصحابَ الكتب الستة نبغوا فى الطبقة التالية لعصر الشافعىِّ مباشرةً ، وإن لم يدركوه رؤيةً وسماعاً . لتقدم موته ، ولكنهم أدركوا أقرانَه ومعاصريه ومناظريه وكبارَ تلاميذه ، وهاك بياناً عن تواريخ مولد كلٍّ منهم ووفاته ، لتَظهر المقارنةُ بينهم واضحةً :

البخارى محمد بن إسماعيل أبو عبد الله : ولد فى شوال سنة ١٩٤ ، ومات يوم السبت غرة شوال سنة ٢٥٦ .

مسلم بن الحجّاج القشيرى أبو الحسين : ولد فى سنة ٢٠٤ ، ومات فى ٢٥ رجب سنة ٢٦١

الترمذى محمد بن عيسى أبو عيسى : ولد فى سنة ٢٠٩ ، ومات فى ١٣ رجب سنة ٢٧٩

= تعريب كهندز ، معناه القلعة العتيقة ، وفيه تقديم وتأخير ، لأن كهن : هو العتيق ، و : دز : قلعة ، ثم كثر حتى اختص بقلاع المدن ، ولا يقال فى القلعة إذا كانت مفردة فى مدينة غير مشهورة » .

(١) ولد الشافعى سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ .

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى : ولد سنة [illegible] ، ومات فى ١٦ شوال سنة ٢٧٥

النسائى أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن : ولد سنة [illegible] ، ومات فى ١٣ صفر سنة ٣٠٣

ابن ماجه محمد بن يزيد بن ماجه أبو عبد الله : ولد سنة [illegible] ، ومات فى ٢٢ رمضان سنة ٢٧٣

وقد رَوَى هؤلاء الأئمةُ الستةُ عن شيوخٍ كثيرين . فتفرد بعضُهم بالرواية عن بعض الشيوخ ، واشترك بعضُهم مع غيره فى الرواية عن آخرين ، واشتركوا جميعاً فى الرواية عن تسعة شيوخ فقط ، وهم :

محمد بن بشار بُنْدَارٌ	:	ولد سنة ١٦٧	ومات سنة ٢٥٢
محمد بن المُثَنَّى أبو موسى	:	» » ١٦٧	» ٢٥٢ »
زياد بن يحيى الحسَّانى	:		مات سنة ٢٥٤
عباس بن عبد العظيم العنبرى	:		» ٢٤٦ »
أبو سعيد الأشَجُّ عبد الله بن سعيد الكندى	:		» ٢٥٧ »
أبو حفص عَمرو بن على الفلاَّس	:	ولد بعد سنة ١٦٠	ومات سنة ٢٤٩
يعقوب بن إبرهيم الدَّوْرَقى	:	ولد سنة ١٦٦	» ٢٥٢ »
محمد بن مَعْمَر القَيْسِى البَحْرَانِى	:		مات سنة ٢٥٦
نَصر بن على الجَهْضَمِىُّ	:		» ٢٥٠ »[1]

(١) حصر هؤلاء الشيوخ وجدته فى [مجموعة فوائد حديثية] مخطوطة قديمة، بخط أحد تلاميذ الحافظ أبى المعالى محمد بن رافع السلامى ــ بتشديد اللام ــ (المولود فى ذى القعدة سنة ٧٠٤ والمتوفى فى ١٨ جمادى الأولى سنة ٧٧٤) وأظن أنها بخط الحافظ ابن حجر العسقلانى ، لأنها تشبه خطه شبها قويا ، وهى فى مكتبة أستاذنا العلامة الكبير أحمد تيمور باشا رحمه الله ، وقد نقلت =

وقد أدرك أبو عيسى الترمذيُّ شيوخًا أقدمَ من هؤلاء ، وسمع منهم وروَى عنهم فى كتابه هذا ، منهم :

عبد الله بن معاوية الجُمَحِىُّ : مات سنة ٢٤٣ وقد جاوز المائة .

على بن حُجْر المروزىُّ : مات سنة ٢٤٤ وقد قارب المائة .

سُوَيْدُ بن نَصْر بن سُوَيد المروزى : مات سنة ٢٤٠ عن ٩١ سنة

قُتَيْبَةُ بن سعيد الثقفىُّ أبو رَجَاء : ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٤٠

أبو مُصْعَبٍ أحمد بن أبى بكر الزهرى المدنى : ولد سنة ١٥٠ « « ٢٤٢

محمد بن عبد الملك بن أبى الشَّوَارِب : مات سنة ٢٤٤

إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهَرَوِىُّ : ولد سنة ١٧٨ ومات سنة ٢٤٤

إسمعيل بن موسى الفزارى السُّدِّىُّ : مات سنة ٢٤٥

وغيرُ هؤلاء أيضاً ، وكثيرٍ منهم من شيوخ البخارى . والترمذىُّ تلميذُ البخارىِّ وخِرِّيجُه ، وعنه أخذَ علمَ الحديث ، وتَفَقَّهَ فيه ومَرَنَ بين يديه ، وسأله واستفاد منه ، وناظره فوافقه وخالفه ، كعادة هؤلاء العلماء ، فى اتباع الحقِّ حيث كان ، وفى إنكار التقليد والإعراض عنه ، كما ترى فى الحديث (رقم ١٧) من هذا الكتاب ، إذ يَرَى الترمذىُّ اختلافَ الرواة فى حديثٍ ، فيسألُ عنه

= المجموعة بخطى فى شهر ربيع الثانى سنة ١٣٣٤ ، وفى ضمنها جزء صغير فى شروط أصحاب الكتب الستة لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى ، وهو أحد مصادر هذه الترجمة . وهذه الفائدة التى هنا سبق أن نشرتها فى المجلة السلفية فى العدد الأول منها ، الذى صدر فى شهر ربيع الثانى سنة ١٣٣٥ (فبراير سنة ١٩١٧) . وفى هذه الفائدة هناك أيضا شيخ عاشر ، وهو إبرهيم بن سعيد الجوهرى ، وذكر كاتبها أن فى رواية البخارى عنه نزاعا ، ولم أذكره هنا ، لأنى لم أجد أىَّ دليل يدل على أن البخارى روى عنه .

الحافظ الدارمىَّ عبدَ الله بنَ عبد الرحمن ، ويسأل عنه البخارىَّ : أىُّ الروايات فيه أصح ؟ فلم يرجِّح واحدٌ منهما شيئاً ، ثم يَرَى البخارىَّ يختار إحدى الروايات ويضعها فى كتابه « الجامع الصحيح » ، ثم لايرضى الترمذىُّ أن يقلد شيخَه البخارىَّ فيما رآه أشبهَ ، فيرجِّحُ هو روايةً أخرى ، بما قام لديه من دليل .

وقد طاف أبو عيسى البلادَ ، وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين ، كما فى التهذيب ، ولكنى لا أظنه دخل بغداد ، إذ لو دخلها لسمع من سيِّد المحدِّثين وزعيمهم : الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (المولود سنة ١٦٤ والمتوفى سنة ٢٤١ [1]) ، ولترجم له الحافظ أبو بكر الخطيب فى [تاريخ بغداد] .

والرواة عن أبى عيسى الترمذى كثيرون ، ذُكر بعضهم فى تذكرة الحفاظ وفى التهذيب ، وأهمُّهم عندنا ذكراً المحبوبىُّ راوى كتاب الجامع عنه ، ترجم له ابن العماد فى شذرات الذهب (٢ : ٣٧٣) فقال : « أبو العباس المحبوبى محمد بن أحمد بن محبوب المروزى ، محدِّث مرو ، وشيخها ورئيسُها ، توفى فى رمضان [سنة ٣٤٦] وله سبع وتسعون سنة ، رَوى جامعَ الترمذى عن مؤلفه ، وروَى عن سعيد بن مسعود صاحب النضر بن شُمَيل وأمثاله » . ووصفه السمعانى فى الأنساب (ورقة ٥١١) بأنه « شيخ أهل الثروة من التجار بخراسان ، وإليه كانت الرحلة » .

وقد أراد البخارىُّ أن يشهد لتلميذه الترمذىِّ شهادةً قيمةً فسمعَ منه حديثاً واحداً ، كعادة كبار الشيوخ فى سماعهم ممن هو أصغر منهم ، رحم الله الجميع .

(١) ذكرت فيما مضى فى (ص ٧) من هذه المقدمة مايفهم منه أن الترمذى لقى الإمام أحمد بن حنبل ، وهذا خطأ أعترف به وأستغفر الله منه .

قول العلماء فيه وفى كتابه

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى[1] : « أخبرنا الحسن بن أحمد أبو محمد السمرقندى مناولةً ، أخبرنا أبو بشر عبد الله بن محمد بن محمد بن عمرو ، حدّثنا أبو سعيد[2] عبد الرحمن بن محمد الإدريسى الحافظ قال : محمد بن عيسى بن سَورة الترمذى الحافظ الضرير ، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث ، صنف كتابَ الجامع والتواريخَ والعللَ ، تصنيف رجلٍ عالمٍ متقنٍ ، كان يُضربُ به المثلُ فى الحفظ . قال الإدريسى : سمعتُ أبا بكر محمد بن أحمد بن الحرث المروزى الفقيه يقول : سمعتُ أحمد بن عبد الله أبا داود المروزى يقول : سمعتُ أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظَ يقول : كنتُ فى طريق مكة ، وكنتُ قد كتبتُ جزءين من أحاديث شيخٍ ، فمرّ بنا ذلك الشيخُ ، فسألتُ عنه ؟ فقالوا : فلان ، فذهبتُ إليه وأنا أظن أن الجزءين معى ، وحملتُ معى فى محملى جزءين كنتُ أظنّ أنهما الجزءان اللذان له ، فلما ظفرتُ به وسألتُه أجابنى إلى ذلك ، أخذتُ الجزءين فإذا هما بياضٌ ، فتحيّرتُ ، فجعل الشيخُ يقرأ علىّ من حفظه ثم ينظر إلىّ ، فرأى البياضَ فى يدى ، فقال : أمَا تستحى منى ؟ ! قلتُ : لا ، وقصصتُ عليه القصةَ وقلتُ : أحفظُه كلَّه ، فقال : اقرأ ، فقرأتُ جميعَ ماقرأ علىّ على الولاء ، فلم يصدّقنى ، وقال : استظهرتَ قبل أن تجئ ! فقلتُ : حدِّثنى بغيره ، فقرأ علىّ أربعين حديثا من غرائب حديثه ، ثم قال : هاتِ اقرأ ، فقرأتُ عليه

(١) فى الجزء المخطوط فى شروط الأئمة الحفاظ أصحاب الكتب الستة ، الذى أشرت إليه فى التعليق رقم (١) من الصفحة (٨١) من هذه المقدمة .

(٢) فى الأصل « أبو سعد » وهو خطأ ، والادريسى هذا هو محدث سمرقند ومصنف تاريخها ، مات سنة ٤٠٥ وله ترجمة فى الأنساب (ورقة ٢٢) وتذكرة الحافظ (٣ : ٢٤٩ – ٢٥٠) .

من أوله إلى آخره كما قرأ ، فما أخطأتُ فى حرفٍ ! فقال لى : مارأيتُ مثلك[1] ! ! » .

ووصفه السمعانى فى الأنساب بأنه « إمام عصره بلا مدافعةٍ ، صاحب التصانيف » وبأنه « أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث » . ونحوَ ذلك قال ابنُ خلكان .

ونقل الذهبى فى تذكرة الحفاظ ، والصفدى فى نكت الهميان ، والمزّى فى التهذيب أن ابن حِبّانَ ذكره فى الثقات وقال : « كان ممن جمع وصنف ، وحفظ وذاكَرَ » .

ووصفه المزّى فى التهذيب بأنه « الحافظُ صاحب الجامع وغيرِه من المصنفات ، أحدُ الأئمة الحفّاظ المبرِّزِين ، ومَن نفعَ اللهُ به المسلمين » .

وقال الذهبى فى الميزان « الحافظُ العَلَمُ ، صاحبُ الجامع ، ثقة مجمع عليه ، ولا التفات إلى قول أبى محمد بن حزم فيه فى الفرائض من كتاب الإيصال : إنه مجهول[2] ، فإنه ماعرَف ولا درَى بوجود الجامع ولا العِلَلِ له » .

وقال الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب : « وأما أبو محمد بن حزم فإنه

(١) هذه الحكاية منقولة أيضا فى الأنساب وتذكرة الحفاظ والتهذيب .

(٢) ابن حزم هو الإمام الحافظ الحجة الفقيه المجتهد أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ ومات فى ٢٨ شعبان سنة ٤٥٦ وكتابه [الايصال] ذكره الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ (٣ : ٣٢٢) وسماه [الايصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لجمل شرائع الاسلام والحلال والحرام والسنة والاجماع] وقال : « أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجة لكل قول » ووصفه فى (ص ٣٢٦) بأنه ٢٤ مجلدا ، مع أنه ذكر قبل ذلك أن المحلى ٨ مجلدات ، والمحلى مطبوع معروف ، فالايصال ثلاثة أضعاف المحلى . وقد ذكر ابن حزم فى المحلى الحديث الذى فى إسناده الترمذى (٩ : ٢٩٥ – ٢٩٦) وضعفه ، ولكن لم يذكر مطعنا فى الترمذى .

نادى على نفسه بعدم الاطلاع ، فقال فى كتاب الفرائض من الإيصال[1] : محمد بن عيسى بن سورة مجهول . ولا يقولَنَّ قائلٌ : لعله ماعرَف الترمذىَّ ولا اطّلع على حفظه ولا على تصانيفه ـ : فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة فى خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ ، كأبى القاسم البغوى ، وإسمٰعيل بن محمد الصفار ، وأبى العباس الأصم ، وغيرهم . والعجبُ أن الحافظ ابن الفرضى ذكره فى كتابه المؤتلف والمختلف ونبَّه على قدره ، فكيف فات ابنَ حزمٍ الوقوفُ عليه فيه ! » .

وأنا أظن أن هذا تحامل شديد من الحافظ ابن حجرٍ عَلَى ابن حزمٍ ، ولعله لم يعرف الترمذىَّ ولا كتابَه ، بل لعل الحافظَ الذهبىَّ أخطأ نظرُه حين نقل مانقل عن كتاب الإيصال ، وما أظنُّ ابنَ حجر رَأَى كتابَ الإيصال ونقل منه ، وإنما أرجّح أنه نقل من الذهبى ، والله أعلم .

وقال العلامة طاش كبرى زاده [2] فى كتاب مفتاح السعادة : « وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام ، وله فى الفقه يدٌ صالحةٌ ، أخذ الحديث عن جماعة من الأئمة ، ولقى الصدرَ الأولَ من المشايخ » .

وقال ابن العماد الحنبلى[3] فى شذرات الذهب : « كان مبرزاً على الأقران ، آيةً فى الحفظ والإتقان » .

ونقل الحاكم أبو أحمد[4] عن أحد شيوخه قال : « مات محمد بن إسمٰعيل

(١) فى التهذيب « الاتصال » وهو تصحيف .

(٢) هو المولى أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده ، توفى سنة ٩٦٢

(٣) هو أبو الفلاح عبد الحى بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد ، ولد فى ٨ رجب سنة ١٠٣٢ ، ومات فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٠٨٩

(٤) هو محدّث خراسان الامام الحافظ الجهبذ الحاكم أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحق النيسابورى مات سنة ٣٧٨ عن ٩٣ سنة ، وله ترجمة فى التذكرة (٣: ١٧٤-١٧٦) وهو غير تلميذه الحاكم أبى عبدالله صاحب المستدرك ، =

البخارى ولم يخلِّف بخراسانَ مثلَ أبى عيسى فى العلم والحفظ والورع والزهد ، بكَى حتى عَمِىَ ، وبقى ضريراً سنين » .

وفى التهذيب : « قال أبو الفضل البَيْلَمانى : سمعتُ نصرَ بن محمد الشيركوهى يقول : سمعت محمد بن عيسى الترمذى يقول : قال لى محمد بن إسمٰعيل ـ يعنى البخارىَّ ـ ما انتفعتُ بك أكثرُ مما انتفعتَ بى » .

وهذه شهادة عظيمة من شيخه إمام المسلمين وأمير المؤمنين فى الحديث فى عصره .

ونقل فى التهذيب عن يوسف بن أحمد البغدادى الحافظ قال : « أضرَّ أبو عيسى فى آخر عمره » .

وهذا مع ماتقدم مما نقل الحاكم أبو أحمد ومن حكاية الترمذىّ مع الشيخ الذى اختَبر حفظَه ـ : يردّ على من زعم أنه وُلِد أكمَهَ .

وقال ابن الأثير فى تاريخه : « كان إمامًا حافظًا ، له تصانيفُ حسنة ، منها الجامع الكبير ، وهو أحسن الكتب » .

وفى كشف الظنون فى الكلام عن [الجامع الصحيح] للترمذى : « وهو ثالث الكتب الستة فى الحديث ، وقد اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه ، فيقال : جامع الترمذى ، ويقال له : السنن أيضاً ، والأول أكثر » .

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسى : « سمعتُ الإمامَ أبا إسمٰعيلَ عبدَالله بن محمد الأنصارىَّ[1] بهراةَ ، وجرَىٰ بين يديه ذِكرُ أبى عيسى الترمذىّ وكتابِه ، فقال : كتابُه عندى أنفعُ من كتابِ البخارىِّ ومسلمٍ ، لأن كتابَى البخارى

= ذاك أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابورى المعروف بابن البيع وبالحاكم ، ولد فى ربيع الأول سنة ٣٢١ ومات فى صفر سنة ٤٠٥ وله ترجمة فى التذكرة (٣ : ٢٢٧ - ٢٣٣) .

(١) هو شيخ الإسلام الهروى ، الحافظ الإمام الزاهد ، صاحب منازل السائرين ، سمع جامع أبى عيسى من عبد الجبار بن محمد الجراحى عن المحبوبى عن الترمذى ، ولد سنة ٣٩٦ ، ومات فى ذى الحجة سنة ٤٨١ ، وله ترجمة فى تذكرة الحفاظ (٣ : ٣٥٤ - ٣٦٠) .

ومسلم لايقفُ على الفائدة منهما إلاّ المتبحرُ العالِمُ ، وكتابُ أبي عيسى يَصِلُ إلى فائدته كلُّ أحدٍ من الناس » .

ونقل أبو علي منصور بن عبد الله الخالدي عن الترمذي أنه قال في شأن كتابه [الجامع] : « صنفتُ هذا الكتابَ فعرضتُه على علماء الحجازِ والعراقِ وخُراسانَ فَرَضُوا به ، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبيٌّ يتكلم[1] » .

وقال العلامة طاش كبرى في ترجمة الترمذي : « له تصانيف كثيرة في علم الحديث ، وهذا كتابُه الصحيحُ أحسنُ الكتب وأكثرُها فائدةً ، وأحسنُها ترتيباً ، وأقلُّها تَكراراً ، وفيه ماليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديثِ ، من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديلٌ ، وفي آخره كتابُ العِلَل ، وقد جمع فيه فوائدَ حسنةً ، لايخفى قدرُها على من وقف عليها » .

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسيّ : « وأما أبو عيسى الترمذيّ وَحْدَهُ فكتابُه على أربعة أقسامٍ : قسم صحيح مقطوع به ، وهو ماوافق فيه البخاريَّ ومسلماً ، وقسم على شرط الثلاثة دونهما[2] ، كما بيناه ، وقسم آخرُ للضدِّيَّة ، أبان عن علته ولم يُغفِلْهُ ، وقسم رابعٌ أبان هو عنه ، وقال : ماأخرجتُ في كتابي إلاّ حديثاً قد عمل به الفقهاء[3] ، وهذا شرطٌ واسعٌ ، فإن على هذا الأصل كلُّ حديثٍ

(١) نقل ذلك الذهبي في التذكرة ، وابن حجر في التهذيب ، وطاش كبرى زاده في مفتاح السعادة .

(٢) يريد أبا داود والنسائي وابن ماجه ، ولسنا نوافق أبا الفضل على هذا التقسيم بتفصيله ، ونظن أنه أراد به التقريب والتمثيل فقط .

(٣) نقل الذهبي في التذكرة من هذه القطعة إلى هنا ، ولكنه نسبها إلى أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسني ، وأظنه أخطأ في اسمه ، =

احتج به محتجٌّ أو عَمِلَ بموجَبه عاملٌ أخرجه ، سواء صَحَّ طريقُه أو لم يصحَّ . وقد أزاح عن نفسه الكلامَ ، فإنه شَفَى في تصنيفه ، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه ، وكان من طريقته ـ رحمه الله ـ أن يترجمَ البابَ الذي فيه حديث مشهورٌ عن صحابيٍّ قد صح الطريقُ إليه وأُخرج من حديثه في الكتب الصحاح ، فيوردُ في الباب ذلك الحكمَ من حديث صحابيٍّ آخرَ لم يخرجوه من حديثه ، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول ، إلاّ أن الحكم صحيح ، ثم يُتْبِعُهُ بأن يقول : وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ ، ويَعُدُّ جماعةً فيهم ذلك الصحابيُّ المشهورُ وأكثرُ ، وقلما يسلكُ هذه الطريقةَ إلاّ في أبوابٍ معدودةٍ . والله أعلم » .

والقاضي أبي بكر بن العربي في أول شرحه على الترمذي ، الذي سمّاه [عارِضَةَ الأَحْوَذِيّ[1]] ـ : فصلٌ نفيس في مدح كتاب الترمذي ووصفه ، ولكن طابعيه حرفوه حتى لايكاد يفهم ، وسأنقله هنا بشيء من الاختصار والتصرف ، لنَصِلَ إلى المراد منه ، قال : «اعلموا ـ أنار الله أفئدتكم ـ أن كتاب الجُعْفِي[2] هو الأصل الثاني في هذا الباب ، والموطأ هو الأول واللباب ، وعليهما بناء الجميع ، كالقُشَيْرِي[3] والترمذي فمن دونها . . . . وليس فيهم مثلُ كتابِ

= وأنه « عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد أبو نصر اليوسفي » وهو أخو « عبد الحق بن عبد الخالق » كما في الشذرات (٤ : ٢٤٨) . وعبد الرحيم هذا مات بمكة سنة ٥٧٤ ، ويظهر أنه نقل هذه الجملة عن أبي الفضل المقدسي ، فظنها الذهبي من كلام أبي نصر .

(١) قال ابن خلكان (١ : ٦١٩) : « أما معنى عارضة الأحوذيّ : فالعارضة القدرة على الكلام ، يقال : فلان شديد العارضة : إذا كان ذا قدرة على الكلام . والأحوذيّ : الخفيف في الشيء لحذقه ، وقال الأصمعي : الأحوذي المشمر في الأمور القاهر لها ، الذي لايشذ عليه منها شيء . وهو بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وفي آخره ياء مشددة » .

(٢) يريد به صحيح البخاري .

(٣) يريد به صحيح مسلم .

أبي عيسى ، حلاوةَ مقطع ، ونَفاسةَ مَنْزَعٍ ، وعذوبةَ مَشْرَعٍ . وفيه أربعة عشر علماً ، وذلك أقربُ إلى العمل وأسلم : أَسْنَدَ ، وصَحَّح ، وضَعَّفَ ، وعَدَّدَ الطرقَ ، وجَرَحَ ، وعدَّلَ ، وَأَسْمَى ، وَأَكْنَى[1] ، ووَصَل ، وقطَع ، وأوضح المعمولَ به ، والمتروكَ ، وبَيَّنَ اختلافَ العلماء في الردّ والقبول لآثاره ، وذكر اختلافَهم في تأويله . وكلٌّ علمٍ من هذه العلوم أصلٌ في بابه ، وفردٌ في نصابه . فالقارئ له لايزالُ في رياضٍ مونقةٍ ، وعلوم متفقة مُتَّسِقَةٍ ، وهذا شيء لايعمُّه إلاّ العلمُ الغزير ، والتوفيقُ الكثير ، والفراغُ والتدبيرُ » .

كتبه الأخرى

وصفه العلماء فيما مَضَى بأنه « صاحب التصانيف » وسَمَّوْا كتبًا من مؤلفاته ، ولكنّا لم نَرَ منها إلاّ كتابين : [الجامع الصحيح] وكتاب [الشمائل] وهو كتاب نفيس معروف مشهور ، ولعل باقي كتبه فُقِد فيما فُقِد من نفائس المؤلفات ، وكنوز الأئمة العلماء . وفي التهذيب : « ولأبي عيسى كتابُ الزهد ، مفردٌ ، لم يقَعْ لنا ، وكتابُ الأسماءِ والكنى » : وهذا بيان مؤلفاته ، كما ظهر لنا من أقوال العلماء :

١ الجامع الصحيح .
٢ الشمائل .
٣ العلل[2] .
٤ التاريخ[3] .
٥ الزهد .

(١) يقال : « سَمَّاهُ وَسَمَّاهُ وأَسْمَاهُ » بمعنى . ويقال : « كَنَاهُ وَكَنَّاهُ وأَكْنَاهُ » بمعنى .

(٣،٢) ذكرهما ابن النديم في الفهرست ، وكتاب العلل هذا غير « كتاب العلل » الذي في آخر الجامع الصحيح .

٦ الأسماء والكنى .

ولعل له كتباً أخرى لم يط[illegible] خبرُها حين أكتب هذا .

وفاته

اختلف في تاريخ وفاته اختلافاً غير جيد ، فقال السمعاني في الأنساب في مادة « الترمذي » : « توفي بقريته بوغ سنة نيف وسبعين ومائتين ، إحدى قرى ترمذ » وقال في مادة « البوغي » : « مات بقرية بوغ سنة ٢٧٥ » وياقوتُ قَلَّدَ السمعانيَّ في الأولى ، وابنُ خلكان قلّده في الثانية . وذكر الشيخ عابد السندي بخطه على نسخة الترمذي أنه ولد سنة ٢٠٩ ، وعاش ٦٨ سنة ، ومات سنة ٢٧٧ ، وهذا خطأ .

والصواب ما نقل الحافظ المزي في التهذيب عن الحافظ أبي العباس جعفر بن محمد بن المُعْتَز[1] المُسْتَغْفِرِيّ أنه قال : « مات أبو عيسى الترمذي بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة ٢٧٩ » . وهو الذي اعتمده العلماء ، فأرّخوه في هذه السنة ، والمستغفري مؤرخ كبير ، وقد رحل إلى خُراسانَ ، وأقام طويلاً بتلك النواحي ، كما يدل على ذلك ترجمته في الأنساب للسمعاني (ورقة ٥٢٨) وتذكرة الحفاظ للذهبي (٣ : ٢٨٣)

ومن كلّ ما تقدم نُرَجِّح أن الترمذيَّ وُلد بقرية « بوغ » ومات بها ، وأن الذين قالوا إنه ولد ومات ببلدة « ترمذ » — : إنما تجوَّزُوا ، فأرادوا القريةَ القريبة منها ، التابعةَ لها ، ومثل هذا كثير .

(١) « المعتز » بالعين المهملة والتاء المثناة الفوقية والزاي ، كما ضبطه الذهبي في المشتبه (ص ٤٨٩) وقد كتب محرفا في كثير من الكتب ، كتذكرة الحفاظ والأنساب ، والصواب ما كتبنا ، والحمد لله رب العالمين .

كلمة عن والدى

الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر

وأرى من الواجب علىَّ قبل أن أختم هذه المقدمة أن أترجم ترجمةً موجزةً لوالدى ، تنويهاً بقدره ، وإشادةً بذكره ، ورعايةً لحقه ، إذ هو والدى وأستاذى ومعلمى ، وله علىَّ وعلى مئاتٍ – بل ألوفٍ – من إخوانى ومشايخى الأيادى البيضاء ، والنعمُ ، السابغاتُ ، وبمناسبة أنه أستاذى فى هذا الكتاب ، كتابِ الترمذى ، قرأه لى ولإخوانى قراءةَ درسٍ وتحقيقٍ .

هو الإمام الجليل ، والنابغة العظيم ، والكاتبُ القدير ، والشاعرُ الملهَمُ ، والسياسىُّ الخطير ، شيخُ الشيوخ ، وزعيمُ العلماء ، مجدِّدُ مجدِ الأزهر ، العالم العلامة ، السيِّد الشريف : محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر بن عبد الوارث ، من آلِ أبى عَلْيَاء : أسرةٍ كريمة معروفة ، من أشرف الأُسَر وأكرمها بمدينة « جرجا » .

ولد بها فى منتصف شوال سنة ١٢٨٢ (مارس سنة ١٨٦ م) وحفظ بها القرآن ، وتلقى مبادئ التعليم ، ثم رحل إلى القاهرة ، إلى الأزهر الشريف ، فتلقى العلم عن كبار الشيوخ فى ذلك العهد ، ثم صار أميناً للفتوى[1] ، مع أستاذه العظيم ، الشيخ العباسى المهدىّ ، وأصهر إلى جدّى ، لأمى ، العلامةِ الكبير ، إمام العربية غيرَ مُدافَعٍ ، العارف بالله «الشيخ هرُونَ بنِ عبد الرازق[2]» .

(١) صدر قرار تعيينه فى ١٥ رجب سنة ١٣٠٧ (مارس ١٨٩٠) .

(٢) ولد بقرية «بنجا» وهى قرية قديمة من قرى مركز طهطا بمديرية جرجا ، فى يوم الخميس ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٩ ، وتوفى فجر يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦ رضى الله عنه .

ثم ولى منصب « نائب محكمة مديرية القليوبية[1] » ومكث فيه نحو سبع سنين ، إلى أن اختير قاضياً لقضاة السودان فى سنة ١٣١٧[2] .

وهو أولُ مَن ولى هذا المنصب ، وأولُ مَن وَضع نُظُم القضاء الشرعىّ فى السودان ، على أوثق الأسس وأقواها .

ثم عُيِّنَ فى سنة ١٣٢٢ شيخاً لعلماء الإسكندرية ، فوضع القواعدَ الثابتة لتنظيم المعاهد الدينية الإسلامية ، حتى تؤتىَ ثمرها ، وتخرج للمسلمين رجالاً هداةً ، يعيدون للإسلام مجدَه فى أنحاء الأرض .

ثم عُيِّنَ وكيلاً لمشيخة الجامع الأزهر الشريف[3] ، فبذرَ فيه بذورَ الإصلاح ، وتعهَّد غرسَه حتى قَوِىَ واستوىٰ ، أو كاد .

إلى أن سئم الدسائسَ تُحاكُ حولَه ، داخلَ الأزهر وخارجَه ، فانتهزَ فرصةَ إنشاء الجمعية التشريعية فى (سنة ١٩١٣ م) فسعى إلى أن صار عضواً فيها ، معيَّناً مِن قِبَلِ الحكومة المصرية ، وبذلك ترك المناصبَ الرسمية ، وأبى أن يعود إلى شىء منها ، ولم يخضع بعد ذلك لشىء من مغرياتها ، بل فَضَّل أن يعيش حرَّ الرأى والعمل ، والقلب والقلم .

وكانت له فى الصحف ، أثناء الحرب العظمى ، جولاتٌ صادقة ، ومقالاتٌ نيِّرة ، لايزال صداها يدوِّى فى أذهان كثيرٍ ممَّن عُنوا بالشئون السياسية فى ذلك الوقت ، إذ كان مرمى كتاباته كلِّها إلى الدفاع عن بيضةِ الإسلام ، وردِّ كيد المهاجمين ، من المعتدين والخائنين ، خشيةَ أن يكون ما كان ، من تقطُّع أوصال

(١) صدر بذلك الأمر العالى فى ٧ شعبان سنة ١٣١١ (١٣ فبراير سنة ١٨٩٤).

(٢) صدر بذلك الأمر العالى فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٣١٧ (١١ مارس سنة ١٩٠٠) .

(٣) صدرت بذلك الإرادة السنية فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٢٧ (٢٩ أبريل سنة ١٩٠٩).

الأمة الإسلامية ، وتفرقها أمماً متباينة ، ببدعة القوميّات التى اخترعتها أوربة ، لتُفرِّق بها كلمةَ المسلمين ، وتضربَ بعضَهم ببعضٍ ، ولتفتنَهم عن المبدأ السياسيّ والاجتماعيّ السليم ، الذى وضعه اللهُ لهم ، وأمرهم باتّباعه والعضّ عليه بالنواجذ : (إنَّ هٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ[1]) . (وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ[2]) . (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ، تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَاناً ، سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ، ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ، وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ ، يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ، وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً[3]) .

ثم قامت الثورة المصرية فى سنة ١٩١٩ م ، فضرب فيها بسهمٍ وافر ، وتبعه أهل الأزهر قاطبةً ، فكان هو الروحَ الوثّابةَ فيهم ، وكان هو القائدَ ، وكان هو الزعيمَ .

وكتب فى الشؤون السياسية المصرية عشرات من المقالات فى الصحف ، أبانت عن بعد نظره ، وصدق فراسته ، حتى لقد توقع فيها كثيراً مما حصل بعد سنين ، إذ درس مرامى السياسة الإنكليزية فى شؤون الأمة المصرية والأمة الإسلامية ، وعرف كيف يَسْعَوْن إلى نيل مقاصدهم ، حتى لقد كنّا فى العهد القريب ، إذا أدْلَهَمَّ الخطبُ ، واضطربت الأمورُ ـ : رجعنا إلى مقالاته فى الظروف المشابهة

(١) سورة الأنبياء (٩٢) .
(٢) سورة المؤمنون (٥٢) .
(٣) سورة الفتح (٢٩) .

لها ، فوجدنا أنه يكاد يصف ما نحن فيه ، وكأنه يكتبه حين قرأناه ، وكأنه ينظر إليه بنور الله .

ولم يفكر يوماً واحداً فى خوض معترك الأحزاب المصرية ، بل كان يترفّع عن أن يُسْلِمَ مقادَه إلى أحدٍ من الناس ، كائناً مَن كان ، كما أبى من قبلُ أن يعودَ إلى إسارِ المناصب الحكومية ، وكان يقول للزعماء والقادة قولةَ الحق ، فينقد خطأَ المخطئ ، ويمدح صواب المصيب ، وعن ذلك كان يظنّ كثيرٌ من الناس أن له هوًى أو ضلعاً مع بعض الأحزاب أو الزعماء ، إذ كان يَكْثُر خطأُ المخطئ ، فيُكْثِرُ من نقده والنصيحة له ، فيظنّ المنتقَدُ أو أنصارُه وأتباعُه أن الناقدَ من خصومه ، أو من أنصار خصومه .

وبجانب هذا لم يَدَعْ مسئلةً شرعيةً أو اجتماعيةً أثيرت فى الصحف مما يتعلق بشؤون الإسلام والمسلمين ـ : إلاّ قال فيها ما يراه حقا وصواباً ، وصَدَعَ بما أمر اللهُ به الدعاةَ والهداةَ ، وأعْرَضَ عن المنكرين ، ثقةً بربّه ، وتوكّلاً عليه ، إذ كان أبرزَ سجاياه أنه صُلْبٌ فى دينه ، صلب فى عقيدته ، صلب فى رأيه ، شجاعٌ غيرُ جبان ، لا يرهب أحداً من الناس ، ولا يخشَى إلاّ اللهَ .

أما من الوجهة العلمية فإنه أقوى رجل ظهر فى الأزهر فى العلوم العقلية كلها ، ولذلك لم يكن يَصْمُدُ له أحدٌ فى مناظرةٍ أو جدالٍ ، لإبداعه فى إقامة الحجج وإفحام المناظر ، لخِصْبِ ذهنه وتسلسل أفكاره ، وانتظامها على قواعد المنطق الصحيح السليم .

وقد قرأ لنا من الكتب والعلوم الكثيرَ الطيّبَ ، قرأ لنا التفسيرَ مرّتين : تفسيرَ البغوى ، وتفسيرَ النسفى . وقرأ لنا من كتب السنة : صحيحَ مسلم ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائى ، وشيئاً من صحيح البخارى . ومن العلوم الأخرى :

الهداية فى فقه الحنفية ، وجمع الجوامع فى الأصول ، والخبيصى فى المنطق ، والرسالة البيانية فى البيان ، وكثيراً من الرسائل الصغيرة فى علوم مختلفة .

وهذا غيرُ ما قرأه من الكتب ، ولم أكن من حاضريه ، بعد إتمامى الدراسةَ واشتغالى بالمناصب الحكومية .

ومنـــذ بضع سنين اعتزلَ الدنيا ، فأقعده المرضُ فى المنزل ، بل ألزمه الفراشَ ، إذ أصابه الفالج ، فاحتمله صابراً محتسباً ، راضياً عن ربه وعن نفسه ، موقناً أنه قَضَى دَيْنَه ، فقام بما وجبَ عليه خيرَ قيامٍ ، نحوَ دِينه ونحوَ أمته ، منتظراً دعوةَ ربه لعباده الصالحين : (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ المطْمَئِنَّةُ . ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً . فَادْخُلِي فِي عِبَادِي . وادْخُلِي جَنَّتِي[1]) .

تولاَّه اللهُ بعونه ورعايته ، وتغمده بعفوه ورحمته .

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين .

وكتب

الثلاثاء { ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٧
٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٨ }

أبو الأشبال
عفا الله عنه

(١) سورة الفجر (٢٧ - ٣٠)

جريدة المراجع

التفسير

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته		الطبع وتاريخه	
تفسير الطبرى	٣٠	محمد بن جرير	٣١٠	بولاق	١٣٢٣
« البيضاوى	٨	القاضى البيضاوى	٦٨٥	»	١٢٨٣
حاشية الشهاب		الشهاب الخفاجي	١٠٦٩		
الدر المنثور	٦	الجلال السيوطى	٩١١	مصر	١٣١٤
المصاحف	١	ابن أبى داود	٣١٦	»	١٣٥٥

الحديث والمصطلح

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته		الطبع وتاريخه	
صحيح البخارى	٩	البخارى	٢٥٦	بولاق	١٣١٣
فتح البارى[1]	١٣	ابن حجر العسقلانى	٨٥٢	»	١٣٠١
شرح العينى على البخارى	٢٥	العينى	٨٥٥	مصر	١٣٤٨
شواهد التوضيح على البخارى	١	ابن مالك	٦٧٢	الهند	١٣١٩
صحيح مسلم	٢	مسلم بن الحجاج	٢٦١	بولاق	١٢٩٠
» »	٨	» » »		الآستانة	١٣٣٤

(١) كل ما أشرنا فيه إلى صفحات البخارى فإنما نريد به المتن الذى بحاشية [فتح البارى] وإذا أردنا غيره ذكرناه صريحا .